



Bibliotheca Alexandrina



0106773

الجزء الاول من :

شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيان والبيع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد
عبد المتعال الصعدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطابع محفوظ على هذا الترتيب

يطلب من

الكتبة المحمدية التجارية بميدان الجارح الاكبر بمصر

طبع في شهر شوال - سنة ١٣٥٦ هـ

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاة بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاة القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاة القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاة دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متقناً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، كانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاة والفتيا يشتغل بعلوم الأدب ، وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : (تلخيص المفتاح) في المعاني والبيان والبيدع (والايضاح) (١) وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحا وافيا ويقع في أربعة أجزاء من هذا المقاس : ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعصدي ، وتقدم في الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العصدي ، وشرحا التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التنقيح في أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية في علم الكلام ، والمقاصد في علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية في المنطق ، وشرح تصريف العزى ، والارشاد في النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة العلوم في هذه البلاد ، ومع هذا كان في لسانه لكثرة تعجزه أحياناً في المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامع النيران من مطالع المثاني ، ونصلى على نبيك محمد المؤيد لدلائل إعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني ، مسعود بن عمر المدعي بسعد التفناني ، هداة الله سواء الطريق وأذاقه حلوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' وأغنيت به بالاصباح (١) عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشجته بلطائف قعر سبكتها يد الأنسكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء يسألوني صرف الهمزة نحو اختصاره ، والاقصار على بيان معانيه وكشف أسناره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد فإنه لما أعيد تدريس شرح السعد علي متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت نفسي إلى إبرازه في حلة قشبية تقربه إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعة وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمره هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصباح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره لشرح كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه .

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيثات أسرارها، وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاج، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا، وأطوي دون مرهم كسحا، علما مني بأن مستحسن الطبايع بأسرها، وبمقبول الأسماح عن آخرها، أمر لا تسمعه مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر. حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحداث البطاح، وأما الأخذ والانتهاج فامر يرتاح له اللبيب، وللأرض من كاس الكرام نصيب، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون، ولمثل هذا فليعمل العاملون، ثم ما زادتهم مدافعي إلا شغفا وغراما، وظلما في هواجر الطلب وأواما، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١)، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جمود القرينة بصير البليات، وخمود الفطنة بصير التنكبات، وتراعى البلدان في والقطار، ونبو الوطن عني والوطار، حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء.

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِأَنِّ مُذِيبٍ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

ولما وفقت بعون الله تعالى للانتهاء، وقوضت عنه خيام الاختتام، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام، ووضعت كنوز فرائده على طرف اللثام. سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال وتيسر في وجه رجائي المطالب، بأن توجهت لتلقا مدين المآرب، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا، وفيما بعده اسم فاعل من تنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة.

الانام في ظل الامان ، وأفاض عليهم سِجَال العدل والاحسان ، وَرَدَّ بسياسته الْغَرَارَ
إلى الامجان ، وسد بهيئته دون يَأْجُوجِ الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل
والكالات منشورا ، وَوَقَعَ بِأَقْلَامِ الْخَطَّيَاتِ (١) على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام
منتورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،
ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على برته ، وخليفته في خليفته ، حافظ البلاد ، ناصر
العباد ، ماحي ظُلم الظُلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ،
خافض جناح الرحمة لآمل الحق واليقين ، مَادَّ سِرَادِقِ الْأَمْنِ بالنصر العزيز والفتح المبين .

كَهْفُ الْأَنَامِ مَلَأَ الْخَلْقَ قَاطِبَةً ظِلُّ الْإِلَهِ جَلَالُ الْحَقِّ وَالْدِّينِ

إبر المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سِرَادِقِ عِظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ ،
وَأَدَامَ رُؤَاةَ نَعِيمِ الْأَمَالِ مِنْ سِجَالِ إِفْضَالِهِ .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستئصال بظلال الرأفة
والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الاقيال ، ومعوّل رجاء الآمال
ومُبوأ العظمة والجلال ، لا زالت حَظَّ رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،
وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء
بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضيء الباب
أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكّل في البداية والنهاية ، وهو
حسبي ونعم الوكيل .

(١) الخطّيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح
السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمَ ، وَعِلْمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلِ مَنْ أَوْفَى الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابِ ،

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء نعلق بالنعمة أو غيرها ، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان ، ومُتَعَلِّقُ يكون النعمة وغيرها ، ومُتَعَلِّقُ الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أهم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيحى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعمة به إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به ، وثلاثا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتنبها على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [ما لم نعلم] قُتِمَ رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المُعَرَّبُ عما في الضمير [والصلاة والسلام] على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوفى الحكمة [هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى] وفصل الخطاب

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتي في أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدْقًا
سِرًّا ، إِذْ بِهِ تَعْرِفُ دَقَائِقَ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَعْجَازِ
فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ اسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المنفصل البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب
الفصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله في
الإشراف وأولى الخُطَر [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابه الأخيار]
جمع أَخِيٌّ بالشديد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة
والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، ومهما
هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبند ، ويمكن شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين
تضمنت أما معنى الإبداء والشرط لومتها الفاء ، ولصوق الاسم ، إقامة للآزم مقام المألوم
[وبما لا ثمرة في الجملة] فلما [هو ظرف بمعنى (٢)] إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه
فعل ماض لفظاً أو معنى [كان علم البلاغة] هو المعاني والبيان [و] علم [توابعها] هو
البدیع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقاً سرّاً] أى علم البلاغة وتوابعها لا يغيره
من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق
العلوم سرّاً [وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن استارها] أى به يعرف أن
القرآن معجز ، لكونه في أعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والأسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو
وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نفعا ، لكونه أحسنها ترتيباً ، وأتمها تحريراً ، وأكثرها للأصول جمعاً ، ولكن كان غير مصون عن الحشو

من أجل المعلومات والغايات ، وتشويه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجة تحت الاستار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستار لها استعارة تخيلية ، وذكر الوجوه إيهام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخيلية ، وذكر الاستار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني متاسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا توالياً في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه] أى فى علم البلاغة وتوابعها [من الكتب المشهورة] بيان لما صنّف [نفعا] تمييز من أعظم [لكونه] أى القسم الثالث [أحسنها] أى أحسن الكتب المشهورة [ترتيباً] هو وضع كل شيء فى مرتبته [و] لكونه [أتمها تحريراً] هو تهذيب الكلام [وأكثرها] أى أكثر الكتب [للأصول] هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعاً] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق جواز ذلك فى الظروف لأنها مما يكفيه راحة من الفعل .

[ولكن كان] أى القسم الثالث [غير مصون] أى غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على السكاكى الخوارزمى ، كان إماماً فى النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون وقد جمع فى كتابه (مفتاح العلوم) اثنى عشر علماً من علوم العربية ، وكانت وفاته بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

والتطويل والتعقيد ، قابلاً للاختصار ومفتقراً الى الايضاح والتجريد ، ألفت مختصراً يتضمن مافيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه ، وأضفت الى ذلك

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة [قابلاً] خبر بعد خبر أى كان قابلاً [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقراً] أى محتاجاً [الى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] الى [التجريد] عما فيه من الخشوع [ألفت] جواب لما [مختصراً] يتضمن مافيه أى في القسم الثالث [من القواعد] جمع قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد ففى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الالوهو التخصيص [جهداً] أى اجتهداً ، وقد استعمل الالوه فى قولهم لا آلوك جهداً متعدياً الى مفعولين ، وحذف هنا المفعول الاول . والمعنى لم أملك جهداً [فى تحقيقه] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ماذ كرفيه من الابحاث [وتهذيبه] أى تنقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيباً أقرب تناولاً] أى أخذنا [من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر الى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريباً] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً [لتعاطيه] أى تناوله [وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه] والضاوّر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعرض بأنه لا تطويل فيه ولا خشو ولا تعقيد فإ فى القسم الثالث [وأضفت الى ذلك] المذكور

فَوَائِدَ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ (تَلْخِصُ الْمِفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [في بعض كتب القوم عليها] أى على تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [في كلام أحد بالتصريح بها] أى بتلك الزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها [وسميتها تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى] قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أى بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أى الله [ولي ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أى محسبي وكافى [ونعم الوكيل] عطف. إما على جملة هو حسبي والمختصوص محذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمختصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل ، وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذکور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا ، الثاني المقدمة ، والاول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو في الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة في مثل قولك مررت برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف في مثل قولك بحسبك درهم .
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مقدمة

(الفصاحة) : يُوصَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ وَالْكَلَامُ

عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وَجَعَلُ الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وَهُمْ كَمَا سَنَبِينْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ولما انجز كلامه فى آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرهما (١) بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة ، فانها لا مقتضى ليرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام ، والخلاف فى أن تنويزها للتنظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها واتساع بها فيه ، وهى هنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهى فى الاصل تنبئ عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليتم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لانه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى فى قوله - الفن الاول علم المعانى .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ.

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْعَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على مايقابل المركب ، وعلى مايقابل المثنى والمجموع ، وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام وهنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعنى ما ليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تنبئ عن الوصول والانتها [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالنصاحة في المفرد] قدم النصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة النصاحة ، لسكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والعَرَابَةِ ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير النصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن النصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة النصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف ، كثرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافرُ نحوُ :

« غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعُلَى »

[فالتنافر] وصف في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غدائره] أى ذوائبه جمع غديرٍ ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أى رفعه واستشزور أى ارتفع [إلى العلى] :
« تَضِلُّ الْعُقَاصُ فِي مِثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عَقِيصَةٍ وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثني المفتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب في الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر .
والضابط ههنا أن كل ما يمدده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُرْبِ المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وشوقوله :

وَفَرَّحَ بَيْنَ الْمَتْنِ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَفَنُوا النُّخْلَةَ الْمُتَعَشِّكِلَ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيث الغزير ، والمتعشكِل ذو العناكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأمتاب (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الزاى واما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزرت بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاى فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاى من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (ملع) اذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين
 المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين
 الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مُسْتَشْرِفٌ لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر
 لأن الزاء المهملة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة
 وإن في قوله تعالى : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ) ثقلًا قريباً من المنتهى ، فيخل بفصاحة الكلمة
 لكسر الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج
 الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر لأن
 فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير
 على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر
 الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام
 أيضاً ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو (عَلِمَ) فهي مركبة من عروف (علم)
 وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالممول
 في ذلك على الدوق وحده .

تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانِمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبِي يَأْكُلُ مِنْ نَبْتٍ قَصِيرٍ لَاصِقٍ

(٢) فَدَقَلْتُ لَمَّا أَطْلَحْتُمُ الْأَمْوَاعَ عَشَوَاءُ تَالِيَةً غُبَسًا دَهَارِيَسًا

فالطخورور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر يضم الميم ، واطلخم في بيت
 أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعاً وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرؤ ورعى ، دعا لامرأة إنقحلة مُقْسِنَةً ، قد منيت بأكل
 الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال - أن يمن الله عليها بالاطرغشماش والابرغشماش

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ :

هـ وَفَاحًا وَمَرَسَنًا مُسَرَّجًا هـ

أَيُّ كَالسَّيْفِ الْمُرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللِّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكامة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مانوسة الاستعمال (١)
[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

« وَمَقَلَّةٌ وَحَاجِبٌ مُرَجَّجٌ ،

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحا] أَي شعرا أسود كالفتحم [ومرسنا] أَي أنفا [مسرجا
أَي كالسيف المريحى في الدقة والاستواء] وسُرَّجٌ اسم قَيْنٍ تنسب إليه السيوف
[أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللِّمَعَانِ] فَان قُلْتَ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسم مفعول من سَرَّجَ الله
(١) فالغرابة تنقسم بهذا إلى قسمين : غرابة ترجع إلى بعد في تخريج المعنى وقد
مثل لها بقول العجاج ، وغرابة ترجع إلى عدم انس الاستعمال لعدم تداول اللفظ في
لغة خالص العرب كما في قول امرئ القيس : رَبِّ جَفْنَةٍ مُّشْعَجِرَةٍ ، وَطُعْنَةٍ مُّسَحْفَرَةٍ
تبقى غدا بأقتر (٢) هو عبد الله بن روبة من شعراء الدولة الأموية . والحق أنه لا يبه
روبة بن العجاج من قوله :

أَيَّامُ أَيْدَتْ وَأَضْحَامُ مَقْلَجَا أَغْرَبَرَا قَا وَطَرَقَا أَرْجَا
وَمَقَلَّةٌ وَحَاجِبٌ مُرَجَّجٌ وَفَاحًا وَمَرَسَنًا مُسَرَّجًا

والشاهد في قوله (مسرجا) لأن اسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها
الأنفل ، وكونه بمعنى ذات شديدة بأخرى كما هنا بعيد .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ :

• الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ •

وجهه أى وجهه وحسنه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا القِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوق رحمه الله تعالى حيث قال : السَّرِجُ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وروثه حتى ثابن فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَجٌ الله أمرك أى حسنه ونوره .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الاجل بفتح اللام فى قوله [الحمد لله العلى الاجل] (٣) والقياس الاجل بالادغام ، فتحوّل آل وماء وآبى بآبى وعور (١) ولكن من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سَرَجٌ على هذا جعله ذاسراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .

تطبيقات على الغرابة :

(١) نَعَى تَقَى لَمْ يُكْتَرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذَى قُرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ

(٢) وما أرضى لمقلته يحلم - إذا انتهبت توهمه ابتشاكاً

فالخلفه السى الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضاً .

أمثلة أخرى :

قال أبو عافيه لطيب : أجدد ريساً فى أسنأخى ، وأرى وجماً فيما بين الوابله إلى الاطره من دابات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الاموية .

قِيلَ وَمِنْ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .

[قبل] فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر [ومن الكراهة في السمع] بأن تكون اللفظة بحيث يُمَجَّسُ السمع ، ويترأ عن سماعها [نحر] الجرشي في قول أبي الطَّيِّبِ (*) .
مباركُ الاسمِ أَغْرُ الْقَبِّ كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الحمد لله العليُّ الاجلُّ الواهبُ الفضلُ الوهوبُ المجزِلُّ

(١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آل أهل ، وأصل ما موه ، وإلهاء لا تبدل همزة في القياس الصرفي ، ولأن القياس في مضارع أبي (يَأْتِي) بكسر الباء ، لأن فعل يفتح العين لا يأتي مضارعه على فعل يفتحها إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عور يعور عار يعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .
تطبيقات على مخالفة القياس :

(١) إذا جاوز الاثنين مرفأته بَشَرٌ وتكثير الوُشَاةِ قَيْنٌ

(٢) فأصبح بلفظي الزمان من أجله بأعظام مولود ورأفة والد

ومخالفة القياس في الأول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أجله .
أمثلة أخرى :

(١) وإذا الرجالُ راوًا يَزِيدَ رأيهم خُضِعَ الرِّقَابُ نواكسَ الأبصار

(٢) فلا يُدْرِمُ الأمرُ الذي هو حالٌ ولا يُحِلِّلُ الأمرُ الذي هو يُدْرِمُ

(٣) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه وَلَآكَ اسقني إن كان مأوك ذاق فضل

(*) هو أحمد بن الحسين الكندي المعروف بالمتني من شعراء الدولة العباسية .

« كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ »

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ
فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا ،

[كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ] أى النفس [شَرِيفُ النَّسَبِ] والأغز من الخيل الأبيض الجبهة ،
ثم استعير لكل واضح معروف [وفيه نظر] لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة
الغربة المفسرة بالوحشية ، مثل تَكَاكَتُهُمْ وَأَفْرَشَعُوا ونحو ذلك ، وقيل لأن الكراهة
في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النعم وعدم الطيب لا إلى نفس اللفظ ، وفيه نظر
للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النعم .

[و] الفصاحة [في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها] هو حال من الضمير في خلوصه ، واحترز به عن مثل زيد أجمل و
شعره مستشز ، وأنفه مسرج ، وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسم
من الفصل بين الحال وذمها بالإنجني ، وفيه نظر ، لأنه حينئذ يكون قيداً للتنافر
لا للخلوص ، ويلزم أن يكون الكلام المشتغل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة
فصيحا ، لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة ، فافهم .
[فالضعف] أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين
الجمهور ، كالاتجار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكا (١) [نحو ضرب غلامه زيدا]

(١) بخلاف الاضمار قبل الذكر لفظا لا معنى ، كقوله تعالى (اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقَرِّي) أى العدل المفهوم من قوله اعدلوا ، وبخلاف الاضمار قبل الذكر لفظا

وَالْتَأْفَرُ كَقَوْلِهِ :

« وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

[والتأفر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً
[كقوله : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] و صدر البيت .
« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى حال عن الماء والكلاء ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت
لا حكا كما في ضمير الشأن في قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكما في ضمير رب في
قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنَبِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحمدَ دائماً فأجابوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَفْضَلُ يَمْنَعُهَا التَّكْلُمُ دَهْشًا نِيهَاً وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمَيِّسًا

(٢) وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

ففي الأول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تيمس - وفي الثانى عود
الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً .

أمثلة أخرى :

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا إِلَّا بِجَاوِرَتَا إِلَاكَ دِيَارُ

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَاةِ لِيَلَهَا فَأَعَاظَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحُونَا

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن
القفر مع مكانه قفر .

وقوله :

كَرِيمٌ مَّتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمْتُهُ لَمْتُهُ وَحَدِي

[وكقوله] :

[كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى وإذا ما لمته لمته وحدي (١)]

والوارى فى الورى للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معى ، وإنما مثل بمثلين لأن الاول مُتَّاه فى النقل والثانى دونه ، أو لامت منشأ النقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها (٢) وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه فى التنزيل ، مثل فسبحه فلا يصح القول بأن مثل هذا النقل مغل بالنصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ

(١) هو لآبى تمام من قصيدة له فى مدح موسى بن إبراهيم مظهرها :

شَهِدْتُ لَقَدْ أَقَوْتُ مَعَالِمَكُمْ بَعْدِي وَخَتَّ كَمَا خَتَّتْ وَشَاتَعُ مِنْ بُرْدِ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحامين والهايين فى البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوْرَةٌ تَرْفِيشُ الْمَرْفَشِ رَفْشُهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُرُونَهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدُ حُبِّ مُبْغِضٍ بَهْجٍ أَغْرَّ حُلُوْ مُرٍّ لَبِنٍ شَرِسٍ

والتنافر فى الاول من تكرار القاف والشين فيه ، وفى الثانى من إيراد صفات متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَسَكَّسَكُمْ أَيْ مَاتِي أَيْسَهُ فَعَالَ كَلَّكُمْ عَجَابُ

وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرٌ وَعَافَ عَافَى الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِلْخَلَلِ إِمَّا فِي النَّظْمِ كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
أَيَّ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَتَّى يُقَارِبُهُ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجعة ، قال
نعم مقابلة المدح بالوم ، وإنما يقابل بالثم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ،
فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين
الحلم والهلم وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال ، نأفر كل التنافر ، فاقمى
عليه الصاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام مُعَقَّدًا [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المراد للخلل] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وما مثله في الناس إلا ملكاً أبو أمه حتى أبوه يقاربه

[أي ليس مثله] في الناس [حتى يقاربه] أي أحد يشبهه في الفضائل [إلا ملكاً]
أي رجلاً أعطى الملك والمال يعني هشاماً [أبو أمه] أي أبو أم ذلك الملك [أبوه] أي
أبو إبراهيم المدحوخ ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين المبتدأ
والخبر ، أعني - أبو أمه أبوه - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ،
أعني - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبوه - وتقديم المستثنى أعني - ملكاً - على
المستثنى منه ، أعني - حتى - وفصل كثير بين البذل وهو - حتى - والمبدل منه وهو
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا ملكاً - منصوب

وَأَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخَرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا
فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قبل ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[وإما في الانتقال] عطف على قوله - إما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لثلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب] بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم [عيناى الدموع لتجمدا] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب دوام التلاق من الفرح والسرور [فإن الانتقال من جمود العين الى بخْلِها بالدموع] حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

(١) وقد حل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حى - مبتدأ وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ .

[لا إلى ما قصده من السرور] الحاصل بالملافة (١) ومعنى البيت - إني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطئها على مفاضة الأحزان والاشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزنا يُفِيضُ الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك إلى وصل يدمر ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسرا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، وللقوم هنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (٢) .

(١) ولكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .
(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّثِيمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَقَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ أَتَبَذَّلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبَةٌ مُزَجَّجَةٌ وَفَاحَةٌ وَمَرْسَنَةٌ مُسَرَّجَةٌ

فصل في الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيداً ، وأصل الكلام صَانَ اللَّثِيمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وقى الثاني سمي أنف محبوبته مرسناً ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيِّفًا أَمِيرُهَا

(٢) أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْهَرَاءِ يَا أَدَمُ وَأَبُوكَ وَالْتِّسْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدُ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابِعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :
 ° سُبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلِيًّا شَوَاهِدُ °

وَقَوْلِهِ :

° حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي °

[قيل] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله] ° وتُسَعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ ° (١) [سُبُوحٌ] أي فرس حسن الجرى لا تعب راكبها ، كأنها تجري في الماء . [لَهَا] صفة سُبُوح [مِنْهَا] حال من شواهد [عُلِّيَّا] متعلق بشواهد [شَوَاهِدُ] فاعل الظرف أعني - لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا [و] تتابع الإضافات مثل [قوله ° حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي °] .

فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسَمٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعا تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تبت شيئا ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه ، وقوله - فَأَنْتِ بِمَرَأَى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمراى مني

(١) هو من قصيدة المبتني يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْخَالِ فِي حَوَاسِدٍ وَإِنْ ضَجَّعَ الْخَوَدَ مَنِ الْمَاجِدِ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه - أنت بموضع تَرَيْنَ مِنْهُ سَعَادَ وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (١) [وفيه نظر] لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتأخر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل - (مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[ر] الفصاحة [فى المتكلم ملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة والالاقسمة فى محله اقضاء أوليًّا ، فخرج بالفيد الأول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - والالاقسمة - النقطة والوحدة ، وقولنا - أوليًّا - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة والالاقسمة ، فقوله - ملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول - يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتبهج به إلى عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي السَّكَّامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة الكلام ،
والحال هو الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد
خُصُوصِيَّةً ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حَالٌ يقتضى
تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن
كلامُ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى
يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
عليه ، على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبير .
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو الكلام المؤكد لالتأكيد ونحوه من
الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، ولكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فإن
الخطاب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى الكلام :

- (١) وقد جعل الله الخلَافَةَ منهم
لِأَبْلَجٍ لَا عَارِيَ الْخَوَانِ وَلَا جَدْبٍ
 - (٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعَشَارَ جُودِهَا
عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ
 - (٣) أَمْرٌ مِنَ الْمُرْمِرِ مَرَارَةً
هَوَانٌ هُمَامٍ هَانٌ فِي عَيْنِهِ أَلْهَمٌ
- فالاول غير بليغ لأنه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،
والثانى بليغ لأنه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصته امرأته : أئن سألتك تَمَنِّ شُكْرَهَا وَشُبْرَكَ
أَخَذْتَ تُطْلِبُهَا وَتُضَاهِبُهَا - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلِفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَقَامَ كُلٌّ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامَ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ
الِإِيْجَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فإن مقامات الكلام متفاوته] لأن الاعتبار
اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ،
لأن التباين بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زماناً
لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلاً له ، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فقام كل من التكرير والإطلاق
والتقديم والذكر يبين مقام خلافه] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه
تكرير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو
التعليل (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكّد أو
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليه أو
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيريه ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله
- خلافه - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله [. مقام الفصل يبين مقام الوصل] تنبيهاً
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلاف
الفصل إنما هو الوصل ، وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِرَبِيَّةِ النِّسَاءِ فَإِنَّمَا فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقُ

الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شُعْبَاتِيبَ الْأَهْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

تَخْلَافُهُ ، وَكَذَا خِطَابُ الذِّكْرِ مَعَ خِطَابِ الْغَيْبِ ، وَلِكُلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ ، وَارْتِفَاعٌ شَأْنُ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمِطَابَقَتِهِ لِلْإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَانْحِطَاطُهُ بَعْدَمِهَا ، فَمُقْتَضَى الْحَالِ هُوَ الْإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ .

خلافه [أى الاطناب والمساواة] وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغيبى [فان مقام الاول يبين مقام الثانى ، فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغيبى [ولكل كلمة مع صاحبها] أى مع كلمة أخرى مُصَاحِبَةٌ لها] مقام [ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى ، مثلا الفعل الذى قصد اقتراحه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمِطَابَقَتِهِ لِلْإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ وَانْحِطَاطُهُ] . أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقتها للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب

البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح ، وبالحسن الحسن الذائق الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البدعية [فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للحال والمقام ، يعنى اذا علم أنَّ ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذائق [لا بمطابقتها للاعتبار المناسب على ما تفهيدته إضافة المصدر (١)] ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

١ (١) فى قوله . وارتفاع شأن الكلام . لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون المعنى . كل ارتفاع يكون بالمطابقة . ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالترْكيبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْأَعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الحال واحد ، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[فالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال - كلامٌ بليغٌ - لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل [باعتبار إفادته المعنى] أى الغرض المصوغ له الكلام (١) [بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلمة المجردة [وكثيرا ما] نَصَبٌ عَلَى الظرفية ، لأنه من صفة الأحيان ، و - ما - لتأكيد معنى الكثرة ، والعامل فيه قوله [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحة أيضا] كما يسمى بلاغة ، فحيث يقال - إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة - يراد بها هذا المعنى .

[ولها] أى لبلاغة الكلام [طرفان أعلى وهو حد الاعجاز] وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْقِ البشر ، ويعجزهم عن معارضته [وما يقرب منه] عَطَفٌ عَلَى قوله وهو ، والضمير فى - منه - عائد إلى - أعلى - يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز ، هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

(١) فليس المراد به المعنى الأصلي المستفاد من أصل التركيب ، وإنما المراد به الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه ، فهو يسمى غرضاً أو خصوصية أى معنى ثانوياً .
(٢) لايحى أن هذا هو الظاهر من كلام التلخيص ، ولاشئ فى أن يكون الطرف الأعلى هو حد الاعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسوله ﷺ وفحول البلغاء ، فإنه يصح أن يقال - كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة ، وهكذا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّعُ عِنْدَ الْبَلَاغِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَلْبَعُهَا وَجُوهُ أُخْرَى تُورِثُ الْكَلَامَ حُسْنًا .
وَفِي الْمُنْتَكَمِ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أنه عطف على - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائد إليه ، يعنى أن الطرف الأعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز
لا يكون من الطرف الأعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك فى الشرح
[وأسفل وهو ما إذا غير] الكلام [عنه إلى ما دونه] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى
منه وأنزل [التحق] الكلام وإن كان صحيح الأعراب [عند البلاغ بأصوات الحيوانات]
التي تصدر عن محادثتها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
أصل المراد [وبينهما] أى بين الطرفين [مراتب كثيرة] متفاوتة بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة ،
[وتلبعها] أى بلاغة الكلام [وجوه أخرى] سوى المطابقة والفصاحة [تورث
الكلام حسناً] وفى قوله - تلبعها - إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرَضُ
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكلم لأنها ليست مما تجعل المنكلم
متصفاً بصفة .

[و [البلاغة] فى المنكلم مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ] .
[فعمل] ما تقدم [أن كل بليغ] كلاماً كان أو متكلماً على سبيل استعمال المشترك فى
معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [فصيح] لأن الفصاحة مأخوذة
فى تعريف البلاغة مطلقاً [ولا عكس] بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغاً ، لجواز

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرْجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَإِلَى تَمْيِيزِ
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لاهد
ملكته يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .
[و] علم أيضا [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] أى ما يجب أن يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود إلى الغنى [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد] والا لربما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والا لربما أورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فَأَنْ تَصِلِي أَصْلَكَ وَإِنْ تَعْرَدِي لَهَجْرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا أَبَالِي
فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :
فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتُهُ وَلَكِنْ طَلَبْتُهَا لِمَا فَاتَ مِنْ عَقْلِي

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عقلا ما هو بها ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وَمَا سَرَّنِي أَنِّي خَلَّيْتُ مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ
فَأَنَّ كَانَ هَذَا الْخُبُّ ذَنْبِي إِلَيْكُمْ فَلَا غَفَرَ الرَّحْمَنُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى
المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يَبِينُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللَّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ يَدْرُكُ بِالْحَسِّ ،
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أي تمييز الفصيح من غيره [منه] أي بعضه [ما يبين] أي يوضح [في علم
متن اللغة] كالغرابية ، وإنما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة
أهم من ذلك ، معنى به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره ، بمعنى أن من تتبع
الكاتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثورة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقيب
أو تفريج فهو غير سالم من الغرابية ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس في علم متن
اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة
في اللغة [أو] في علم [التصريف] كتحالفة القياس ، إذ به يعرف أن الأجلل مخالف
للقياس دون الأجلل [أو] في علم [النحو] كضعف التأليف والتعقيد اللفظي [أو]
يدرك بالحس] كالمتنافر ، إذ به يعرف أن مستشرقاً متنافراً دون مرتفع ، وكذا تنافر
الكلمات [وهو] أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد
إلى ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سما سهواً ظاهراً [ما عدا التعقيد
المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره ،
فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة ، وبعضه مدرك بالحس ، وبقي
الإستحسان عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، والاحتراس عن التعقيد المعنوي ، فيستد
الحاجة إلى وضع علمين يفيدان لذلك ، فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ،
والعلم أشار بقوله [وما يحتز به عن الأول] أي الخطأ في تأدية المعنى المراد [علم المعاني] ،
وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان [وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان
مزيد اختصاصهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم . . .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،
وَبَعْضُهُمْ يُسَمَّى الْأَوَّلَ عِلْمُ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمُ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمُ الْبَدِيعِ .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَيَّأُ بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه
اشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [وكثير] من الناس [يسمى الجميع
علم البيان ، وبعضهم يسمى الاول علم المعاني و [يسمى] الآخرين [يعني البيان
والبديع] علم البيان والثلاثة علم البديع [ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَيَانِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْفَدِ مِنَ الْمُرَكَّبِ ، لِأَنَّ رِعَايَةَ الْمُنَاطِقَةِ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِرَادَةُ
الْمَعْنَى الْوَاحِدَةِ فِي طَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ . [وَهُوَ عِلْمٌ] أَيْ مِلْكُهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَفْسُ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدُ الْمَعْلُومَةُ ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الْمَعْرِفَةِ فِي
الْجَوَازِيئَاتِ قَالَ [تَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالَ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ] أَيْ هُوَ عِلْمٌ يَسْتَبْطِئُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتُهُ
جَزْئِيَّةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جَزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيْ فَرْدًا
يُوجَدُ مِنْهَا أَمَكُنَّا أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [الَّتِي يَهَيَّأُ بِهَا يُطَابِقُ] اللَّفْظُ [مُقْتَضَى الْحَالِ]
احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالزِّيْفِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتكبير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الامور المارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فانه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالتأكيـد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لا أصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبْوِاسِحَاقِ الْقَمَرِ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، ومما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَامُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مُشَاغِلٌ

فقال له عبارة بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها منسباحها ، فبلا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضَيِّعٌ نَفْسِيَّةً وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ شَاغِلُهُ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ أَحْوَالِ مَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .
الِإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا خَبِرَ أَوْ إِنْشَاءً ، لَا تَهْ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا
لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح ، وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن
التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في الأسماء
لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة
وليس كذلك [أحوال الإسناد الخبري] و [أحوال المسند إليه] و [أحوال المسند]
و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصير] و [الإنشاء] و [الفصل والوصل] و [الإيجاز
والإطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وَمَا زِلْتُ رَقَاكَ تَسْلُ ضَبْحِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَامِنَا ضَبَابِي
وَبِرْقَبِي لَكَ الرَّاقُونَ حَتَّى أَجَابَتْ حَبِيبَةَ تَحْتَ التُّرَابِ
جعل ذلك كناية عن تودده إليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب
الممدوح بمثل قول النابغة للنعمان بن المنذر :

وَلَسْتُ بِمُسْتَقٍ أَنَا لَا تَلُفُّهُ عَلَى شَعْبِ أَى الرِّجَالِ الْمَهْدَبِ
فَإِنَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتُهُ وَإِنْ تَكُ ذَا عُنِي فَبِنَاكَ يُعْتَبِ

إِنْ كَانَ لِنَسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ فَخَيْرٌ، وَإِلَّا فَأَنْشَاءٌ، وَالْخَيْرُ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ مُسْتَدٍّ إِلَيْهِ وَمُسْتَدٍّ وَإِسْتَادٍ، وَالْمُسْتَدُّ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ،

لَا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم، وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما، كما في الانشائيات، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم، فالكلام [إن كان للنسبة خارج] في أحد الأزمنة الثلاثة، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين [أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، واتى بينهما في الخارج والواقع سلبية، أو بالعكس [رفخبر] أى فالكلام خبر [وإلا] أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [فانشاء] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًّا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء، أو تكون نسبته بحيث يُقصد أن لها نسبةً خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية. بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك، ألا ترى أنك إذا قلت - زيد قائم - فإن القيام حاصل لزيد قطعاً، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية [والخير لا بد له من مستد إليه ومستد وإستاد، والمستد قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل وامم المفعول وما أشبه ذلك، ولا وجه

تَوَكَّلْ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّلَقُّ إِمَّا بِقَصْرٍ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ .

(تَنْبِيْهِ) : صَدَقَ الْخَبَرُ مُطَابَقَتَهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذَبَهُ عَدَمُهَا ،

فَتُخَصِّصُ هَذَا الْكَلَامَ بِالْخَبَرِ [وَكُلٌّ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّلَقُّ إِمَّا بِقَصْرٍ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ] احْتَرَزَ بِهِ عَنِ التَّطْوِيلِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَقْيِيدِ الْكَلَامِ بِالْبَلِيغِ [أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ] هَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ لَكِنْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ ، لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقَصْرِ وَالْفَصْلِ وَالْوَصْلِ وَالِإِيْجَازِ وَمُقَابِلَتِهِ (١) إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَحْوَالِ الْجُمْلَةِ أَوْ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُسْنَدِ ، مِثْلُ التَّأْكِيدِ وَالتَّقْسِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَالْوَاجِبُ فِي هَذَا الْمَقَامِ بَيَانُ سَبَبِ إِفْرَادِهَا وَجْعَلِهَا أَبْرَآءًا بِرَأْسِهَا ، وَقَدْ لَحِصْنَا ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ .

(صَدَقَ الْخَبَرُ وَكَذَبَهُ)

(تَنْبِيْهِ) : عَلَى تَفْسِيرِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ الَّذِي قَدْ سَبَقَ إِشَارَةٌ مَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ - تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ -

اِخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِإِحْصَارِ الْخَبَرِ فِي الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ فِي تَفْسِيرِهِمَا ، فَقِيلَ [صَدَقَ الْخَبَرُ مُطَابَقَتُهُ] أَيْ مُطَابَقَةُ حُكْمِهِ [لِلْوَاقِعِ] وَهُوَ الْخَارِجُ الَّذِي يَكُونُ لِنِسْبَةِ الْكَلَامِ الْخَبَرِيِّ [وَكَذَبَهُ] أَيْ كَذَبَ الْخَبَرُ [عَدَمُهَا] أَيْ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِلْوَاقِعِ ، يَعْنِي أَنَّ الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ أُوقِعَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ فِي الْخَبَرِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ فِي الْوَاقِعِ ، أَيْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا فِي الذَّهْنِ وَعَمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ ، فَطَابَقَةُ تِلْكَ النِّسْبَةِ الْمَقْهُومَةِ مِنَ الْكَلَامِ لِلنِّسْبَةِ الَّتِي فِي الْخَارِجِ بِأَنْ تَكُونَا ثَبَوْتَيْنِ أَوْ سَلْبَتَيْنِ صَدَقَ ، وَعَدَمُهَا بِأَنْ تَكُونَا

(١) هِيَ الْإِجْتِنَابُ وَالْمَسَاوَاةُ .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِعَقْدِ الْخُبْرِ وَلَوْ خَطَا وَعَدَمُهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ) وَرَدَّ بَأَنَّ الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ

لِإِحْدَاهَا ثُبُوتِيَّةٌ وَالْأُخْرَى سَلْبِيَّةٌ كَذِبٌ .

[وقيل] صدق الخبر [مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان] ذلك الاعتقاد [خطأ] غير
مطابق للواقع [و] كذب الخبر [عديمها] أى عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ (١) فقول القائل - السماء تحتنا - معتقدا ذلك صدق ، وقوله - السماء فوقنا -
غير معتقد كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح ، فيعم العلم
والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار ،
اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ، لأنه إذا اتفقت الاعتقاد صدق عدم مطابقتها الاعتقاد ،
والسلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح ، فليطالع تمة [بدليل]
قوله تعالى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]) فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم إنك لرسول
الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم ، وإن كان مطابقا للواقع [ورد] هذا الاستدلال [بأن
المعنى لكاذبون في الشهادة] وفي ادعائهم المواطأة ، فالتكذيب راجع الى الشهادة
باعتبار تضمينها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب
وخلوص الاعتقاد ، بشهادة إن واللام والجملة الاسمية (٢) [أو] المعنى إنهم لكاذبون
[في تسميتها] أى في تسمية هذا الاخبار شهادة ، لأن الشهادة ما يكون علي وفق
الاعتقاد ، فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والأول محذوف [أو]
(١) وهذا قول النظام من المعتولة (٢) في قوله - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وهذا يفيد
من التأكيد ما يفيد .

فِي الْمَشْهُودِ بِهِ فِي زَعْمِهِمْ - الْجَاحِظُ مُطَابَقَتَهُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَعَدَمِهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا
لَيْسَ بِصَدَقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلٍ (أَقْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ حِنَّةٌ)

المعنى إنهم لكاذبون [في المشهود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحيث لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فَلَيْتَأَمَّلُ ثَلَاثَتَهُمْ أَن هَذَا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاحظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقته] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أي عدم مطابقته للواقع [معه] أي مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أي خبر هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فَكُلٌّ مِنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ بِتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيثن ، وكذلك اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الإعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل] أقترى على الله كَذِبًا أَمْ بِهِ حِنَّةٌ [لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على (١) أي قول الخليل - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ،
ورد بأن المعنى أم لم يفتر ، فغير عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مَوْعِدُكُمْ أَنْتُمْ لِقَىٰ خَلْقٍ جَدِيدٍ) في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلط (١) ولا شك [أن المراد بالثاني] أى الاخبار
بحال الجنة لا قوله (أم به جنة) على ما سبق إلى بعض الأوهام [غير الكذب لأنه
قسيمه] أى لأن الثاني قسيم الكذب ، إذ المعنى اركذب أم أخبر حال الجنة ، وقسيم
الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو برأى من اعتقادهم ، ولو
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فإدراكهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر
ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه برعهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل
على عدم إرادة الصدق ، فليتأمل [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى - أم
به جنة - [أم لم يفتر فغير عنه] أى عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لا افتراء له] لأنه
الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثاني ليس قسماً للكذب ، بل لما هو أخص
منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب برعهم في نوعيه : أعنى
الكذب عن عمد ، والكذب لا عن عمد .

(١) هى مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون فى حال الجنة ، إذ لا كذب مع
عدم قصد .

أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْمُخْبِرِ

أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منقضى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد المخبر] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجمله الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسرو والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لأعلى المفهوم

(٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلٰهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتَنِي دُجَىَّ السُّرَى وَأَثِمْتِ لِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَوْمٌ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَٰذَا مِمَّا ذَاكَ الْعَزَاءُ الْمُقَدِّمًا فَمَا عَبَسَ الْخَوُونَ حَتَّى تَبَسَّ

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةً الْخَبَرِ ،
وَالثَّانِي لَازِمًا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنَزَلَةُ الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[بخبره] مُتَعَلِّقٌ بِقَصْدِ [إِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ] خَبَرٍ إِنْ [إِمَّا الْحُكْمَ] مَفْعُولُ الْإِفَادَةِ [أَوْ
كَوْنَهُ] أَيْ كَوْنِ الْخَبَرِ [عَالِمًا بِهِ] أَيْ بِالْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا وَقُوعُ النِّسْبَةِ أَوْ لَا
وَقُوعُهَا ، وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَهُ فِي الْوَاقِعِ (١) وَهَذَا مُرَادُ
مَنْ قَالَ : إِنْ الْخَبَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى أَوْ انْتِفَائِهِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ ، وَإِلَّا فَلَا يَخْفَى (٢)
أَنْ مَدْلُولُ قَوْلِنَا - زَيْدٌ قَائِمٌ - وَمَقْهُومُهُ أَنْ الْقِيَامَ ثَابِتٌ لَزِيدٍ ، وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ اِحْتِمَالٌ
عَقْلِيٌّ لَا مَدْلُولُ وَلَا مَقْهُومٌ لِلْفِظِ ، فَلْيَنْهَمْ [وَيُسَمَّى الْأَوَّلَ] أَيْ الْحُكْمَ الَّذِي يَقْصُدُ
بِالْخَبَرِ إِفَادَتَهُ [فَائِدَةَ الْخَبَرِ وَالثَّانِي] أَيْ كَوْنِ الْخَبَرِ عَالِمًا بِهِ [لَازِمًا] أَيْ لَازِمُ فَائِدَةِ
الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَلِمًا أَفَادَ الْحُكْمَ أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ ، وَلَيْسَ كَلِمًا أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ أَفَادَ نَفْسِ
الْحُكْمِ ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْلُومًا قَبْلَ الْإِخْبَارِ ، كَمَا فِي قَوْلِنَا لِمَنْ حَفِظَ التَّوْرَةَ
: قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَةَ - وَتَسْمِيَةُ مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ فَائِدَةَ الْخَبَرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ
يَقْصُدَ بِالْخَبَرِ وَيَسْتَفَادَ مِنْهُ ، وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالْحُكْمِ حَصُولُ صُورَةِ الْحُكْمِ فِي ذَهْنِهِ ،
وَهُنَا أبحاثٌ شريفةٌ سمحنا بها في الشرح .

[وَقَدْ يُنْزَلُ] الْمُخَاطَبُ [الْعَالَمُ بِهِمَا] أَيْ بِفَائِدَةِ الْخَبَرِ وَلَازِمًا [مَنَزَلَةَ الْجَاهِلِ]
فَيَلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْفَائِدَتَيْنِ [لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ] فَإِنْ مَنْ لَا يَجْرِي
عَلَيْهِ مَقْتَضَى عَلَيْهِ هُوَ الْجَاهِلُ سِوَاهُ ، نَحْوُ مَا يُقَالُ لِلْعَالِمِ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ - الضَّلَاةُ وَاجِبَةٌ - (٣)

(١) لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ كَاذِبًا (٢) أَيْ وَإِلَّا نَقَلَ هَذَا مُرَادَهُ ، بِأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ
نَفْيَ دَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ انْتِفَائِهِ ، فَلَا يَصِحُّ كَلَامُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى
(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ لِمُشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ جَبِينٍ قَالَ لِمُسَائِلِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ
لَهُ لَا يَعْرِفُهُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ .

فَيَقْبَلُ أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتِغْنَى عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالثاني منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منبه قوله تعالى (وَلَقَدْ هَمُّوا لِمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [فلينبئ] أى إذا كان قصد الخبر بخبره إفادة المخاطب ينبئ [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فإن كان] المخاطب [على عالى الذهن من الحكم والتردد فيه] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متنافيان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] يتمكن الحكم في الذهن حيث وجده غالبا [وإن كان] المخاطب [مترددا فيه] أى في الحكم [طالبا له] بأن حضري ذهنه طرفا الحكم ، وتخير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [حسن تقويته] أى تقوية الحكم [ليؤكد ذلك المؤكد تردده ، ويمكن

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا النقي النقي الطاهر العلم

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهلا بجهل أنبياء الله قد خبتوا

(١) أى وإن لم يكن مما معينا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مطلقا .

وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، فَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ
رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَفِي
الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلِيئًا ،
وَالثَّالِثُ لِنُكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لَكِنَّ الْمَذْكُورُ فِي دَلَالِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ
ظَنٌّ فِي خِلَافِ حُكْمِهِ [وَإِنْ كَانَ] أَيْ الْمُخَاطَبُ [مُنْكَرًا] لِلْحُكْمِ [وَجَبَ تَوْكِيدُهُ] أَيْ
تَوْكِيدُ الْحُكْمِ [بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ] أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةٍ وَضَعْفًا ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ [زَالَةً لَهُ] كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ
إِذْ كَذَبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) مُؤَكَّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ [وَفِي] الْمَرَّةِ
[الثَّانِيَةِ] رَبَّنَا يَعْلَمُ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) مُؤَكَّدًا بِالْقِسْمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ ، بِمِثْلِ
الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ ، حَيْثُ قَالُوا (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذُوبُونَ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَبُوا مَبْنًى عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ
وَالْأَوَّلُ مُنْكَرٌ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلِيئًا وَالثَّالِثُ
لِنُكَارِيًّا] يُسَمَّى [إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخُلُوعُ
عَنِ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْوِيَةُ بِمُؤَكَّدٍ اسْتِحْسَانًا فِي الثَّانِي ، وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ] وَهُوَ أَخْصَصُ مُطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى
الْحَالِ ، لِأَنَّ نَهْمَانَهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الْآيَةُ .

وَكثِيرًا مَا يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيَجْعَلُ غَيْرَ السَّائِلِ فَالسَّائِلِ إِذَا قُدِمَ إِلَيْهِ مَا يُلَوِّحُ لَهُ بِالْخَبَرِ ، فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الْمُتَرَدِّدِ الطَّالِبِ ، نَحْوُ (وَلَا تُخَاطِبُنِي

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[وكثيراً ما يخرج الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف له] أى الخبير يعنى ينظر إليه ، يقال -

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كإنكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزليل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

طبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الذين يُعَاشُ فِي أَكْثَانِهِمْ وَبَقِيَتْ فِي خَلْفِ كَعْبِلِ الْأَجْرِبِ
(٢) لَنْ كُنْتُ عَتَا جَا إِلَى الْحِلْمِ لَأَتَى إِلَى الْجَهْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَاءِ أَحْوَجُ
فالاول يقصد منه إظهار الضعف ، والثاني من الضرب الإنكارى ، والتأكيد فيه بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) :

(٢) ظَلَمْتُ وَفِي فِي الْأَدَبِ الْمُصَنِّعِ وَصَنَعْتُ وَفِي يَدِي السَّكَنُ الثَّمِينِ

(٣) أَمَا دُونَ مِصْرٍ لَفَنَى مُتَطَلِّبٌ بَلَى إِنَّ أَسْبَابَ الْفَنَى لَكَثِيرٌ

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ) وَغَيْرِ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ، نَحْوُ:

جَاءَ شَدِيدُ عَارِضٍ رُمَحٌ إِنْ بَنَى عَمَكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، ويسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس [استشرف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أيد
ولا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق أم لا ، فتيل [إنهم معرقون]
مؤكدًا ، أي محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَحَ] أي ظهر [عليه] أي على غير المنكر شيء
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [اسم رجل] عارضاً رُمَحَ [أي واضعاً له على
العَرَضِ (٢) فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحاً ، لكنَّ بجيئه واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتنبؤ أَمَارَةً أنه يعتقد أن لَرُمَحَ فيهم ، بل كلهم عزَّلَ لاسلاح معهم
فنزَلْ منزلة المنكر ، وخوَّطَبَ خطاب التفات بقوله [إن بني عمك فيهم رِمَاحٌ] مؤكداً
بان ، وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستيزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من
العضد والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفَّتْ الكفاج ، ولم تقو يده
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فَقُلْتُ لِحُرِّزْ لَنَا التَّقِينَا تَنْكِبُ لَا يُقْطِرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت لحجل بن فضالة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جمعه على فتحه بفتح يكون
عرض الرمح في جهتهم ، وهذا من أماراة عدم التصدي للحرب (٣) هو لابي ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشكائد ، ولم يدفع إلى مضائق الجماع ، كأنه يخاف عليه أن يَدَسَّ بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غناؤه ، وضعف بنائه .

[و] يجعل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أي مع المنكر [ما إن تأمله] أي شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ، لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حيث أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [نحو لا ريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيده ، وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم بما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عنده ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه ، والاحسن أن يقال - إنه نظير لتزويل وجود الشيء منزلة ظنهم بنهاه على وجود ما يزله (١) فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عنده ، فتعويلا على

الانصاري ، وعمرز اشتم رجل من بني غنبة ، وتسكب تجنب القتال ، ويقطرك يملك على الارض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنق نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما في الاول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا نظيرا لانتقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النبي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الاول .

تطبيقات على تفريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ؟

(١) بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبَكُّيرِ

وَهَكَذَا أَعْتَبَارَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه
لذلك ، حتى صح ترك التأكيد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفي]
من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ، وتقويته بتوكيد استحسانا في الطلب ، ونجوب
التأكيد بحسب الانكار في الانكارى ، تقول لحالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس
زيد قائما - وللطالب - ما زيد بقائم - وللتكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

الاسناد الحقيقي والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما
حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان
(٢) (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا
آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) .
فالاول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد)
من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَيَّ نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

(٢) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما في المتأخرين ، وقد حصر السكاكي الاسناد
في الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال في تعريفهما - إسناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو
له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ
- أَثْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثْبَتَ الرِّيحُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ -
وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان
اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لانهما من أحوال
اللفظ فيدخلان في علم المعاني [وهي] أى الحقيقة العقلية [إسناده الفعل أو معناه]
كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما]
أى إلى شئ [هو] أى الفعل أو معناه [له] أى لذلك الشئ ، كالفاعل فيما بنى له نحو
- ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرُوهُ - فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرؤ [عند المتكلم] مُتَطَقُّ بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
[في الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناده
الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن
لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه
قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء
كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كجأت ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على
ما يشملها التعريف أربعة : الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [كقول المؤمن
أَثْبَتَ اللَّهُ الْبَقْلَ] والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أَثْبَتَ الرِّيحُ الْبَقْلَ]
والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزل لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق
الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك في المتن [و] الرابع ما لا يطابق الواقع
ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أى والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يَجِئْ] دون
المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَأْسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَلَهُ مَلَأْسَاتٌ شَتَّى ، يُلَاسِ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ ،

جعل علم السامع بأنه لم يحمي قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الإسناد إلى ماهو له عند المتكلم في الظاهر .

[ومنه] أي ومن الإسناد [مجاز عقلي] ويسمى مجازاً حكماً ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازياً [وهو إسناده] أي إسناد الفعل أو معناه [إلى ملايس له] أي للفعل أو معناه [غير ماهو له] أي غير الملايس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول به ، سواء كان ذلك الغير غيراً في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به غير ماهو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بتأويل - وهو ظاهر ، وإن أراد به غير ماهو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً باعتبار الإسناد إلى السبب [بتأويل] متعلق بإسناده ، ومعنى التأويل تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة ، أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ماهو له .

[وله] أي للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ملابسات شتى] أي مختلفة ، جمع شئت كمرضى ومرضى [يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل (١) أي ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سيأتي في نحو - أقدمت بذلك حق لي على فلان ، بخلاف المعنى الأول .

فَاسْتَدَهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنًى لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا
لِلْمَلَابَسَةِ بِجَارٍ ، كَقَوْلِهِمْ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - ؛ سَبِيلٌ مَقْعَمٌ - وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - وَنَهَارُهُ
صَائِمٌ - وَنَهْرٌ جَارٍ - وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ -

لَا يَسْتَدُ الْبَاءُ [فاستاده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنياً له] أى للفاعل أو المفعول
به ، يعنى أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنياً للفاعل ، أو إلى المفعول به إذا كان مبنياً
للمفعول به [حقيقة كما مر] من الأمثلة [.] إسناده [إلى غيرهما] أى غير الفاعل
أو المفعول به ، يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل ، وغير المفعول به في المبنى للمفعول
به [للملابسة] يعنى لا أجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل [جاز
كقولهم عيشة راضية] فيما بنى للفاعل وأُسندَ إلى المفعول به ، إذا العيشة مَرْضِيَّةٌ
[وسيل مقعم] في عكسه ، أعنى فيما بنى للمفعول وأُسندَ إلى الفاعل ، لأن السِّلَ هو
الذي يُقْعَمُ أى يَمَلَأُ ، مِنْ أَقْعَمَتِ الْإِنَاءُ أي ملأته [وشعر شاعر] في المصدر (١)
والأولى التمثيل بنحو - جَدَّ جَدُّهُ - لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (٢) . [نهاره صائم]
في الزمان [ونهر جار] في المكان ، لأن الشخص صائم في النهار ، الماء جار في النهر
[وبني الأمير المدينة] في السبب ، وينبغى أن يعلم أن المجز العنفي يجري في النسبة الغير
الاسنادية أيضاً من الاضافية والايقاعية (٣) نحو - أعجبتُ إِبْنَاتُ الرِّيحِ الْبَقْلَ وَجَرَى
الْأَنْهَارِ - قال الله تعالى (فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) و (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ونحو -
بَوَّمتُ اللَّيْلَ ، وَأَجْرَيْتُ النَّهْرَ ، قال الله تعالى (وَلَا تَطِيعُوا الْإِرْسَافِينَ) . التعريف

(١) أي فيما بنى للفاعل وأُسندَ إلى المصدر ، وكذا : قال فيما يأتي .

(٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - .

(٣) النسبة الايقاعية هي نسبة الفعل إلى المفعول به .

وَقَوْلُنَا بِتَأْوِيلٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشِيِّ
عَلَى الْحِجَازِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يُظَنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور إنما هو للاستدادي ، اللهم إلا أن يراد بالاستناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث
نفيسة وشعنا بها الشرح [وقولك] في التعريف [بتأويل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]
- أثبت الربيع البقل - راثي الانات من الربيع ، فإن هذا الاستناد وإن كان إلى غير
ما هو له في الواقع ، لكن لا تأوّل فيه ، لأنه مراده ومعتقده ، وكذا - شفي الطيب
المريض ونحو ذلك - فتأويل - يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا
تعريض بالسكائي حيث جعل التأويل لإخراج الأقوال الكاذبة فقط ، وللتلبيه على
هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في
هذا الكتاب ، واقتصر على بيان إخراجنا لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال
الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأويل
فيه [لم يحمل نحو قوله :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشِيِّ (١)]

[على المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشِيِّ مجاز [ما]
دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر
(١) هو للسلطان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس
وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمْتُ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ قَتِي
نُورُوحٌ وَنَفَسٌ لِحَاجَتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَقْضَى

كما استدل على أن إسناد - ميز - في قول أبي النجم :
 ميز عنه قنزعاً عن قنزع جذب الليالي أبطي أو أسرع
 مجاز بقوله عقيبه :

« أفناه قيل الله للشمس اطلعي »

الإسناد ، لاتفاء التأول حيثئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أنبت الربيع البقل [في استدل] يعني عالم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] إلى جذب الليالي [في قول أبي النجم (١)] ميز عنه [أي عن الرأس] قنزعاً عن قنزع [هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس] جذب الليالي [أي مُصَيِّهاً واختلافها] أبطي أو أسرع [هو حال من الليالي على تقدير القول (٢)] أي مقولاً فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أي استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي مجاز [بقوله] متعلق باستدل ، أي بقول أبي النجم [عقيبه] أي عقيب قوله - ميز عنه قنزعاً عن قنزع [أفناه] أي أبا النجم أو شعر رأسه [قيل الله] أي أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعي] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحت أم الخيل تدعى على ذنبا كله لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كراس الاصلم ميز عنه قنزعاً عن قنزع
 جذب الليالي أبطي أو أسرع أفناه قيل الله للشمس اطلعي

حتى إذا وراك أفق فارجمي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالاً وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَتَيْتَ الرَّيْعَ الْبَقْلَ - أَوْ
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابَ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَتَيْتَ الْبَقْلَ
شَبَابَ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّيْعَ .

- وَهَوِيَ الْقُرْآنَ كَثِيرٌ - وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يُذِيحُ أَبْنَاهُمْ -

الله وأنه المبدى والمعيد والمنشى والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالى يتأول بناءً
على أنه زمان أو سبب .

[وأقسامه] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيهما [أربعة لأن
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أتيت الربيع البقل
أو مجازان] لغويتان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فالت المراد بأحياء الأرض
تمهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والأحياء فى الحقيقة
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتملة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازاً [نحو أتيت البقل شباب الزمان] فيها المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه
المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلاً أو فى معناه ، فيكون مفرداً ،
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالإضافة إلى
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقدير فى القرآن على كثير لمجرد الاحتمام ،
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيماناً] أسد الزيادة
وهى فصل الله تعالى إلى الآيات لكونها سبباً [يذبح أبناهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -
وَعِثْرُ مَخْطَرٍ بِالْخَبَرِ ، بَلْ يَجْرَى فِي الْأَنْشَاءِ نَحْوُ - يَاهَامَانُ ابْنُ لِي صَرَحًا -
وَلَا يَدُلُّهُ مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، كَأَسْتَحَالَةٍ قِيَامِ الْمُسْتَدِّ بِالْمَذْكُورِ

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ينزع عنهما لباسهما] نَسَبَ نَزَعَ اللباس عن
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الاكل من الشجرة ،
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين [يوما] نصب على أنه
مفعول به - لَتَتَّقُونَ - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [يجعل
الولدان شيبا] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ،
أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو أن الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها]
أي ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة
[وغير مختص بالخبر] عَطَفَ على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،
وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الالبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يوم
اختصاصه بالخبر [بل يجرى في الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا] لأن البناء فعل
العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لَبِثَ الرَّبِيعُ مَاشَاءَ - وَلَيْسَمُ نَهَارُكَ -
وَلَيَجِدَّ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو انتهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَبِثَ النَّهْرُ جَارَ - وقوله تعالى (أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ)
[ولا بدله] أى للمجاز العقلى [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر
إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] فى قول أبى التجم من قوله
- أَفَاءُ قِيلَ إِلَهُ - [أو معنوية كاستحالة قيام المستد بالمذكور] أى بالمستد إليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتَكَ جَاءَتْ فِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -
وَصُدُّوهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -
وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ [إِذَا ظَاهَرَتْ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ) أَيْ فَأَ
رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِنَّمَا خَفِيَّةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَقْتِي رُبُوتَكَ - أَيْ سَرَقَ اللَّهُ
عِنْدَ رُبُوتِكَ ، وَقَوْلُهُ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
والمُطَّلِعِينَ أَنَّهُ يجوز قيامه به ، لأنَّ العقل إِذَا خَلَّى ونفسه يعده محالا [كَقَوْلِكَ مَحَبَّتَكَ
جَاءَتْ فِي إِلَيْكَ] لظهور استحالة قيام المحبِّ . بالمحبة [أَوْ عَادَةً] أى من جهة العادة [وَ
هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان يمكننا
عقلا ، وَإِنَّمَا قَالَ - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - طَرَبَ وَهَزَمَ - وغيره مثل
- قُرَّبَ وَبَعَدَ - [وصدوره] عَطَفْتُ عَلَى - استحالة - أى وكصدور الكلام [عن الموحِد
فِي مِثْلِ أَشَابَ الصَّغِيرَ] وَأَفْنَى الْكَبِيرَ - البيت - فانه يكون قرينة معنوية على أن إسناد
- أَشَابَ وَأَفْنَى - إِلَى كَرِّ الْغَدَاةِ وَمَرِّ الْعَشَى مجاز ، لا يقال هذا داخل فى الاستحالة ،
لأنَّنا نقول لا نفلم ذلك ، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول ، واحتجنا فى
إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
به إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون
الاسناد حقيقة [إِذَا ظَاهَرَتْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ - أَيْ فَأَ رَبِحُوا فِي
تِجَارَتِهِمْ - وَإِنَّمَا خَفِيَّةٌ] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل [كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَقْتِي رُبُوتَكَ -
أَيْ سَرَقَ اللَّهُ عِنْدَ رُبُوتِكَ - وَقَوْلُهُ] :

يَزِيدُكَ اللَّهُ وَجْهَهُ حَسَنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا
أَيَّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حَسَنًا فِي وَجْهِهِ .

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حَسَنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا (١)

[أى يَزِيدُكَ اللَّهُ حَسَنًا فِي وَجْهِهِ] لَمَّا أُوْدِعَهُ مِنْ دَقَائِقِ الْحَسَنِ وَالْجَمَالِ ، تَظْهَرُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالِامْعَانِ ، وَفِي هَذَا تَعْرِيفُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ وَرَدَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِي أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ لَيْسَ - لِسِرْتِي - فِي - سِرْتِي رَوَيْتُكَ - وَلَا - لِيَزِيدُكَ - فِي - يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حَسَنًا - فَاعِلٌ يَكُونُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً ، وَكَذَا - أَقْدَمْنِي بِلَدِكَ حَقٌّ لِي عَلَى فُلَانٍ - بَلِ الْمَوْجُودُ هَهُنَا هُوَ السُّرُورُ وَالزِّيَادَةُ وَالْقُدُومُ (٢) وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ حَقِيقَةً ، لِامْتِنَاعِ مَصْدُورِ الْفِعْلِ لَا عَنْ فَاعِلٍ ، فَهُوَ لِأَنَّ كَانَ مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ فَلَا مَجَازَ ، وَلَا فِيمَكُنْ تَقْدِيرُهُ ، فَوَعَمَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ أَنْ اعْتَرَضَ الْإِمَامَ حَقٌّ ، وَأَنَّ فَاعِلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا خُفَاءً ، فَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَفِي ظَنِّي أَنَّ هَذَا تَكْلُفٌ ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ (٣) :

(١) هُوَ لِأَنِّي نَوَاسٍ مِنْ شَعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعِبَاسِيَّةِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَذُمُّ فِيهَا الْعَرَبَ ، وَيُفَضِّلُ تَعَشُّقَ الْغُلَامَانِ عَلَى النِّسَاءِ ، وَأَوَّلُهَا :

دَعِ الرَّسْمَ الَّذِي دُثِّرَ يَقَامِسِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَ
وَكُنْ رَجُلًا أَعْدَاكَ لَمْ رَفَى اللَّذَاتِ وَالْحَطَرَ

(٢) أَيْ الَّتِي هِيَ مَعَانِي الْأَفْعَالِ الْإِلَازِمَةِ ، أَمَّا مَعَانِي الْأَفْعَالِ لِلتَّعْسِدَةِ مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْإِقْدَامِ وَالزِّيَادَةِ فَلَا وَجُودَ لَهَا ، لِأَنَّهَا أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا فَاعِلٌ حَقِيقِي .

(٣) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لِكُونِهَا أُمُورًا اعْتِبَارِيَّةً أَلْغِيَ عَرَفَا اسْتِعْمَالَهَا لَمَّا هِيَ لَهُ ، فَرَادَ الشَّيْخُ أَنَّهَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا فَاعِلٌ فِي الْعَرَفِ ، لَا أَنَّهَا لَا هُوَ صُوفٍ لَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَكُونُ إِسْنَادُهَا إِلَيْهِ حَقِيقَةً .

وَأَنكَرَهُ السَّكَّا كُنِيَ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكْنَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْأَنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)
صَاحِبَهَا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلى [السكاكى] وقال : الذى عندى نَظْمُهُ فى سالك الاستعارة
بالسكناية ، يجعل الربيع استعارة بالسكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه ،
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ذاهبا الى أن ما مر] من
الأمثلة [ونحوه استعارة بالسكناية] وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن
تقسه المنية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع ، فتقول - عَجَلُ
الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - [بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى] للانبات ، يعنى القادر
المختار [قرينة نسبة الانبات] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى [إليه]
أى الى الربيع [وعلى هذا القياس غيره] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يُشَبَّهَ الْفَاعِلُ
الْمَجَازِي بِالْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ فِي تَعَلُّقٍ وَجُودِ الْفِعْلِ بِهِ ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر
وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقى [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر
لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لما سياتى]
فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالسكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه ، وهو
يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى ، فيلزم أن يكون المراد
بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا - فهو فى صاحب عيشة راضية -

وَالْأَتَصَحُّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِبُطْلَانِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَالْأَيُّ يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَتَيْتَ الرَّيْعَ الْبَقْلَ - عَلَى
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ ،

وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [الاتصحح الاضافة
في [كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان
إضافة الشيء إلى نفسه [اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ،
ولاشك في صحة هذه الاضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (فَأَرْبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ) وهذا
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [الايكون الامر بالبناء في قوله تعالى (بَاهَامَانُ
ابْنِ لِي صَرَحًا) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أتيت الربيع البقل [وشق
الطبيب المريض ، وسرتني رؤيتك ، بما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على
السمع [من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سُمِعَ مِنْ
الشارع أو لم يُسَمَعْ [واللوازم كلها متفقة] كما ذكرنا ، فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يُذكر المشبه ويراد
(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .
(٢) أي من قوله - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته
وضميره صاحبه ، على نحو ما قيل في المثال السابق .

وَلَا تَهْ يَنْتَفِضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِأَشْتَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - مَخَالِبُ الْمَنِيَةِ نَفْسَتُ بِلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أى ماذهب اليه السكاكى [بتمنع بنحو نهاره صائم] وليله قائم ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى [لأشْتَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ التَّشْبِيهِ] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه يبنى عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَعْجِبُوا مِنْ بَلَى غَلَّاتِهِ قَدْ زَرَّازَرَاهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

(١) هو لمحمد بن طباطبا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَاتَّقِ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِعِ

(٢) مَلَكُنَا فَكَانَ الْعَقْوُ مِنَّا سَجِيَّةً فَلَبَّا مَلَكْتُمْ سَالِ بِاللَّهِ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمْ الْمَعِينُ عَلَى الْمُرُوءَةِ لِلْفَتَى مَالٌ يَصُونُ عَنِ التَّبَذُّلِ نَفْسَهُ

فى الاول إسناد - الواقى - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن المراد - اتق فوادك من حديث الموموق ، وفى الثانى إسناد - سأل - إلى - أبطح - وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو مجاز عقلى علاقته السببية .

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَمَّا حَذْفُهُ فَلِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

بِالِاسْتِعَارَةِ بِالنِّسْبَةِ أَجَابَ عَنْ هَذِهِ الِاعْتِرَاضَاتِ بِمَا هُوَ بَرِيءٌ عَنْهُ ، وَرَأَيْنَا تَرْكَ أَوَّلِ

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَيِ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، وَقَدْ مِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ الْمُسْنَدِ .
[أَمَّا حَذْفُهُ] قَدَّمَ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ لِكَوْنِهِ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهِ ، وَعَدَمِ الْحَادِثِ سَابِقٍ عَلَى وَجُودِهِ ، وَذَكَرَهُ هُنَا بِلَفْظِ الْحَذْفِ وَفِي الْمُسْنَدِ بِلَفْظِ التَّرْكِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ الشَّدِيدُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ فَكُنْ لَهُ أَتَى بِهِ ثُمَّ حَذَفَ ، بِخِلَافِ الْمُسْنَدِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِهَذِهِ الْمُنَاقَبَةِ ، فَكُنْ لَهُ تَرَكٍ مِنْ أَصْلِهِ [فَلِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءٍ (١) عَلَى الظَّاهِرِ] لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ رُكْنًا مِنَ الْكَلَامِ [أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ] فَإِنْ

أَمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا :

(٢) بَنَاتُ الشَّعْرِ بِالنَّفَحَاتِ جُودِي فَهَذَا يَوْمٌ شَاعِرُكَ الْمَجِيدُ

(٣) الدَّهْرُ يُفَرِّسُ أَرْجَالَ فَلَا تَكُنْ عَنْ تَطْيِشِهِمُ الْمُنَاصِبُ وَالرُّتَبُ

(١) حَالٌ مِنَ الْعَيْثِ ، أَيْ حَالُ كَوْنِ الْعَيْثِ مَبِينًا عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ إِغْنَاءِ الْقَرِينَةِ عَنْهُ

كَقَوْلِهِ :

• قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ •

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبَهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مَقْدَارِ تَنْبَهِهِ ، أَوْ لِإِهَامِ صَوْنِهِ عَنْ
لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ،
وهو أقوى لاختصار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف
أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [كَقَوْلِهِ : قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ (١)]
ولم يقل - أَنَا عَلِيلٌ - للاحتراز والتخييل المذكورين [أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبَهِ السَّامِعِ عِنْدَ
الْقَرِينَةِ] هل يتنبه أم لا (٢) [أَوْ اخْتِبَارِ] مقدار تَنْبَهِهِ [هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣)]
[أَوْ لِإِهَامِ صَوْنِهِ] أى صون المسند إليه [عن لسانك] تعظيماً له (٤) [أَوْ عَكْسَهُ] أى
(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلٌ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حَالِي سَهْرٌ دَائِمٌ .

(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحب لك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك
(وَقِي) تريد - الصَّاحِبُ وَقِي - فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا
كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم حجة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بِالْأَحْسَانِ) تريد
- الْأَقْدَمُ حُجَّةٌ حَقِيقٌ بِالْأَحْسَانِ - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في ممدوحه :

قَوْلُ مُحْكَمَةٍ تَقَارُضُ مُبَرِّمَةً فَتَأَخُّ مُبْهِمَةً حَبَاسُ أَوْرَادِ

أو تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعِيْنُهُ ، أَوْ ادَّعَاهُ التَّعِيْنُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له (١) [أو تأتي الإنكار] أي تيسره [لدى الحاجة] نحو
- فَاسْقُ قَاجِرٌ - عند قيام القرينة على أن المراد زيد ، ليتأتى لك أن تقول ما أردت
زيداً بل غيره [أو تعينه] والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك ، لكن
ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو
- خَالِ لِمَا يَشَاءُ وَفَاعِلٌ لِمَا يُرِيدُ - أي الله تعالى ، والثاني التوطئة والتمهيد لقوله [أو
ادَّعَاهُ التَّعِيْنُ] له نحو - وَمَا بَ الْأَلُوفِ - أي السلطان [أو نحو ذلك] كضيق المقام
عن إطالة الكلام بسبب ضجر ، أو سامة ، أو فوات فرصة ، أو محافظة على وزن
أو سجع أو قافية ، أو نحو ذلك ، كقول الصياد - غَزَالٌ - أي - هَذَا غَزَالٌ - وكالاخفاء
عن غير السامع من الحاضرين مثل - جاء - وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل
- رَمِيَتْ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أو ترك نفاثه (٢) مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

(١) كقول الأقيشر الأسدي في ابن عم له يجهوه .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وليس إلى داعي الندى يسريع

(٢) الفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحداً
ولو لم يكن قياسياً ، وهذا بخلاف الثاني ، فإن الكلام الثاني فيسه غير الأول ، ولا بد
أن يكون الكلام الأول قياسياً ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سألوني في سقاي كيف حالي قلتُ نضوُ

(٢) وما المال والأهلون إلا ودائعُ ولا بد يوماً أنت تردُّ الودائعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكُونُهُ الْأَصْلَ وَلَا مَقْتَضَى الْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعفِ
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ لزيادةِ الْإيضاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،
أَوْ لِإظهارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فكونه] أى الذكر [الأصل ولا مقتضى
العدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتداد [على القرينة (١) أو للتنبيه
على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير] وعليه قوله تعالى - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى
مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [أو لإظهار تعظيمه] لكون اسمه بما يدل على التعظيم ،
(٣) مَن طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِرِّيْرَتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لضيق المقام يضجر المتكلم ، وتقدير الكلام
- أَنَا أَفْعُو - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله
(ولأبد يوما أن ترد الدوائع) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه
كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ، تَارَ حَامِيَةٍ .

(٢) كُنْتُ قَدْ بَلَغْتَ عَنِّي وَشَايَةً لِّمَلَأْتُكَ الْوَائِي أَغْشَى وَكَذِبُ .

(٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبَغْلَ يُزْرِى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يَقَالَ بَغْلٌ

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِى سَافَرَ عَمْرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعَمْرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال
تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الإيضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتَتْهُ ، أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازَهُ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نحو - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ - [أو إهاتته] أى إهاته المسند إليه لكون اسمه مما يدل على
الاهانة ، مثل - السَّارِقُ اللَّئِيمُ حَاضِرٌ - [أو التبرك بذكره] مثل - النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ [أو استلذاذه] مثل - الْحَبِيبُ حَاضِرٌ [أو بسط الكلام حيث الأصغاء
مطلوب] أى فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا
يُطَالُ الْكَلَامُ مَعَ الْأَجْبَاءِ ، وعليه [نحو] قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
تطبيقات على الذكر :

(١) هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادَ اللَّهِ كُلُّهُمْ هَذَا النَّبِيُّ النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

(٢) فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الْخَطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَا

(٣) وَإِنِّ لَخَلْوَةٌ تَعْتَرِبُنِي مَرَارَةً وَإِنِّ لَتَرَّاكَ لَمَّا لَمْ أَكُودُ

فذكر المسند اليه فى الاول للتسجيل على السامع حتى لا يتأق له الإنكار ، وفى
الثانى لاستلذاذ ذكره ، وفى الثالث لبسط الكلام فى مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

وقال حافظ إبراهيم فى وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِى نَسَبِهَا هِيَ أُمُّ السَّكُونِ وَالْبُكُونِ جَنِينِ

هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[هِيَ عَصَايَ] أَوَكَّا عَلَيْهَا ، وَقَدْ يَكُونُ الذِّكْرُ لِلتَّوْبِيلِ ، أَوْ التَّعْجِبِ ، أَوْ الْإِشْهَادِ فِي قَضِيَّةٍ ، أَوْ التَّسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْإِنْكَارِ .

[وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ] أَيْ لِمُرَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَدِمَ هُنَا التَّعْرِيفُ فِي الْمُسْنَدِ التَّنْكِيرِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ وَفِي الْمُسْنَدِ التَّنْكِيرِ [فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ] نَحْوُ - أَنَا ضَرَبْتُ [أَوْ الْخِطَابِ] نَحْوُ - أَنْتَ ضَرَبْتَ [أَوْ الْغَيْبَةِ] نَحْوُ - هُوَ ضَرَبَ . لِتَقْدِمِ ذِكْرَهُ إِمَّا لَفْظًا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِمَّا مَعْنَى لِدَلَالَةِ لَفْظِهِ عَلَيْهِ أَوْ قَرِينَةٍ حَالٍ ، وَإِمَّا حِكْمًا (١) .

(١) وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أَيْ الْعَدْلِ ، فَلِهَذَا ثَلَاثًا مَاتَرَكَ - أَيْ الْمَيْتَ :

تطبيقات على التعريف بالاضمار :

(١) أَنَا الْمُرْعَتْ لَا أَخْفِي عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَلِلدَّائِي

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

فِي الْأَوَّلِ عَرَفَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ ، وَفِي الثَّانِي خُوطِبَ بِهِ غَيْرُ مَعِينٍ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَكْمَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ شَخْصٌ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ دُونَ غَيْرِهِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِلِّ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَقَتْنِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمَعِينٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلَّ مَخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّمُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مَخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلِّيَّةِ لِاحْضَارِهِ بَعِيْنَهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِ مَخْتَصٍّ بِهِ ،

[وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمَعِينٍ] وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ، لِأَنَّ وَضْعَ الْمَعَارِفِ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمَلَ لِمَعِينٍ ، مَعَ أَنَّ الْخُطَابَ هُوَ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ إِلَى حَاضِرٍ [وَقَدْ يُتْرَكُ] الْخُطَابُ مَعَ مَعِينٍ [إِلَى غَيْرِهِ] أَى غَيْرِ مَعِينٍ [لِيَعْمَ] الْخُطَابُ [كُلَّ مَخَاطَبٍ] عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ [نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ] لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ - مَخَاطَبًا مُعَيَّنًا قَصْدًا إِلَى تَفْظِيحِ حَالِهِمْ [أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّمُورِ] لِأَهْلِ الْخَشَرِ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ خَفَاؤُهَا ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا رُؤْيَا دُونَ رَأْيٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ] أَى بِهَذَا الْخُطَابِ [مَخَاطَبٍ] دُونَ مَخَاطَبٍ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ يَتَأْتِي مِنْهُ الرُّؤْيَا فَلَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا الْخُطَابِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا - أَى بِرُؤْيَا حَالِهِمْ مَخَاطَبٍ ، أَوْ بِحَالِهِمْ رُؤْيَا مَخَاطَبٍ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

[وَبِالْعِلِّيَّةِ] أَى تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ عَلَمًا ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ [لِاحْضَارِهِ] أَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [بَعِيْنَهُ] أَى بِشَخْصِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَمَيِّزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ ، وَاحْتِرَازَ هَذَا عَنْ إِحْضَارِهِ بِاسْمِ جَنْسِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِي [فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً] أَى أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ نَحْوِ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [بِاسْمِ مَخْتَصٍّ بِهِ] أَى بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْوَضْعِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتِرَازَ بِهِ عَنْ إِحْضَارِهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . أَوْ الْمَخَاطَبِ ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولِ ، وَالْمَعْرِفِ

نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَوْ تَعَظِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كُنْيَاةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيود الأخير مغن عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أو المستحق للعبودية له ، وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئى ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا اله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد ، لأن الكلى من حيث إنه كلى يحتمل الدثرة [أو تعظيم أو إهانة] كما فى الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَبِّ عَلَى ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [أو كناية] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو هَلَبٍ فَعَلَ كَذَا - كناية عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافى ، لأن معناه مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَاجِسُهَا ، ويلزمه أنه جهنمى ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف فى الكناية ، وقيل فى هذا المقام : إن الكناية كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أى جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا هَبٍ ، أى جهنمياً ، وفيه (١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كناية .

أَوْ إِيَّاهُمْ اسْتَلْزَاذِهِ ،

نظر لأنه حيثئذ يكون استمارة لا كناية على ماسيجي ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَمَلَّ هَذَا الرَّجُلُ كَذًّا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُو جَهْلٍ فَعَلَ كَذًّا - كناية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد ، وما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلٌ صَاحِبُ الْمُفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي هب لا كافر آخر [أو إِيَّاهُمْ اسْتَلْزَاذِهِ] أي وَجَدَانِ الْعِلْمِ لَذِيذًا ، ونحو قوله .

بِاللَّهِ يَا ظَنِّيَّاتِ الْقَاعِ قُلُوبَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والسند إليه فيه ليلي ، وهو اسم مستدل به ، وقيل إن البيت لمجنون ليلي ، تطبيقات على التعريف بالعلبية :

(١) أَبُومَالِكٍ قَاصِرُ قَرَّةٍ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غَنَاهُ

(٢) - قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

ففي الأول عرف المسند إليه بالعلبية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأني له إنكاره .

أمثلة أخرى :

(١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَنَاطِهِمْ حَتَّىٰ عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُزَبَدٍ

(٢) - قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رِحَمَاءٌ بَيْنَهُمْ) .

أو التبرك به .

وَبِالْمَوْصُولَةِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَةِ ، كَقَوْلِكَ -
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،
نَحْوُ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أو التبرك به] نحو - اللَّهُ الْهَادِي ، وَمُحَمَّدٌ الشَّفِيعُ [أو نحو ذلك] كَالْتَفَاوُلِ ، وَالتَّطْيِيرِ ،
وَالْتَسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ ، وَغَيْرِهِ بِمَا يَنْاسِبُ اعْتِبَارَهُ فِي الْأَعْلَامِ .

[وَبِالْمَوْصُولَةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِبْرَادِهِ اسْمَ مَوْصُولٍ [لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ
بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَةِ كَقَوْلِكَ الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ] وَلَمْ يَتَعَرَّضْ
الْمُصَنِّفُ لِمَا لَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا عِلْمٌ بِغَيْرِ الصَّلَةِ ، نَحْوُ - الَّذِي فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لِقَلَّةِ جَدْوَى مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ [أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ
بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ] أَيْ تَقْرِيرِ الْغَرَضِ الْمُسَوِّقِ لَهُ الْكَلَامَ ، وَقِيلَ تَقْرِيرُ الْمُسْنَدِ ،
وَقِيلَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [نَحْوُ رَأَوْدَتِهِ] أَيْ يُوسِفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْمَرَاوِدَةُ مِفَاعِلَةٌ مِنْ - رَأَدَ
يُرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وَكَأَنَّ الْمَعْنَى - غَادَعْتَهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَفَعَلْتَ فَعَلَ الْمُخَاطَبُ لِصَاحِبِهِ عَنْ
الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ يَدِهِ ، يَحْتَالُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْلِبَهُ وَيَأْخُذَهُ مِنْهُ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ
عَنِ التَّمَجُّلِ لِمَوَاقِفَتِهِ إِيَّاهَا ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ [الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ] مُتَعَلِّقٌ
بِرَأَوْدَتِهِ ، فَالْغَرَضُ الْمُسَوِّقُ لَهُ الْكَلَامُ نِزَاهَةٌ يُوسِفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَهَارَةٌ ذِيْلُهُ ،
وَالْمَذْكُورُ أَدْلُ عَلَيْهِ مِنْ - امْرَأَةُ الْعَزِيزِ أَوْ زَلِيخَا - لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي بَيْتِهَا وَتَمَكَّنَ مِنْ
نَيْلِ الْمَرَادِ مِنْهَا وَلَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَايَةً فِي النِّزَاهَةِ ، وَقِيلَ هُوَ تَقْرِيرٌ لِلْمَرَاوِدَةِ (١) لِمَا فِيهِ

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ ۖ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا
 أَوِ الْإِيْمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْحَبْرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفسة ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الابهام
 والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،
 وظنى أنها مثال لها ولاستجهان التصريح بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [أو
 التفخيم] أي التعظيم والتحويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فان في هذا الابهام
 من التفخيم مالا يخفى [أو تنبيهه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم] أي
 تظنونهم [إخوانكم ۖ يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أي تهلكوا أو تصابوا
 بالحوادث ، فقيه من التنبيه على خطيئهم في هذا الظن ما ليس في قوله - إِنَّ الْقَوْمَ الْقُلَافَ
 [أو الإيماء] أي الإشارة [إلى وجه بناء الخبر] أي إلى طريقه ، تقول - عملت هذا العمل
 على وجه عمك وعلى جهته ، أي على طرزه وطريقته ، يعني - تأتّى بالموصول والصلة
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب ، والمدح
 والذم ، وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي] فان فيه إيماء إلى أن الخبر
 المبني عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين]
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعله والسبب ،
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن العلي بن الشعمرة
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغلب الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِِضِ بِالْمَعْظِمْ لِشَأْنِهِ ، نَحْوُ :
 [إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
 أَوْ شَأْنٌ غَيْرُهُ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثُمَّ إِنَّهُ] أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما
 سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أي وسيلة [إلى التعريض لشأنه]
 أي لشأن الخبر [نحو - [إِنَّ الَّذِي سَمَكَ] أي رفع [السماء بَنَى لَنَا بَيْتًا] أراد به الكعبة ،
 أَوْ بَيْتَ الشَّرَفِ وَالمَجْدِ [دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (١)] من دعائم كل بيت ، ففى قوله - [إِنَّ
 الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ - إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمُبْنَى عَلَيْهِ أَمْرٌ مِنْ جَنْسِ الرَّفْعَةِ وَالبَاءِ عِنْدَ مَنْ
 لَهُ ذَوْقٌ سَلِيمٌ ، ثُمَّ فِيهِ تَعْرِِضٌ بِمَعْظِمْ بِنَاءِ بَيْتِهِ ، لِكَوْنِهِ فِعْلٌ مِنْ رَفْعِ السَّمَاءِ الَّتِي لَا بِنَاءَ
 أَعْظَمَ مِنْهَا وَأَرْفَعَ] [أَوْ] ذَرِيعَةً إِلَى تَعْظِيمِ [شَأْنِ غَيْرِهِ] أي غير الخبر [نحو - الَّذِينَ
 كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ] ففیه إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمُبْنَى عَلَيْهِ عَمَّا يَنْبَغِي عَنْ الْحَبِيَةِ
 وَالحُسْرَانِ ، وَتَعْظِيمُ لَشَأْنِ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَرُبَّمَا يَجْعَلُ ذَرِيعَةً إِلَى الْإِيْمَاءِ لَشَأْنِ
 الْخَبَرِ ، نَحْوُ - [إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَدَفَ فِيهِ - أَوْ لَشَأْنِ غَيْرِهِ ، نَحْوُ -
 إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ] وَقَدْ يَجْعَلُ ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ [أي جمعه محققا
 ثابتا ، نَحْوُ :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ ظَالَتْ وَدَّهَا عُولُ (٢)

(١) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخرونها على جرير ببيتة في تميم ، ولهذا . يكون حمل
 البيت على بيت الشرف والمجد أولي من حمله على الكعبة (٢) هو لعبد بن الطيب ، وكوفة

وَبِالْإِشَارَةِ لَتَمَيِّزِهِ أَكْمَلَ تَمَيِّزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
هَذَا أَبُو الصَّقَرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ هـ

فإن في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها لإيماء إلى أن طريق بناء الخبر عما ينبيء عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم لأنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذي سمك السماء - إذ ليس في رَفْعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

[وبالإشارة] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة [تمييزه] أى المسند إليه [أكمل تمييز] لغرض من الأغراض [نحو - هذا أبو الصقر فردا] نصب على المدح أو الحال [فى محاسنه] .

الجند هى مديسة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والفول حيوان خرفاء ، ويطلق أيضا على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصولية :

(١) مَضَى بِهَامَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ
(٢) إِنَّ الَّذِي الرَّحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوَسَّسَ الرَّحْمَةُ فِي لَحْنِهِ
ففي الاول عرف المسند اليه بالموصولية لافادة التفخيم ، وفي الثانى للإيماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحا للحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ
(٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوِ التَّعْرِيضِ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ
 أَوْ يَبَانُ حَالُهُ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ
 ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيقُهُ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ
 نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ،

مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعني يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز في الحضر [أو
 التعريض بغاوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ (٢)
 أو يبان حاله] أي المسند إليه [في القرب أو البعد أو التوسط كقولك - هذا
 أو ذلك أو ذلك زيد] وآخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ،
 وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا مثلا للقريب ، وذلك
 للمتوسط ، وذلك للبعد ، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه
 يؤتى بهذا ، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر
 عنه بشئ. يوجب تصويره على أي وجه كان (٣) [أو تحقيره] أي تحقير المسند إليه [بالقرب
 نحو - أهذا الذي يذكركم آلِهَتكم ، أو تعظيمه بالبعد نحو - أَلَمْ ، ذلك الكتاب] تنزيلا لبعد

(١) هولاء الروى من شعراء الدولة العباسية في مدح أبي الصقر الشيباني ، والضال
 شجر السدر البرى ، والسلم شجر ذو شوك (٢) هو للفرزدق ، والأمر في قوله - فجئني
 للتعجيز ، وإنما كان في اسم الإشارة تعريض بغاوته ، لأن المراد منه آباء الفرزدق
 وهم غائبون لا يحسون (٣) هذا تكلف والحق أنه معنى أصلى لا ثانوى .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْبَعْدِ كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا]
تنزيلا لبعده عن ساحة عن الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،
لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [أَوْ لِلتَّنْبِيهِ] أى تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبية [عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ] أى عند إيراد الأوصاف على عَقَبِ الْمَشَارِ
إليه ، يقال - عَقِبَهُ فُلَانٌ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُدْبِرُهُ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فإن ذلك
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - (ذَلِكَ بَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا يَمِينُهَا أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

قوله تعالى - (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَنِي فِيهِ) .

عرف المسند اليه بالاشارة في الاول لافادة التحقير ، وفي الثاني لافادة التعظيم
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)

(٢) أولئك قومٌ إِنْ بنَوْا حسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أَوَّلِكَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوَّلِكَ هُمْ الْمَفْلُحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْبُودٍ ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنَى ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبْتَ كَالَّذِي وَهَبْتَ لَهَا ،

عَقَبْتُهُ بِالشَّىءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَهَذَا ظَهَرَ فساد ما قيل : إِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعَلِ اسْمِ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [عَلَى أَنَّهُ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى [جَدِيرٍ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [مِنْ أَجْلِهَا] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٍ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى [نَحْوُ] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) - إِلَى قَوْلِهِ [وَأَوَّلِكَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوَّلِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ] عَقَبَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ وَهُوَ - (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحَقُّأُ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَ أَوَّلِكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهَدْيِ عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَافِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[وَبِاللَّامِ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْبُودٍ] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْبُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فَلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَلَقِيتَهُ ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كُنَايَةً [نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنَى - أَيْ لَيْسَ [الذِّكْرُ] الَّذِي طَلَبْتَ [امْرَأَةً عِمْرَانَ] كَالَّذِي [أَيْ كَالْإِثْنَى] الَّذِي وَهَبْتَ [تِلْكَ] الْإِثْنَى [لَهَا] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَالْإِثْنَى إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنَّ الْمَعْرِفَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَوَّلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لَوَاحِدٍ
بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي
الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - لكنه ليس بمسند إليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره
كناية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعبر
الذكور والاناث ، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان
للكور دون الاناث ، وهو مسند إليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب
به ، نحو - خرج الأمير - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقوله الرجل
خير من المرأة] .

[وقد يأتي] المعارف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في
الذهن] لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعارف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فردٍ ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معبودا في الذهن
وجوْزِيًّا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقتها لها ، كما يطلق الكُلِّيُّ الطبيعي (٣) على كل جزئي
من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من
حيث هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها [كقوله - ادخل السوق - حيث لاعبد] في الخارج ، ومثله قوله تعالى
(واخاف ان يأكله الذئب) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لأنه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنَفٍ خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالتكررة - لما بينهما من تَقَاوُتٍ ما ، وهو أن التكررة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكتمال فيما مر ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولأنه في المعنى كالتكررة قد يعامل معاملة التكررة ويوصف بالجملة ، كقوله :
« ولقد أمر^ت على اللثيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ بِاللَّامِ الْمُشَارَ بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو- إن الإنسان لفي خسر] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حَمَلٌ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المعرفة باللام المشار بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، لتمييز (٣) عن أسماء الأجناس التكررات ، مثل - الرجعي ، ورجعي - وإذا

(١) هو لُعْمِيرَةُ بن جابر الحنفي من قوله :

ولقد أمر على اللثيم يسبني فضيت ثمت قلت لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التانيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فامضى .
للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في عمل جر صفة
للبجور قبله ، ولا يعرب حالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المعروف .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعَرَفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بِلَدِّهِ أَوْ مَمْلَكَتِهِ .

وَأَسْتَفْرَاقُ الْمَفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةِ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فليتامل .

[وهو] أى الاستفراق [ضربان حقيقى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب اللغة [نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف [نحو - جمع الأمير الصاعغة - أى صاعطة بِلَدِّهِ أَوْ [أطراف] مملكته] لأنه المفهوم عرفاً لصاعطة الدنيا ، فيسل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستفراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً مما يأتى للاستفراق ، نحو - أَكْرَمَ الَّذِينَ يَأْتُونَكَ إِلَّا زَيْدًا ، وَأَضْرَبَ الْقَائِمِينَ إِلَّا عَمْرًا .

[واستفراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استفراق المثنى والمجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها (١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما في المثال - جمع الأمير الصاعطة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلٍ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْأُسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ مُجَرِّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ يَمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ
لَا بِمَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في
النكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم ،
لأن الحرف] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [إنما يدخل عليه]
أى على الاسم المفرد حال كونه [مجردا عن] الدلالة على [معنى الوحدة] وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاغل اللفظي [ولأنه] أي المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد (١)] ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع

(١) وعلى هذا الجواب الثاني لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه
على طريق البدل ، فيقيان ما بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحُلُّ كَأَمَّا يُبْدَى لِي ضَمَانُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ التَّكْدِيرِ
(٢) - قوله تعالى - (وَالْمَصْرُ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ أَفَى خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول - الحُل - للجنس ، واللام في الآية للاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرَ طَرِيقَ ، نَحْوُ :

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْبَيَانِيِّ مُصْعَدٌ .

أَوْ لِنَتَضَمُّنِهَا تَعْظِيماً لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ -

عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَالِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَإِنْ حَكَاهُ الْإِخْفَاشُ فِي نَحْوِ .. أَهْلَكَ النَّاسُ الدِّينَارُ الصَّغِيرَ وَالْدَّرْهَمُ الْبَيْضُ .

[وَبِالْإِضَافَةِ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَعَارِفِ [لِأَنَّهَا] أَيْ

الِإِضَافَةِ [أَخْصَرَ طَرِيقَ] إِلَى إِحْضَارِهِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ [نَحْوِ - هَوَايَ] أَيْ مَهْوِيٍّ ،

وَهَذَا أَخْصَرَ مِنْ - الَّذِي أَهْوَاهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ - وَالِاخْتِصَارُ مَطْلُوبٌ لِشَقِّ الْمَقَامِ وَفَرَطُ

السَّامَةِ ، لِكَوْنِهِ فِي السَّجْنِ وَالْجَنِّيبِ عَلَى الرَّحِيلِ [مَعَ الرَّكْبِ الْبَيَانِيِّ مُصْعَدٌ] أَيْ -

مُبْعَدٌ ذَاهِبٌ فِي الْأَرْضِ ، وَتَمَامُهُ :

جَنِّيبٌ وَجَنِّيبَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٍ

الْجَنِّيبُ الْمَجْنُوبُ الْمُسْتَبَعِمُ ، وَالْجَنِّيبَانِ الْفَخْصُ ، وَالْمُوْتَقُ الْمَقِيدُ ، وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبَرٌ

وَمَعْنَاهُ تَأَسُّفٌ وَتَحْسَرٌ [أَوْ لِنَتَضَمُّنِهَا] أَيْ لِنَتَضَمَّنِ الْإِضَافَةَ [تَعْظِيماً لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ

الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا كَقَوْلِكَ] فِي تَعْظِيمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ [عَبْدِي حَضَرَ] تَعْظِيماً لِكَ أَنَّ لَكَ

عَبْدًا [أَوْ] فِي تَعْظِيمِ الْمُضَافِ [عَبْدُ الْخَالِيفَةِ رَكِبَ] تَعْظِيماً لِلْعَبْدِ بِأَنَّهُ عَبْدُ الْخَالِيفَةِ [أَوْ]

فِي تَعْظِيمِ غَيْرِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ [عَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي] تَعْظِيماً لِلْمَتَكَلِّمِ بِأَنَّهُ عَبْدٌ

أَمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (الَّذِينَ آمَنُوا بِأَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ أَهْلَهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللَّبَّابُ وَسَائِرُ النَّاسِ النَّفْسَاءُ

أَوْ تَحْقِرَآ نَحْوُ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرها [أو] لتضمنها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجام حاضر] أو المضاف اليه نحو - ضاربُ زَيْدٍ حَاضِرٌ - أو غيرها نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغناء عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذْبِ - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذْبًا - أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند اليه [فللأفراد] أى للقصد إلى فرد مما يقع عليه

(١) وهذا كالنصريح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما في قول الشاعر :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِّمِي أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَمْ يَصْرَحْ بِأَسْمَائِهِمْ اتِّقَاءً لِنَفَرَتِهِمْ مِنْهُ ، وبعداً عن النصريح بذمهم .
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَانَهُمْ اسْوَدُّ لَهَا فِي غَيْلِ خَفَانٍ أَشْبَلُ
(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ آتَاكَ مِنَ الْغَاوِينَ)
فالاضافة في الأول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتعظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدُهُ وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا
(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَجَنُونَ) .

نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ، أو النوعية نحو - وعلى أبصارهم غشاوة ، أو التعظيم أو التحقير كقوله :

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعَرَفِ حَاجِبٌ
أَوِ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَا بِلَاوَيْنَ لَهُ لَغْنًا أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوُ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية] أى للقصد إلى نوع منه [نحو - وعلى أبصارهم غشاوة] أى نوع من الاغطية ، وهو غطاء التعانى عن آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [أو التعظيم أو التحقير كقوله (١) له حاجب] أى مانع عظيم [فى كل أمر يشينه] أى يعيبه [وليس له عن طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [أو التثنية كقوله - إن له لا بلا ، وإن له لغنا . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر] والفرق بين التعظيم والتثنية أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتثنية باعتبار الكيات (١) البيت لأبى الطمجان حنظلة بن الشرق مولى بن أبى السمط من الشعراء المختصرين .

تطبيقات على تنكير المسند إليه :

(١) وَلِلَّهِ مَنِ جَانِبٌ لَا أَضْمِيَهُ وَلَهُوَ مَنِ وَالْحَلَاةُ جَانِبٌ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عَدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يَكْشِفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند إليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ، وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التثنية .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِنَظَرِكَ الْجُيُوبَ عَقَائِلَ وَبَكَتَكَ بِالْدمْعِ أَهْتُونَ غَوَانِ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يُكْذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ كَثِيرٍ وَأَيَّاتٍ عَظَامٍ ، وَمِنْ تَكْثِيرِ غَيْرِهِ لِلأَفْرَادِ أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقاً كما في الابل ، أو تقديرها كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التثنية [للتعظيم والتكثير نحو - وَإِنْ يُكْذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ] من قبلك [أي ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التكثير [و] [ذُو] [آيات عظام] هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ، نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أي حقير قليل .

[ومن تكثير غيره] أي غير المسند إليه [للأفراد أو النوعية نحو - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ] أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدابة [و] من تكثير غيره [للتعظيم نحو - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ] أي حرب عظيم [وللتحقير نحو - إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا] أي ظنا حقيرا ضعيفا ، إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضَرَبْتُهُ - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، وأعلم أنه كما أن التكثير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما في قوله تعالى - وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففى هذا الإيهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَمَّا كَوَّنَهُ مَبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ
الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
الْأَمْلَى الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
أَوْ مُخَصَّصًا

وإعلاء قدره ما لا يخفى .

[وأما وصفه] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع
المختص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب هنا وأوفق بقوله - وأما ياتنه ،
وأما الإبدال منه - أى وأما ذكر التعت له [فلكونه] أى الوصف بمعنى المصدر ،
والأحسن أن يكون بمعنى التعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه
الآخر على ما سيجيء في البديع (١) [مبينا له] أى للمسند إليه [كاشفا عن معناه ،
كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله] فإن هذه الأوصاف
ما يوضح الجسم ويقع تعريفا له [ونحوه في الكشف] أى مثل هذا القول في كون
الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه [قوله

الأملى الذى يظن بك الظن ن كأن قد رأى وقد سمعا (٢)]

فإن الأملى معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده ما يكشف معناه ويوضحه ،
لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن في البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّجْمَ دَةً وَالْبَرَّ وَالْبِرَّ جَمَعَا (٣)

أومضوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعني (٤) [أو] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المدوود من المحسنات البديعية (٢) هولاء بن حجر من
شعراء الجاهلية (٣) هو تأكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة أبيات .

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمرٍ لمرةٍ يحاول البعدا

نحو - زيد التاجر عندنا ، أو مدحا أو ذما ، نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل
حيث يتعين الموصوف قبل ذكره ، أو تأكيده ، نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما
وأما توكيده فالتقرير

للمسند إليه ، أى مقبلا اشتراكه أو رافعا احتماله ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى
المعارف [نحو - زيد التاجر عندنا] فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
[أو] لكون الوصف [مدحا أو ذما نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل - حيث
يتعين الموصوف] أعنى زيدا [قبل ذكره] أى ذكر الوصف ، وإلا لكان
الوصف مخصصا [أو] لكونه [تأكيده نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما] فإن لفظ
الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله
تعالى - (وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطار -
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى توكيد المسند إليه [فللتقرير] أى تقرير المسند إليه ، أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفي ، ولكنه يجوز أن
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فبنى الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالوصف :

(١) إلهي عبدك العاصي أنا كما مُرَّقا بالذنوب وقد دغا كما

(٢) لا يبعثن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

فوصف المسند إليه فى البيت الأول بقوله - العاصي - لقصد الترحم ، وفى الثانى

بقوله - الذين هم سم العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّبْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعى جمعه مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكَّم عليه نحو - أَنَا سَمِعْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء (١) وتأكيده المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع تَوْهْمِ التَّجَوُّزِ] أى التكلم بالإنجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لثلاث تَوْهْمِ أن إسناد القطع إلى الأمير بجاز ، وإنما القاطع بعض غلبانه [أو] لدفع تَوْهْمِ [السَّبْوِ] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ - لثلاث تَوْهْمِ أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السَّبْوِ [أو] لدفع تَوْهْمِ [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لثلاث تَوْهْمِ أن بعضهم لم يجرى ، إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم في حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسياتي .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فِدَاكَ حَيُّ غَوْلَانِ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَاتُ

التوكيد فيها لدفع تَوْهْمِ عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمِ مُحْتَضٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِإِزَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وَأَمَّا بَيَانُهُ] أى تعقيب المسند إليه بعطف البيان [فلا يضاحه باسم محتض به نحو -
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الإيضاح من
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم محتض به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ بِمَسْحُهَا رِكَابُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسماً مخضاً بها ، وقد يجىء عطف البيان
لغير الإيضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للإيضاح
نحى. الصفة لذلك .

[وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ] أى من المسند إليه [فلإزادة التقرير] من إضافة المصدر إلى
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة أفتنان صاحب
المفتاح حيث قال فى التأكيده - للتقرير - وههنا - لإزادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن
نسبته لطيفة وهى الإيحاء إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة ،
والتقرير زيادة تحصل تبهما وضمتا ، بخلاف التأكيده فإن الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق [نحو جاءني أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقدير بالتكرير [وجاءني
(١) هو للناطقة الذبياني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن -

للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سَوْطًا إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فيما ما .

القوم أكثرهم وسلب زيد ثوبه :

وأما العطف فلتنصيل المسند إليه مع

القوم أكثرهم [في بدل البعض] وسلب زيد ثوبه [في بدل الاشتغال ، ويأتى التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبنى زيد - إذا أعجبك علمه ، بخلاف - ضربت زيدا - إذا ضربت حماره ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جاءنى زيد أخوه - بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضا لا يخفى عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [وأما العطف] أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه [فلتنصيل المسند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن في العطف ببل ، نحو قوله :

أَلْعُ بَرْقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مُصْبَاحٍ أَمْ ابْتِسَامُهَا بِالْمَنْظَرِ الصَّاحِي

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى (وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ حُجُوجُ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

(٢) بلغنا السماءَ مجدنا وسَنَاؤُنَا ولنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المسند إليه بدل اشتغال ، وفي الثانى لفظ - مجدنا - بدل اشتغال أيضا ، لزيادة التقرير والإيضاح .

اَخْتَصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَوِ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَوْ نَحْوُ - جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أو لا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أي مع اختصار ، واحترز بقوله - كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة [نحو جاءني زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد] فالثلاثة تشارك في تفصيل المسند إلا أن الغاء تدل على التعقيب من غير تراخي ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لي حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) - وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بَأْسَ فَاجِرٍ لِنَفْسِي تُقَاتَهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أَوْ رَدَّ السَّامِعَ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ صَرَفَ الْحَكَمَ إِلَى
آخِرٍ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ ،

أو لتفصيلها معا ، قلت فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَاصِلًا مِنْ شَيْءٍ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ
مَقْصُودًا مِنْهُ ، وَتَفْصِيلُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا ، لَكِنْ لَيْسَ الْعَطْفُ
بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ لِأَجْلِهِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى قَيْدٍ زَائِدٍ عَلَى مَجْرَدِ الْإِثْبَاتِ أَوْ النِّفْيِ
فَهُوَ الْفَرْضُ الْخَاصُّ وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْكَلَامِ ، فَتَقِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ تَفْصِيلُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ
أَمْرٌ كَانَ مَعْلُومًا ، وَإِنَّمَا سَبَقَ الْكَلَامَ لِبَيَانِ أَنْتَ بَحْيٍ أَحَدُهُمَا كَانَ بَعْدَ الْآخَرِ ،
فَلْيَتَأَمَّلْ ، وَهَذَا الْبَحْثُ عَمَّا أوردته الشَّيْخُ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ وَوَصَّى بِالْحِفَافَةِ عَلَيْهِ
[أَوْ رَدَّ السَّامِعَ] عَنِ الْخَطَأِ فِي الْحَكَمِ [إِلَى الصَّوَابِ نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو]
لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ عَمْرًا جَاءَكَ دُونَ زَيْدٍ ، أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ جَمِيعًا ، وَلَكِنْ أَيْضًا لِلرَّدِّ
إِلَى الصَّوَابِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِنَفْيِ الشَّرْكَ ، حَتَّى إِذَا نَحْوُ - مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ
عَمْرُو - [إِنَّمَا يُقَالُ لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ زَيْدًا جَاءَكَ دُونَ عَمْرُو ، لَا لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُمَا
جَاءَاكَ جَمِيعًا ، وَفِي كَلَامِ النَّحَاةِ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ] إِنَّمَا يُقَالُ لَمَنْ اعْتَقَدَ انْتِفَاءَ الْمَجْئِ عَنْهُمَا
جَمِيعًا [أَوْ صَرَفَ الْحَكَمَ] عَنْ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ [إِلَى] مَحْكُومٍ عَلَيْهِ [آخِرُ نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ
بَلْ عَمْرُو ، أَوْ مَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ] فَإِنَّ بَلَّ لِلْإِضْرَابِ عَنِ الْمَتَّبِعِ وَصَرَفَ الْحَكَمَ
إِلَى التَّابِعِ ، وَمَعْنَى الْإِضْرَابِ عَنِ الْمَتَّبِعِ أَنْ يَجْعَلَ فِي حَكْمِ الْمُسَدَّوْتِ عَنْهُ لِأَنَّهُ يَنْقُ عَنْهُ

(٣) عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقُومُهَا بِمَعْنَى تَابَدَتْ غَوَّهَا فَرَجَمُهَا

فَدَفَعَ الرِّيَّانَ عَرِيَّ رَسْمَهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوُحْيَ سَلَامَهَا

عطف المستند إليه بالواو في الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني
لإفادة الإبهام والتلطيف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لأجل تفصيل المستند مع
الاختصار .

أَوِ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَتَنْخِصِيصُهُ بِالْمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثلث ظاهر ، وكذا في المنفي إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُحَقَّقُ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجرى ، وعدم مجرى زيد وبجته على الاحتمال ، أو بجته محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أى إيقاعه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أو للابهام نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للتخيير أو للإباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وَأَمَّا فَصْلُهُ] أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولاً ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فتنخيصه] أى المسند إليه [بالمسند] يعنى لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زيد

(١) فتكون الباء في قوله - فتنخيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تعقيب المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصِيبَتْ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلْيَكُونِ ذِكْرُهُ أَهَمًّا ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
وَلِأَنَّهُ لَيَتِمَكَّنُ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جِمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ - فَلْيُخَصِّصْهُ
بِالْمُسْنَدِ - مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِمْ - خَصَّصْتُ فَلَانًا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّكَ
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مَخْصَصًا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُنْفَرِدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصِحُّ اتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَخْصَصًا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، وَنُقِيَ الْقَوْلُ فِي
- [يَاكَ تَعَبٌ] - مَعْنَاهُ نَخَصْتُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا تَعْبُدْ غَيْرَكَ .

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فَلْيَكُونِ ذِكْرُهُ أَهَمًّا] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ
مَجْرَدُ ذِكْرِ الْإِهْتِمَاءِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ الْإِهْتِمَاءَ مِنْ أَى جِهَةٍ وَبِأَى سَبَبٍ ، فَلِذَا
فَصَلَّه بِقَوْلِهِ [إِمَّا لِأَنَّهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [الْأَصْلُ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصَدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مَقْدَمًا [وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ
عَنْهُ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ ،
فَإِنْ مَرَّتِ الْعَامِلُ التَّقْدِيمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [وَلِأَنَّهُ لَيَتِمَكَّنُ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ] أَيْ الْخَبَرِ [كَقَوْلِهِ :

(وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جِمَادٍ (١)]

بِعَنَى تَحْمِيزِ الْخَلَاقِ فِي الْمَعَادِ الْجَسَدَانِي ، وَالنُّشُورِ الَّذِي لَيْسَ بِنَفْسَانِي ، بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ :

بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لَقَصَرَ الْمُسْنَدَ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ لِأَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرَى مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأَمَّا تَعْجِيلُ الْمَسْرَةِ أَوِ الْمَسَاةَ لِلتَّغَاوُلِ أَوِ التَّطْيِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدَ فِي دَارِكَ ،
وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَإِمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذُ
بِهِ ، وَإِمَّا لَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يَقْدُمُ لِيُقْبِلَ تَخْصِيصُهُ بِالْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ .
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لِغَيْرِي ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وإما لتعجيل المسرة أو المساةة
للتغاول] علة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساةة [نحو - سعد في دارك]
لتعجيل المسرة [والسفاح في دار صديقك] لتعجيل المساةة [وإما لا يهام أنه] أي المسند
إليه [لا يزول عن خاطر] لكونه مطلوباً [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوباً [وإما لنحو
ذلك] كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يَقْدُمُ [الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ] لِيُقْبِلَ [تَخْصِيصُهُ بِالْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ] ؛
أَي قَصَرَ الْخَبَرَ الْفِعْلِيَّ عَلَيْهِ [إِنْ وَلِيَ [حَرْفَ النَّفْيِ] أَيْ وَقَعَ بَعْدَهَا بَلَا .
فَصَل (٢)] نَحْوُ ، مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لِغَيْرِي] ، فَالْتَقْدِيمُ يَفِيدُ نَفْيَ .

(١) وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِلإِسْتِلْذَاذِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ قَوْلُ جَمِيل :

بُيِّنَتْ ، مَا فِيهَا إِذَا مَا تَبَصَّرَتْ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسِبَتْ أَشْبُ

وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِتَعْظِيمِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِتَحْقِيقِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبُوكَ حَيَّابٌ سَارِقُ الْعَنِيْفِ بُرْدِهِ وَجَدَى بِاحْجَاجِ فَارَسُ شِمْرَا

(٢) عَدَمُ الْفَصْلِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا نَحْوُ - مَا زَيْدًا أَنَا ضَرِبْتُ - وَقَدْ

أَنْتَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ - بَعْدَهَا - بِاعْتِبَارِ أَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ أَدَاةٌ أَوْ كَلِمَةٌ .

وَلِهَذَا لَمْ يَصَحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَلَا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،
ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك ، لأن التخصيص هنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم
الخطأ اشتراكك معه في القول أو انفردك به دونه [ولهذا] أي ولأن التقديم
يقيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير [لم يصح - ما أنا قلت] هذا
[ولا غيري] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قاطبة هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق
اللا غيري نفيها عنه ، وهما متناقضان [ولما أنا رأيت أحدا] لأنه يقتضي أن يكون
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ولا ما أنا ضربت إلا زيدا] لأنه يقتضي أن
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكلُّ
ما نفيت عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ، إن عامًا
فعام وإن خاصًا فخاص ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح .

[وإلا] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخرًا عن المسند إليه [فقد يأتى] التقديم [للتخصيص
ردًا على من زعم انفردا غيره] أي غير المسند إليه المذكور [به] أي بالخبر الفعلي
[أو] زعم [مشاركته] أي مشاركة الغير [فيه] أي في الخبر الفعلي [نحو أنا سعيت في
حاجتك] لأن زعم انفردا الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك في
السعي ، فيكون قصر لإفراد [ويؤكد على الأول] أي على تقدير كونه ردًا على من

بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحْدِي - وَقَدْ يَأْتِي لَتَقْوَى الْحُكْمُ نَحْوُ -
هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًّا نَحْوُ - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَإِنَّهُ
أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكُذْبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَنَا كَيْدُ
الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحَكْمَ .

زعم انفراد الغير [بنحو - لا غيري] مثل - لا زبَدٌ ولا عَمْرُو ولا من سواي ، لأنه
البدل صريحا على نفي شبهة أَنَّ الفعل صدر عن الغير [و] يُوَلَّدُ [على الثاني] أى على
تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدي] مثل - منفردا ، أو مترجعا ،
أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه البدل صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في
الفعل ، والتأكيـد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتى لتقوى الحكم]
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قصدا إلى تحقيق
أنه يفعل [عطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[وكذا إذا كان الفعل منفيًا] فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى ،
فالأول نحو - أنت ما سعت في حاجتي - قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثاني
[نحو - أنت لا تكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فإنه أشد لنفي الكذب
من - لا تكذب] لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في - لا تكذب - واقتصر المصنف
على مثال التقوى ليعرف عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه ، كما أشار إليه بقوله
[وكذا من - لا تكذب أنت] يعنى أنه أشد لنفي الكذب من - لا تكذب أنت -
مع أن فيه تأكيـدا [لأنه] أي لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -
[لنا كيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحقيرا ، وليس الإسناد إليه على سبيل
السهو أو التجوز أو النسيان [لا] لنا كيد [الحكم] لعدم تكرار الاسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وَأَنَّ بِنَى الْفَعْلِ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ
جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَأَفَقَهُ السَّكَاتِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ :
التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرَّفٍ [وَإِنْ بِنَى الْفَعْلَ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ] التَّقْدِيمُ [تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ بِهِ] أَيْ
بِالْفَعْلِ [نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً] فَيَكُونُ تَخْصِصَ جِنْسٍ [أَوْ لَا رَجُلَانِ]
فَيَكُونُ تَخْصِصَ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ حَامِلٌ لِمَعْنَيْنِ : الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَعْنَيْنِ ،
أَعْنَى الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَالْاِثْنَيْنِ إِنْ كَانَ مثنًى ، وَالزَّائِدِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، فَأَصْلُ
التَّنْكِرَةِ الْمَفْرَدَةِ أَنَّ تَكُونُ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْجِنْسُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ
الوَاحِدُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَشْعُرُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ
وَالْتَّنْكِرَةِ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (١) .

[وَوَأَفَقَهُ] أَيْ عَبْدُ الْقَاهِرِ [السَّكَاتِيُّ عَلَى ذَلِكَ] أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ وَ
لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شُرَاطِئِ وَتَفَاصِيلَ ، فَاتَّ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النِّفْيِ فَهُوَ
لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، مَضْمُرًا كَانَ الْأِسْمُ
أَوْ مَظْهَرًا ، مُعَرَّفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا ، مُثْبَتًا كَانَ الْفَعْلُ أَوْ مُنْفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَاتِيِّ أَنَّهُ إِنْ
كَانَ تَّنْكِرَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَإِنَّ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ
إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، مِنْ غَيْرِ
تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا بَلَى حَرْفَ النِّفْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ [إِلَّا أَنَّهُ] أَيْ السَّكَاتِيُّ
[قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ] أَيْ الْمُسْتَدَلُّ إِلَيْهِ [فِي الْأَصْلِ]
(١) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى
التَّنْكِرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْصِصِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا الْخَطِيبُ .

مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطَ ، نَحْوُ - أَنَا قُتُّ - وَقَدَّرَ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا تَقْوَى الْحُكْمِ ، سِوَاهُ جَزَا كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَاسْتَنْتَى الْمُنْكَرَ - جَعَلَهُ مِنْ بَابِ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطَ [لالفظا] [نحو - أنا قُتُّ] فانه يجوز أن يقدر أن أصله - قُتُّ أَنَا - فيكون - أَنَا - فاعلا معنى تأكيد لفظا [وقدر] عَطَفَ عَلَى جَزَا ، يَعْنِي أَنَّ إِفَادَةَ التَّخْصِصِ مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ، أَيْ يُقَدَّرُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَوْخَرًا [وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الشَّرْطَانِ [فَلَا يُفِيدُ] التَّقْدِيمِ [إِلَّا تَقْوَى الْحُكْمِ] سِوَاهُ [جَزَا] تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ [كَمَا مَرَّ] فِي نَحْوِ - أَنَا قُتُّ - [وَلَمْ يَقْدَرْ أَوْ لَمْ يَجْزْ] تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ أَصْلًا [نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ] فانه لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ أَنْ أَصْلَهُ - قَامَ زَيْدٌ - فَقَدْ دُمَّ لَمْ سَنَذْكُرْهُ ، وَلَمَّا كَانَ مَقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ لَا يَكُونُ نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - مَفِيدًا لِلتَّخْصِصِ لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَرَفُوا فاعِلًا لَهَذَا مَعْنَى (١) اسْتِثْنَاءَ السَّكَاتِي ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ، بِأَنَّهُ جَعَلَهُ فِي الْأَصْلِ مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، بِأَنَّهُ يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ لَفْظًا ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ [وَاسْتَنْتَى] السَّكَاتِي [الْمُنْكَرَ] جَعَلَهُ مِنْ بَابِ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ [يَعْنِي قَدَّرَ أَنْ أَصْلَهُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ - لَيْسَ بِفَاعِلٍ ، بَلْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي جَاءَنِي ، كَمَا ذَكَرْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَنَّ الْوَارِثَ فَاعِلٌ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا بَدَلٌ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ [لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ] أَيْ لِلتَّخْصِصِ [سِوَاهُ] أَيْ سِوَى تَقْدِيرِ

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِيسِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ فَلَا مَتْنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرٌّ لَا خَيْرَ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنَبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ ، وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَمَّةُ بِتَخْصِيسِهِ حَيْثُ تَأَوَّلُوهُ - بِمَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَّا صَحَّ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأَ [بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْهَ بَجَوْزِ وَقُوعِهِ مَبْتَدَأَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِيسِ ، فَلَزِمَ ارْتِكَابُ هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ مِنَ الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانْ قِيلَ فَيَلْزِمُهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ - جَاءَنِي رَجُلَانِ - وَجَاءُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، قُلْنَا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلَ لَفَاعِلٍ ، فَانْهَ بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ - بَدَلَ لَفَاعِلٍ ، فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاءُونِي - يَقْدَرُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءُونِي رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِيسِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى حَامِلٍ] أَنْ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لِامْرَأَةٍ أَوْ لِرَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ] فَانْ فِيهِ مَانِعٌ مِنَ التَّخْصِيسِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] بِمَعْنَى تَخْصِيسِ الْجَنْسِ [فَلَا مَتْنَاعَ أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا خَيْرَ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي] بِمَعْنَى تَخْصِيسِ الْوَاحِدِ [فَلَنَبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لِنَبُو تَخْصِيسِ الْوَاحِدِ عَنْ مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا شَرَّانَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ [وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَمَّةُ بِتَخْصِيسِهِ حَيْثُ تَأَوَّلُوهُ بِمَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ فَالْوَجْهُ] أَيُّ وَجْهِ

(١) وهذا كما يقدر المحال فلا يلزم وقوعه بالفعل .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجَوِزُ تَقْدِيمُ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْفَظِيِّ تَحْكَمٌ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بَغْيَرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتنكيره]
أى جعل التنكير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فطبيع أمر ذا ناب لا شر
حقير - فيكون تخصيصاً نوعياً ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد
[وفيه] أى فيما ذهب إليه السكاكى [نظر إذ الفاعل اللفظى والمعنوى] كالتأكيّد والبدل
[سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلاً والتابع تابعاً ، بل
امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكماً] وكذا تجوز الفسخ
فى التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً ، وإلا
فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الأصل - قام زيد - فقدم زيد
وجعل مبتدأ كما يقال فى - مجرد قطيفة - إنَّ مجرداً كان فى الأصل صفة فقدم وجعل
مضافاً ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعاً عما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى
ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليجعل
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن
هذا اعتبار محض [ثم لا نسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جادى [لولا تقدير
التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره]
السكاكى من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح
بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب

(١) كما فى قول الشاعر :

ألا يا نَحْلَةً من ذات عِرْقٍ عليك ورحمة الله السلام

فان الأصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نَسْلُمُ امْتِنَاعَ أَنْ يَرَادَ الْمَهْرُ شَرًّا لَا خَيْرَ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل - رجل جاءني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمر قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم النوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما النوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لأعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ثم لانسلم امتناع أن يراد - المهر شر لاخير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أمره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو شر ، فيتأتى تخصيصه بأحدهما .
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مائتي والذاني

(٣) وما أنا أسقمْتُ جسمى به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا

فنقدمه في الأول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :

أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما أسطاعا عليه كلامهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لَتَضْمَنَهُ الضَّمِيرُ ، وَشَبَّهَ بِالْحَالِيِّ عَنْهُ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلِيمِ وَالْحِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْكَمْ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَلَا عُمَلٌ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يَرَى تَقْدِيمُهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلَكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرِكَ

[ثم قال] السكاكي [ويقرب من] قَبِيلٍ [هو قام - زيد قائم - في التقوي لتضمنه]
 أي لتضمن - قائم - [الضمير] مثل - قام - فيحصل للحكم تَقَوٍّ [وشبهه] أي شبه
 السكاكي مثل - قائم - المتضمن للضمير [بالحالي عنه] أي عن الضمير من جهة [عدم
 تغيره في التكلم والحطاب والغيبة] نحو - أنا قائم ، وأنت قائم ، وهو قائم - كما لا يتغير
 الحالي عن الضمير ، نحو - أنا رجل ، وأنت رجل ، وهو رجل - وهذا الاعتبار قال
 - يقرب - ولم يقل نظيره ، وفي بعض النسخ - وشَبَّهَ - بلفظ الاسم مجرورا عطفا على
 - لَتَضْمَنَهُ - يعني أن قوله - يقرب - مشعر بأن فيه شيئا من التقوي وليس مثل التقوي
 في - زيد قام - فالأول لتضمنه الضمير والثاني لَشَبَّهَ بالحالي عن الضمير [ولهذا] أي
 ولشبهه بالحالي عن الضمير [لم يحكم بأنه] أي مثل - قائم - مع الضمير ، وكذا مع
 فاعله الظاهر أيضا [جملة ولا عمل] قائم مع الضمير [معاملتها] أي معاملة الجملة [في
 البناء] حيث أعرب في مثل - رجل قائم ، ورجلا قائما ، ورجل قائم .

[وما يري تقديمه] أي من المسند اليه الذي يري تقديمه على المسند [كاللازم لفظ
 مثل وغير] إذا استعملنا على سبيل الكناية [في نحو - مثلك لا يبخل ، وغيرك

(٢) لمست بكفى كفه أبتغى النفي ولم أدر أن الجود من كفه يدي

فلا أنا منه ما أفاد ذووا النفي أقدت وأعداني فألتفت ماعندي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِضٍ بِغَيْرِ
الْمُخَاطَبِ، لِكَوْنِهِ أَعُوْنَ عَلَى الْمُرَادِ بَعْدَهُمَا .

قِيلَ وَقَدْ يَقْدُمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلِّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالُو
أَخْرَجُوْهُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَأَنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِضٍ بِغَيْرِ الْمُخَاطَبِ [بَأَن (١)]
يراد بالمثل والغیر [إنسان آخر مائل للمخاطب أو غير مائل ، بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفة من غير قصد إلى مائل لزم نفيه
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنما يرى التقديم في
مثل هذه الصورة كاللازم [لكونه] أى التقديم [أعون على المراد بهما] أى بهذين
التركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،
والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللازم - أنه قد يقدم
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[قِيلَ وَقَدْ يَقْدُمُ] المسند إليه الْمُسَوْرُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه]
أى التقديم [دال على العموم] أى على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ
كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان
[بخلاف مَالُو أَخْرَجُوْهُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَأَنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ]

(١) هذا تصوير للتعرض المنفى (٢) عطف على نفي البخل لاعلى قوله بنفيه عنه .

وعما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلُكَ يَلْتَنِي الْحَزَنُ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعُ عَنْ غُرْبِهِ

وغيرى يَأْ كُلُ الْمَعْرُوفِ سَعْتًا وَيَسْحَبُ عِنْدَهُ يَبِضُ الْإِبَادِي

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يَلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّكِيدِ عَلَى التَّاسِيسِ ، لِأَنَّ الْمُوجِبَةَ
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولِ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لا عن كل فرد [فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير] ثلثا يلزم
ترجيح التأكيد [وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعادة ،
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلا نقولنا - إنسان لم يقم -
موجبة مهملة ، أما الإيجاب فلا أنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان ، لا بنفي القيام
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول ، وأما الإهال فلا أنه لم يذكر فيها
ما يدل على كية أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان (١) وإذا
كان - إنسان لم يقم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد
لا عن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية] عند
وجود الموضوع ، نحو - لم يقم بعض الإنسان - بمعنى أنهما متلازمان في الصدق ،
لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع
الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية
[المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إمّا
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزم نفي
(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية
مثل - الإنسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الأفراد أيضاً ، ولكن الحكم
فيها ليس على ما صدق عليه الإنسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهِمَلَةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ،
لِوُرُودِ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ
الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْتِدَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلِّ وَقَدْ ،
زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الافراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض ،
وإذا كان - إنسان لم يعم - بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد ،
فلو كان بعد دخول كل أيضًا معناه كذلك كان كل لنا كيد المعنى الاول ، فيجب أن
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحًا للتأسيس على التأكيد .
وأما في صورة التأخير فلاست قولنا - لم يعم [إنسان - سالبة مهملة لا سور فيها
] والسالبة المهملة في قوة السالبة الكليّة المقترضة للنفي عن كل فرد [نحو - لا شيء من
الانسان بقاءم - ولما كان هذا مخالفًا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله
[لورود موضوعها] أى موضوع المهملة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يعم [إنسان -
بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضًا كذلك كان كل لنا كيد
المعنى الاول ، فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ، لتكون كل لتأسيس
معنى آخر ، وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فبعد
انتفاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم
ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن
يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لان النفي
عن الجملة في الصورة الاولى] يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو - [إنسان
لم يعم [وعن كل فرد في [الصورة [الثانية] يعنى السالبة المهملة ، نحو - لم يعم [إنسان
] إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْتِدَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلِّ] وهو لفظ [إنسان] وقد زال ذلك [الاستناد

بالإسناد إليها ، فيكون تأسيساً لا تأكيداً ، ولأنَّ الثانية إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة ، فإذا حملت على الثاني لا يكون كل تأسيساً ،

المفيد لهذا المعنى [بالإسناد إليها] أي إلى كل ، لأن إنساناً صار مضافاً إليه فلم يبق مسنداً إليه [فيكون] أي على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيساً لا تأكيداً] لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حيثئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لشيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له ، وحاصل هذا الكلام أنا لانسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي ، أما لو اريد بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحيثئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعني السالبة الممثلة نحو - لم يقم إنسان : إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت [كل] على الثاني [أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقم كل إنسان - نفي القيام عن الجملة لأن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيساً] بل تأكيداً ، لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدونه ، وحيثئذ فلو جعلنا - لم يقم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقم إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلاً ، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقم إنسان - على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الداليتين لم يكن حيثئذ - كل إنسان لم يقم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً ، لأن دلالة - إنسان لم يقم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة

الأولى .

وَلَا نَ التَّنْكَرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَالِبَةً كَلِمَةً لَا مَهْمَلَةً .
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَفْيِ بِأَنَّ أُخْرِتْ عَنْ أَدَاتِهِ
نَحْوُ :

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ .

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [وَلَا نَ التَّنْكَرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ -
سَالِبَةً كَلِمَةً لَا مَهْمَلَةً] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بُيِّنَ فيها أن الحكم مسلوب عن كل
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مُبَيِّنٍ ، ولا محالة هنا شيء (٢) يدل على أن
الحكم فيها على كَلِمَةٍ أفراد الموضوع ، ولا نغنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع
ما قيل سماها مَهْمَلَةً باعتبار عدم السور .

[وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ] كَلِمَةٌ [كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَفْيِ بِأَنَّ أُخْرِتْ عَنْ
أَدَاتِهِ] سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [نَحْوُ - مَا كُلُّ
مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ] .

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - مَا كُلُّ مُتَمَنِّى الْمَرْءِ حَاصِلًا [أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ]
الظاهر أنه عَطْفٌ على - دَاخِلَةٌ - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل
لذلك ، وكذا لو عطفها على أُخْرِتْ بمعنى - أَوْ جَعَلْتَ معمولَةً - لأن التأخير عن

(١) لأن مدلوله المطابق ثبوت النفي عن إنسان ما ويلزمه النفي عن الجملة .

(٢) وهو وقوع التنكرة في سياق النفي - وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل

تحتة ، ولا يليق الاشتغال به في علوم البلاغة (٣) هو لابي الطيب المتنبى .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ أَخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضاً شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بها إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمول أعظم من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو تاركاً كيدا لأحدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءني القوم كلهم] في تأكيد الفاعل [أو ما جاءني كل القوم] في الفاعل ، وقدم التأكيد على الفاعل لأنَّ كلاً أصل فيه [أو لم أخذ كل الدراهم] في المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم أخذ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - أخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم أخذ - فتفي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أى تعلق الفعل أو الوصف [به] أى ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ خُنَّاتٍ فَخُورٍ) (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تَطْعَمُ كُلُّ سَلَافٍ مَيمِنٍ) [ولإ] أى وإن لم تسكن داخلة في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفى [عم] النفي كل فرد مما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو الـيدين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت] (١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخزرجي أو العرابط بن عمرو .

كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ
وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخلفا للمستقيم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو الدين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أى على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أى قول أبي النجم .

[قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع]

يرفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المقتضى إليه ، أى لم أصنعه .
[وأما تأخيرته] أى تأخير المسند إليه [فلا قِتْضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ] وسببها بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستفامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ يُوْثِقُكَ نَصِيحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصِيحَهُ بَلِيْبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكَلٌ قَفِّفْ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كَلَامُهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُسْكِرَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُّ
مَوْضِعَ الْمُظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوِ الْقِصَّةِ ، لِيَتِمَّ كُنَّ مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضمر موضع المظهر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والاذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات
المدكورة : [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إِيَّاهُ [فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم - نعم
رجلاً] زَيْدٌ [مكان - نعم الرجل زيد] فإن مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير
عائد إلى مُتَعَقِّلٍ معهود فى الذهن ، والزم تفسيره بذكره ليعلم جنس المُتَعَقِّلِ ، وإنما
يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر [فى أحد القولين] أى قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً - خبره فيحتمل عنده
أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص وهو متقدم تقديره ، ويكون التزام أفراد الضمير
حيث لم يقل - نعموا ، فذموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة
[وقولهم - هو أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضاً على خلافه
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، وأعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤتى إذا
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فتقوله - هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مجرد قياس - ثم علل وضع
المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله [لِيَتِمَّ مَا يَعْقِبُهُ] أى يعقب الضمير ، أى يحى
على عقبه [فى ذهن السامع] أى السامع [إذا لم يفهم منه] أى من الضمير

مَعْنَى اُنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يُعَكِّسُ فَإِنْ كَانَ اِسْمٌ اِشَارَةً فَلِكُلِّ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاِخْتِصَاصِهِ بِحُكْمٍ يَدِيعُ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ اَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْاَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النُّحْرِيَّ زَنْدِيقًا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المُتَّسِقِ بلا تعب ، ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفسِّرَ لم يعلم أن فيه ضميراً ، فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمَر

[وقد يَكْسُ] وَضَعُ المضمَر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمَر [فإن كان] المظهر الذي وضع موضع المضمَر [اسم إشارة فلِكُلِّ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ] أى تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم يديع كقوله : كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ] هو وصف عَاقِلٍ الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَّئَاهٍ فِيهِ [أَعْيَتْ] أى أَعْيَتْهُ وَأَعْجَزَتْهُ ، أَوْ أَعْيَتْ عَلَيْهِ وَصَعِبَتْ (٢) [مَذَاهِبُهُ] أى طُرُقُ مَعَاشِهِ [وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا] هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْاَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النُّحْرِيَّ [أى المتقن من - نَحَرَ الْاُمُورَ] عُلَمَاءُ أَتَقْنَاهُ [زَنْدِيقًا] (٣) كَافِرًا نَافِيًا لِلصَّانِعِ الْعَدْلَ الْحَكِيمَ ، فَقَوْلُهُ - هَذَا - اِشَارَةٌ اِلَى حُكْمٍ سَابِقٍ غَيْرِ

(١) قد أُجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفَ أَنْ فِيهِ ضَمِيرًا قَبْلَ سَجَاعِ الْمُفْسِّرِ بِقَرِينَةٍ أَوْ نَحْوِهَا (٢) هُوَ مُتَعَدٍّ عَلَى التَّقْدِيرِ الْاَوَّلِ ، وَلَازِمٌ عَلَى الثَّانِي (٣) الْبَيْتَانِ لِأَحْمَدَ بْنِ رِيحِي بْنِ إِسْحَاقَ الرَّائِزِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَقَدْ جَاءَ قَبْلَ الْبَيْتَيْنِ :

أَوِ التَّهْكُمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَقَادَ الْبَصَرِ ، أَوِ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ أَوْ
فَطْلَانَتِهِ ، أَوْ ادِّعَاءِ كَيْلِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .
تَعَالَتْ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل
الى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه ، ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الامة وهم حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم
البديع هو الذى أُثْبِتَ للمستند اليه المُعْبَرُ عَنْهُ بِاسْمِ الإشارة [أَوِ التَّهْكُمِ] عطف على كَيْلِ
العناية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقْدَ البصر] أو لا يكون ثَمَّةُ مُشَارَةٍ اليه أصلا
[أَوِ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أَوْ] على
كَيْلِ [فطْلَانَتِهِ] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أَوْ ادِّعَاءِ كَيْلِ ظُهُورِهِ] أي
ظهور المستند اليه [وَعَلَيْهِ] أي على وضع اسم الإشارة موضع المضمرة لادعاء كَيْلِ الظهور
[من غير هذا الباب] أي باب المستند اليه [تعالَّت] أي أظهرت العلة والمرضى [كَيْ
أَشْجَى] أي أحزن ، من - شَجِيَ بالكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا العظم -
بمعنى - ثَسِبَ في حلقه [وما بك علة ؟ تريدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ] (١) أي يقتلى ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوْضِعَهَا وَفَرَّقَ الْبَصَرَ وَالْإِذْنَ تَفَرِّقًا

البيت لعبد الله بن الدمينه من شعراء الدولة الأموية :

تطبيقات على وضع المضمرة موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمْ أَمْرًا يَنْحَلُّ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَامُهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَصَبٌ

(٢) إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَعَطَ الْحَقُّ سَائِلَهُ وَالْدَرْعُ مُحَقَّبَةٌ وَالسَّيْفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ هـ اللَّهُ الصَّمَدُ)
وَتَقْظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكَ بَكْدَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لأنه ليس بمحسوس ، فعدل إلى - ذلك - إشارة
إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمر [غيره] أى غير اسم الاشارة
[لزيادة التمكن] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو - قل هو الله أحد ،
الله الصمد] أى الذى يُصَمَدُ اليه وَيُقَصَدُ فى الحوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة
التمكن [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ هـ اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أى بالحكمة
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو
إدخال الروح] عطفت على زيادة التمكن [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا
كالتأكيد لإدخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال
الروح مع التريية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا آمر
فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ،
والثانى من وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَّدْنَا شِدَّةَ اللَّيْلِ غَدَاً وَاللَّيْلُ غَضِبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ الْأَسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَاكِيُّ : هَذَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلُّ مِنَ التَّكَلُّمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يَنْقَلُ إِلَى الْآخَرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [فاذا عزمْتَ فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أو الاستعطاف] أى طالب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا] مُقَرَّبًا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه ولا] النقل مطلقاً مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً] أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها وارداً فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيرادها [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر ظلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقاً كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهاافت .

وَيُسَمَّى هَذَا التَّنْقُلُ التَّنْفَاتَا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلَكَ بِالْأَثْمَدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْأَلْتِفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِأَخَرٍ مِنْهَا ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التنفاتا] مأخوذ من التنفات الإنسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امرئ القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التنفاتا ، ومقتضى الظاهر - لَيْلِي [بالاثمَد] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من] الطرق [الثلاثة] التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعبير عنه] أي عن ذلك المعنى [بأخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَيْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

ونحن اللذون صَبَحُوا الصَّبَاحَا (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصعابي ، وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلَكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قُدْ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَازِلِ الْأَرْمَدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عقيل :

وَهَذَا أَحْصَ ، مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ التَّكْلِمْ إِلَى الْخِطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي
فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- اهْدِنَا - و- أَنْعَمْتَ - فان الالتفات إنما هو في - إِيَّاكَ
تَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أسلوبه ، ومن زعم أن في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - التفاتاً والقياس
آمنتُ فقد سها ، على ما يشهد به كتب النحو (١) [وهذا] أى الالتفات بتفسير الجمهور
[أخص منه] بتفسير السكاكبي ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عُبِّرَ عنه
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها
فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص
بالأول ، حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكلُّ التفات عندهم التفاتٌ عنده من
غير عكس ، كما في - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب - ومالي لا
أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون] ومقتضى الظاهر - أرجعُ - والتحقيق أن المراد
مالككم لا تعبدون ، لكن لما عُبِّرَ عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء
باقى الكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنه إلى طريق الخطاب ، فيكون التفاتاً على

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

والصبحا ظرف زمان متعلق بقوله - صبحوا - وألفه للإطلاق ، والنخيل موضع
بالشام ، وملحاحا صيغة مبالغة من اللحاح ، والشاهد في انتقاله من ضمير المتكلم وهو
- نحن - إلى الغيبة وهو - اللذون - وهو جار على ما يقتضيه الظاهر .

(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ، لأن الموصول اسم
ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ، وحيث أنه يكون - آمنا -
جارياً على مقتضى الظاهر .

وَالِى الْغَيْبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلَمِ :
طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طُرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَادَ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ
وَالِى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر ، فصل
لربك وانحر] ومقتضى الظاهر - لنا [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم]
قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب في الحسان طروب] ومعنى طروب في
الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها [بعيد الشباب] تصغير -
بعيد - للقرب ، أى حين ولى الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى
الجملة الفعلية ، أعني قوله [حان] أى قَرَبَ [مشيب] يكلفني ليلي [فيه التفات من
الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وفاعل - يكلفني - ضمير
القلب ، و - ليلي - مفعوله الثانى ، والمعنى - يطالبني القلب بوصـل ليلي ، وروى
- تكلفني - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شذائد
فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد
شط] أى بَعَدَ [ولها] أى قربها [وعادت عواد بيننا وخطوب] قال المرزوق : عادت
يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المُعَادَاة ، كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ،
ويجوز أن يكون من عاد يعود - أى عادت عَوَادَ وعَوَاتِقَ كانت تحول بيننا إلى
ما كانت عليه قبل [و] مثل الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم
حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ .

وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى أَسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيبَةً لِنَشَاطِ السَّمِيعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلِإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفْسِدَةِ أَنَّهُ مَا لَكَ الْأَمْرُ كُلَّهُ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ ،

كنتم في الفلك وجرين بهم [والقياس بهم] و [مثال الالتفات] من الغيبة إلى التكلّم قوله تعالى [الله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه] ومقتضى الظاهر فساقه ، أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه إلى بلد ميت [و] مثال الالتفات من الغيبة [إلى الخطاب] قوله تعالى [مالك يوم الدين] إياك نعبد [ومقتضى الظاهر إياه .

[ووجهه] أى وجه حسن الالتفات [أن الكلام] إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان [ذلك الكلام] أحسن تطرية [أى تجديدًا وإحداثًا] من - طَرِبْتُ التَّوْبَ [لنشاط السامع و] كان [أكثر إيقاظًا للاصغاء إليه] أى إلى ذلك الكلام ، لأن لكل جديد لذة ، وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق [وقد تختص مواقعه بطائف] غير هذا الوجه العام [كما في] سورة [الفاتحة] فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد [ذلك العبد] من نفسه محركًا للإقبال عليه [أى على ذلك الحقيق بالحمد] وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها [أى خاتمة تلك الصفات] يعنى - مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ [المفيدة أنه] أى ذلك الحقيق بالحمد [مالك الأمر كله في يوم الجزاء] لأنه أضيف مالك إلى

فَجَبْنَذُ يُرْجَبُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْحِطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْإِسْتِعَانَةِ فِي الْمَهْمَاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مَالِكٍ في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فَجَبْنَذُ يوجب] ذلك المحرك لتناهيه في القوة [الإقبال عليه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالمحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] فالباء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - غَاظَمْتُ بالدعاء - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلى فى النسبة الاضافية ، فقد اضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وحَقُّهُ أَنْ يضاف إلى المفعول به (٢) وهو الذى قدره الخطيب فى قوله - مالك الامر كله فى يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه .
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُ فَامَسَى الْقَلْبُ مَعْمُودًا وَأَخْلَفْتَكَ ابْنَةُ الْحَرِّ الْمَوَاعِيدَا

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى النية فى قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب فى قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم فى قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبُ بغيرِ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافٍ.
مُرَادُهُ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقَبْعَرِيِّ لِلْحِجَاجِ وَقَدْ قَالَ:
لَهُ مُتَوَعِّدًا - لَا حَمْلَ لَكَ

المفعول ، فاللطيفة الْمُتَخَصَّصُ بِهَا مَوْقِعُ هَذَا الِاتِّفَاتِ هِيَ أَنْ فِيهِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا
أَخَذَ فِي الْقِرَاءَةِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ عَلَى وَجْهِ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ الْمَحْرَكَ .

الأسلوب الحكيم

ولما انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم
تكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى
المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب]
المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [بحمل كلامه] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير
ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده]
أي مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها] للمخاطب [على أنه]
أي ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] والارادة [كقول ابن القبعري (١) للحجاج
وقد قال [الحجاج] له] أي لابن القبعري حال كون الحجاج [متوعدا] إياه [لا حملك .

إِنَّ اللَّهَ يَعْقِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَفَّورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَفُوكَ فِي عِلِّ الْبِلَادِ مُنْكَسًا جَوَّعَ الْهَلَالُ عَلَى قَتَى الْفَتَيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْجَمِ

(١) هو الغضبان بن القبعري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأُدْهِمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهِمِ وَالْأَشْهَبِ ؛ أَيُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ
فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بِأَنْ يَصْفَدَ لَا أَنْ يَصْفَدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مِثْلَ غَيْرِهِ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَلَهَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَجِ -

على الأُدْهِمِ [يعني القيد ، هذا مَقُولُ قَوْلِ الْحِجَاجِ] مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأُدْهِمِ
وَالْأَشْهَبِ [هذا مَقُولُ قَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْرِ ، فَأَبْرَزَ وَعِيدَ الْحِجَاجِ فِي مَعْرِضِ الْوَعْدِ ، وَتَلَقَّاهُ
بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ ، بِأَنْ حَمَلَ الْأُدْهِمِ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهِمِ ، أَيُّ الَّذِي غَلَبَ سَوَادُهُ
حَتَّى ذَهَبَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِيهِ ، وَضَمَّ إِلَيْهِ الْأَشْهَبِ ، أَيُّ الَّذِي غَلَبَ بَيَاضُهُ حَتَّى ذَهَبَ
سَوَادُهُ ، وَمَرَادُ الْحِجَاجِ لِأَنَّهُ هُوَ الْقَيْدُ ، فَبَعَثَ عَلَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْفَرَسِ الْأُدْهِمِ هُوَ الْأَوَّلَى
بِأَنْ يَصْفَدَهُ الْأَمِيرُ [أَيُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِي السُّلْطَانِ] أَيُّ الْغَلْبَةِ [وَبَسْطَةِ الْيَدِ] أَيُّ
السَّكْرِ وَالْمَالِ وَالنَّعْمَةِ [فَجَدِيرٌ بِأَنْ يَصْفَدَ] أَيُّ يَعْطَى ، مَنْ - أَصْفَدَهُ [لِأَنْ يَصْفَدَ] أَيُّ
يَقْبِدُ مِنْ - صَفَدَهُ [أَوِ السَّائِلِ] عَطَفَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أَيُّ تَلَقَّى السَّائِلَ [بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مِثْلَ غَيْرِهِ] أَيُّ مِثْلَ غَيْرِ ذَلِكَ السُّؤَالِ [تَنْبِيْهَا] لِلْسَّائِلِ [عَلَى أَنَّهُ] أَيُّ
ذَلِكَ الْغَيْرِ [الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَلَهَةِ قُلْ هِيَ
مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَجِ] سَأَلُوا عَنْ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْقَمَرِ فِي زِيَادَةِ النُّورِ وَنَقْصَانِهِ ،
فَأُجِيبُوا بِبَيَانِ الْفَرْضِ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَهْلَةَ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ
مَعَالِمُ يَوْقَتُ بِهَا النَّاسُ أُمُورَهُمْ مِنَ الْمَزَارِعِ وَالْمَتَاجِرِ وَمَحَالِّ الدِّيُونِ وَالصُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،
وَمَعَالِمُ الْحَجِّ يَعْرِفُ بِهَا وَقْتَهُ ، وَذَلِكَ لِلتَّنْبِيْهِ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْآلِيقَ بِحَالِهِمْ أَنْ يَسْأَلُوا
عَنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَنْ يَطْلَعُونَ بِسَهُولَةٍ عَلَى دَقَائِقِ عِلْمِ الْهَيْئَةِ ، وَلَا تَعْلُقُ لَهُمْ بِهِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [وكنقوله تعالى - يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولو الدين
والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل] سألوا عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا
ببيان المصاريف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع
موقعا (١) .

(١) ويسمى كل من ذينك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير
ما يتطلب) الأسلوب الحكيم .

تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ قُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا قَالَ قُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي

(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مُزَاوَلَةَ الْفَرِي وَقَدْ رَأَيْتِ الضَّيْفَانَ يَنْجُونَ مَنْزِلِي

قُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جَدِّي فِي قِرَاهِمِ وَعَجَلِي

فالأول وقع فيه لفظ (نقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحملة المخاطب
على تثقيل عاتقه باليمن والأيدى ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قَالَوَأَسَأَلْتُ لِبُعْدِ الْإِلْفِ قُلْتُ لَهُمْ سَأَلْتُ عَنْ صَحَّتِي وَالْبُرْءِ مِنْ سَقَمِي

(٢) وَإِخْوَانٍ حَسَبْتُهُمْ دُرُوعًا فَكَانُوا وَلَسَكُنَ لِلْأَعَادِي

وَقَالُوا قَدْ صَبَقْتُ مَنَا قُلُوبٌ نَعَمْ صَدَقُوا وَلَكِنْ عَنْ دِدَادٍ

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهَا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ - ذَلِكَ يَوْمَ يَجْمُوعُ لَهُ النَّاسُ -

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبئها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور فنزع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفْزَعُ [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَفْعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم يجمع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وهنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما هنا واقعا في موقعه ، وارادا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل هنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبئها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلْطَانٍ - أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) ولذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .
تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرْضَتِ النَّاقَةِ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَاكِ مُطْلَقًا، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ
مُطْلَقًا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :
وَمِهِمْ مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو -
عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها
للتشرب [وقبله] أى القلب [السكاكى مطلقا] وقال : [إنه مما يورث الكلام ملاحظة
[ورده غيره] أى غير السكاكى [مطلقا] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود
[والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [قبل
كقوله : ومهمه] أى مفاضة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه
ونواحيه ، جمع الرجاء مقصورا [كان لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف

(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَسْقِيهِ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَاهُ
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالأول فيه لفظ - أتى - بمعنى يأتى ، والثانى فيه لفظ - فتثير - بمعنى فأنارت .
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ) .

(٢) ولقد أمر على اللثيم يسبني فقصيت ثممت قلت لا يعنيني

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنِهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ طِينَتَ الْفَدَنِ السِّيَاحَ

[أي لونها] يعني لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أي وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا *

[كما طينت بالفدن] أي بالقصر [السياح (١)] أي الطين بالثنين ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسياح ، يقال - طَيَّنْتُ السَّطْحَ والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسياح - لايهامه أن السياح قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والقدن بالنسبة إليه كالسياح بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هذا البيت لعمير بن شبيب التميمي المعروف بالقُطامي ، والضمير في قوله - عليها - للناقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت :

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ تُسْتَطَاعَا

(٢) يعني أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السياح فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياح على الطين المخلوط بالثنين ، أما إذا حمل على الآلة التي يطحن بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَارِي الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِي عَوَاسِلٍ

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

أَمَّا تَرْكُهُ فَلَبَّاءٌ مَرَّ كَقَوْلِهِ :

« فَأَنَّى وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ »

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

[أَمَّا تَرْكُهُ فَلَبَّاءٌ مَرَّ كَقَوْلِهِ] :

وَمِنْ يَكُ أَمْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ [فَأَنَّى وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضَائِيٌّ بَنٌ .
الحارث - كَذَا فِي الصَّحَاحِ - وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ التَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى
- قِيَارٍ - مَحْدُوفٌ (١) لِقَصْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ مَعَ

(٢) فَنِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَشْبِيهٌُ مَقْلُوبٌ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَالْأَصْلُ - لَعَابُهُ لَعَابُ الْإِفْعَاعِي - وَهُوَ قَلْبٌ .
مَقْبُولٌ ، وَالثَّانِي فِيهِ قَلْبٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَالْأَصْلُ - وَلَا يَكُنِ الْوَدَاعُ مَوْقِفًا مِنْكَ ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِي التَّنْكِيرِ إِذَا كَانَ مَعَهَا مَعْرِفَةٌ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَيْرِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَانَ غُرَّتُهُ وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُتَدَحَّرُ

(٢) فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةً غَدَاً لِمُجْتَهِّهِ يَفْرُقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ

(١) وَالتَّقْدِيرُ - وَقْيَارٌ غَرِيبٌ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ - لَغَرِيبٌ - فِي الْبَيْتِ خَبَرٌ ، وَإِنْ ، وَلَا يَصِحُّ

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
وقولك - زيد منطلق وعمرو - وقولك - خرجت فاذا زيد - وقوله :
« إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا »

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ، وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وكقوله :

[نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١)]

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن الغيب من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فاذا زيد] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إن محلا وانت مرتحلا] وإن في السقر لاذ مضوا مهلا (٢)

أن يكون خبر قيار لاقرانه باللام .

(١) هو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي من الشعراء الحضرمين (٢) هو لأم عيسى قيس

أَيَّ إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قَصِيرٌ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيَّ أَجْمَلٍ أَوْ قَامَرَى .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [وإن] لنا عنها [إلى الآخرة ارتحالاً] ، والمسافرون قد تَوَقَّعُوا في الماضي لإرجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعُدُول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، واضيق المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لأطراد الحذف في مثل - إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن مالا وإن ولداً (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى - فقله - أتم - ليس بمبتدأ] ، لأنَّ لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاصطلاح - لو تملكون تملكون - حذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أُبْدِلَ من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - قصير جميل - يحتمل الأمرين] حذف المسند أو المسند إليه [أى] قَصِيرٌ جَمِيلٌ [أجمل أو قَامَرَى] صَبْرٌ جَمِيلٌ ، ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصاً في أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومجلاً ومرحلاً مصدران ميميان ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين ، ويعنى بهم الموقى ، والمائل مصدر بمعنى الإمهال وطول الغيبة .
(١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن وتعدد اسمها ، فيطرد في هذه الحالة حذف خبرها .

وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقِ نَحْوٍ (وَلَئِنْ سَأَلْنَا
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُوَنَّ اللَّهُ) أَوْ مُقَدَّرِ ، نَحْوٍ :
* لِيُكَيِّفَ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ *

[ولابد [للحذف [من قرينة [دالة عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام جـ
لسؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله [أى خلة
الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يك
جواباً عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء
عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُوْ
خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِ
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أَوْ مُقَدَّرِ [عَطْفٌ عَلَى مُحَقِّقِ [نَحْوِ] قَوْلِ ضَرَّارِ بْنِ نَهْشَلٍ يَرَى
ابْنَ نَهْشَلٍ [لِيُكَيِّفَ يَزِيدُ] كَأَنَّهُ قِيلَ مَنْ يُكَيِّفُهُ فَقَالَ [ضَارِعٌ] أَيْ يُكَيِّفُهُ ضَارِعٌ أَيْ ذَا
[لِحُصُومَةٍ] لِأَنَّهُ كَانَ مُلْجَأً لِلْإِذْلَامِ ، وَعَوْنًا لِلضَعْفَاءِ ، تَمَامُهُ :

(وَتُخَبِّطُ مَا تُطَيِّحُ الطَّوَائِفُ)

والمختبِط هو الذي يأتي إليك المعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الاذها
والاهلاك ، والطوائف جمع مطيحة على غير القياس ، (٢) كلواثق جمع مُلَاحَظَةٍ ، وَ

(١) الأولى أن يقال في التعليل : لأن السؤال مذكور صريحاً .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطيات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُقْفَرُ وَالْإِقْدَامُ قَتَالُ

وَفَضَّلَهُ عَلَى خِلَافِهِ بِشُكْرِ الْإِسْنَادِ إِجْمَالًا ثُمَّ تَفْصِيلًا ، وَبُوقُوعٍ نَحْوِ - يَزِيدُ -
غَيْرَ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمَخِيطٍ ، وما مصدرية ، أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو يبيى
المقدر ، أى يبيى لأجل إهلاك المنايا يزيد [وفضله] أى رجحان نحو - لِيُكَ يَزِيدُ
ضَارِعٌ - مبنيا للمفعول [على خلافه] يعنى - لِيُكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبنيا للفاعل ، ناصبا
ليزيد ورافعا لضرارع [بشكر الاستناد] بأن أجملَ أولاً [إجمالا ثم] فَصَلَ ثانيا
[تفصيلا] أما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلائنه لما قيل - لِيُكَ - علم أن هناك
با كيا يسند اليه هذا البكاء ، لأن المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم
المفعول مقامه ، ولا شك أن المُشَكَّرَ أوكد وأقوى ، وأن الاجمال ثم التفصيل اوقع
فى النفس [وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة] لكونه مسندا اليه لامفعولا كما فى خلافه

(٢) إِلَيْهِ يَاطِيرُ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ إِنِّى قَدْ شَقَّيْتُ طُولَ السَّهْرِ

ظهر الفجر وقد عودتني انت تغنيني إذا الفجر ظهر

حذف فى الاول خبر المبتدأ لمجاراة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة -
وحذف فى الثانى خبر المبتدأ ايضا للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد
فيك ، وحذف فى الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حِفْظُهُ مَا لَوْذَا عِلْمٌ وَذَلِكَ مَكَارِمُ الْاِخْلَاقِ

(٣) وَالطَّيْرُ أَقْسَمًا الْبُكَرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَهَا مَرَّةٌ

[ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير متربة ، لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره] أي ذكر الفاعل لاسناد الفعل إلى المفعول وتام الكلام به ، بخلاف ما إذا بني للفاعل فإنه مطمع في ذكر الفاعل ، إذ لابد للفعل من شيء يسند هو إليه .

[وأما ذكره] أي ذكر المسند [فلما مر] في ذكر المسند إليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم مقتضى العدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقْنِ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغاوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا - في (١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق في الآية (وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنِ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكفار لغباوتهم قد يتوهمون في بعض الحالات أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه عن يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا ابْنَ إِمْرَأَةٍ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند في الأول - بل فعله كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ أَسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرِ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيَّةِ

جواب من قال : من نيسكم ؟ وغير ذلك [أو] لا أجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه] اسما [يفيد الثبوت والدوام] [أو فعلا] يفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مقيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو جملة قطعا ، وأما نحو - زَيْدٌ قَامَ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى الْحُكْمِ ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف التأكيذ نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الْحُكْمِ في الاصطلاح هو تأكيذه بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التَقْوَى ، لكن لا نسلم أنها لاتفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد التجدد حينما بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب في مقامه .

أمثلة أخرى :

- (١) يقولون من يَرْقُ إِلَى الْفُلْكِ مُصْعِدًا فقلت لهم يرقى إليها التَّوَابُغُ
- (٢) لولا أنَّتَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَمَنْبَتِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ سِتْرِي وَكِتَابِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لا محل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السبب والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلماذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقته على مبتدئ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو (قل هو الله أحد) لأن تعليقها على المبتدئ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد بهما مسند إليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدئ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تغير المبتدئ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم أفرادها يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خير الصنائع في الأنام صليحة تبو بحاملها عن الأذلال

(٢) أنا لا أختار تقييل يد قطعها أفضل من تلك القبل

أتى بالمسند في الأول مفردا - صليحة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فِعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ
التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب عمرا في داره
وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، والعمدة
في ذلك تتبع كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح من قبله .

[وأما كونه [أى المسند] فعلا فللتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة]
أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل
متعاقبة من غير مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرفي (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على
أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه [يُعَيَّنُ]
عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [على أخصر
وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لَكَوْنِهِ كَمَا غَيْرَ قَارِّ الدَّاتِ ، أى لا يجتمع أجزاءه في
الوجود ، وَالزَّمَانُ جُزْءٌ من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة
مفيدا للتجدد ، وإليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أى كقول طريف بن تميم
تقوية ، وأتى به في الثاني غير مفرد - لا اختار - لقصد التقوية في مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) يَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزِيجَاتِي وَبِعَصْمَتِي أَسْمُو عَلَى أَرْأَيِ

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْنَةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدَبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(٣) وَأَمَّا الْحَالُ الْحَقِيقِيُّ فَهُوَ الْآنَ الَّذِي لَا يَتَجَرَأُ .

أَوْ كَمَا وَرَدَتْ عِكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

[أو كما وردت عكاز قبيلة] هم منسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ،
وكانت فيه وقائع [قبيلة هـ بعثوا إلى عريفهم] وعريف القوم القيم بأمرهم الذي
شهر وعرف بذلك [يتوسم] أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا
ولحظة فلحظة (١) .

• [وأما كونه] أى المسند [اسما فلا فاذة عديمهما] أى عدم التقييد المذكور لإفادة
التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [كقوله : لا يألَف الدرم
المضروب صرتنا *] وهو ما يجتمع فيه الدرام [لكن يمر عليها وهو منطلق (٢)]
يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم
على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تعرض
فى - زيد منطلق - لا أكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى - زيد طويل ،
وعمر قصير (٣) .

(١) إفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذي
يستفاد من نفس الفعل ، لأنه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنظرين جوية ،
والمشهور نصب - صرتنا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرم - ليكون عدم
الالفظة من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما
إفادته للدوام والاستمرار فأنما يكون بحسب المقام أيضا ، كغرض المدح أو الذم
ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفَعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلِتَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقْيِدِ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ .

[وأما تقييد الفعل] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بمفعول] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فلتربية الفائدة] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شَيْءٌ مَأْمُوجُودٌ ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالاً وهو أن خير كان من مُشَبِّهَاتِ المفعول ، والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [والمقيد في نحو - كان زيد منطلقاً - هو منطلقاً لا كان] لأن منطلقاً هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلاً أو اسماً :

(١) قوله تعالى (وَكَلِّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذُرَاعِهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَزُوحٌ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةُ مَنْ عَاشَ لَا تَنْقُضِي

(٣) كَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَظْتُ عَيُونَ كَثِيرَةً إِلَى ضَرْبِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسماً في الأول - باسط - لإفادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلاً في الثاني والثالث - نزوح ونغدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباءً من الكُتُبِ في حده الحد بين الجِدِّ واللَّعِبِ

(٢) لا خير في ود امرئ متملقٍ حلو اللسان وقلبه يتلمص

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسياقي هذا بعد الكلام .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلْيَبْتَاعِ مِنْهَا .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلَا عِبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلينفع منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يظلم الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل - أَكْرَمَكَ إِنْ تُكْرِمَنِي ، وَإِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرَمَكَ [فلا عبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته] يعنى حروف الشرط وأسماءه [من التفصيل ، وقد بين ذلك] أى التفصيل [في علم النحو] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجواز (١) مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمَكَ وَقْتُ جِئْتِكَ إِيَّائِي - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل إن كان الجواز خبراً فالجملة الشرطية خبرية ، نحو - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وإن كان لإنشائياً فالإنشائية نحو - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وما يقال من أن كلاً من الشرط والجواز خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجواز على أحوال المسند .

(١) محل هذا عدهم إذا لم تكن أداة الشرط اسماً وجعلنا خبرها جزاء الشرط أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجواز ، والشرط قيد له كما فى أداة الشرط إذا كانت حرفاً ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنَّ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِإِنْ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فاما هو اعتبار المنطقيين ، ففهم قولنا - كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار ، فكذلك من فرق بين الاعتبارين .

[ولكن لا بد من النظر هنا في إِنْ وَإِذَا وَلَوْ] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها
في علم النحو [فإن وإذا للشرط في الاستقبال ، لكن أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ
الشرط] فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل
[وأصل إِذَا الْجَزْمُ] بوقوعه ، فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وَقُوعِ الشرط فلم يتعرض له
لكونه مُشْتَرَكًا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن
أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِالْوُقُوعِ [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب
[موقعا لأن ، و] [لأن أصل إِذَا الْجَزْمُ بِالْوُقُوعِ] غلب لفظ الماضي [لدلالته على
الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ ، وإن نقل هنا إلى معنى الاستقبال] مع إِذَا ، نحو -
فَإِذَا جَاءَتْهُمْ [أي قوم موسى] [الحسنة] كَالْخُصْبِ وَالرَّغَايَا [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إِنْ - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم
بلا وقوعه في - إِذَا - معناه أنه مُتَنَبِّهٌ ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وَلَا تُصَبِّهُمُ سَيِّئَةً يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ) لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةَ الْمَطْلُوقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجَنَسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نُسِكَتْ .
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا أَوْ لَعْدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَكْذِبُكَ -
إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصبهم سيئة] أى جَدَّبَ وبلَّأَ [يطيروا] أى يتشاموا
[بموسى ومن معه] من المؤمنين ، وجيء في جانب الحسنه بلفظ الماضى مع [إذا] لأن
المراد الحسنه المطلقة [التي حُصِّلَ مَقْطُوعُهَا] ولهذا عرفت [الحسنه] تعريف الجنس [
أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لكثيره واتساعه لِتَحَقُّقِهِ فِي كُلِّ نَوْعٍ
بِخِلَافِ النَّوْعِ ، وَجِئَ فِي جَانِبِ السَّيِّئَةِ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ مَعَ إِنْ لِمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ [وَالسَّيِّئَةُ
نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا] أى إِلَى الْحَسَنَةِ الْمَطْلُوقَةِ [وَلِهَذَا نُسِكَتْ] السَّيِّئَةُ لِتُدَلَّ عَلَى التَّخْفِيفِ .
[وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ (١)] فِي [مَقَامِ] [الْجَزْمِ] بِوُقُوعِ الشَّرْطِ [تَجَاهُلًا] كَمَا إِذَا سَأَلَ
الْعَبْدَ عَنْ سَيِّدِهِ - هَلْ هُوَ فِي الدَّارِ - وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا ، فَيَقُولُ - إِنْ كَانَ فِيهَا أَخْبِرَكَ -
يَتَجَاهَلُ خَوْفًا مِنَ السَّيِّئَةِ [أَوْ لَعْدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ] بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، فَيَجْرَى الْكَلَامُ عَلَى
سَنَنِ اعْتِقَادِهِ [كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَكْذِبُكَ (٢)] - إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ [مَعَ عِلْمِكَ بِأَنَّكَ
صَادِقٌ] [أَوْ تَنْزِيلِهِ] أَيْ تَنْزِيلِ الْمُخَاطَبِ الْعَالَمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ [مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ
مُقْتَضَى الْعِلْمِ] كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُؤْذِي أَبَاهُ - إِنْ كَانَ أَبَاكَ فَلَا تُؤْذِهِ [أَوْ التَّوْبِيخِ] أَيْ تَعْيِيرِ
(١) وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِذَا أَيْضًا فِي مَقَامِ الشَّكِّ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ لَا يَنْبَغِي أَنْ
يَشْكَّ فِيهِ ، أَوْ لَعْدَمِ شَكِّ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ لَتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِ الشَّكِّ ، أَوْ لِتَغْلِيظِ غَيْرِ
الشَّكِّ عَلَى الشَّكِّ (٢) أَيْ لِمَنْ يَشْكُ فِي صَدَقَتِكَ ، فَإِنَّهُ هُوَ قَرَضَ هَذَا الْمَقَامَ .

وَتَصْوِيرُ أَنَّ الْمَقَامَ لَاشْتِمَالَهُ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطُ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ
كَمَا يُفَرِّضُ الْحَالُ ، نَحْوُ - أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -
فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرَ الْمُتَّصِفِ بِهِ عَلَى الْمُتَّصِفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح
إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض الحال] لغرض من الأغراض [نحو -
أفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ] أي أَنهْمُكُمْ فَتَضْرِبُ عَنْكُمْ الْقُرْآنَ ، وما فيه من الأمر والنهي
والوعد والوعيد [صفحا] أي [عراضا أو للاعراض أو معرضين (١)] [إن كنتم قوما
مُسْرِفِينَ ، فيمن قرأ إن بالكسر] فَكَوْنُهُمْ مُسْرِفِينَ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لكن جرى بلفظ
إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا
على سبيل الفرض والتقدير كَالْحَالَاتِ ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن
الاسراف عما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا ، فهو بمنزلة الْحَالِ ، وَالْحَالُ وَإِنْ كَانَ
مَقْطُوعًا بَعْدَهُ وَقَوْعُهُ لَكِنَّهُمْ يَسْتَمْلُونَ فِيهِ إِنْ لِنَزِيلِهِ مَنْزِلَةً مَا لَا قَطْعَ بَعْدَهُ عَلَى سَبِيلِ
الْمَسَاهَلَةِ وَإِرْغَاءِ الْعِنَانِ ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
فَأَنَّا أَوَّلَ الْبَائِسِينَ) [أو تغليب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]
كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو ، فنقول - إن قتما كان كذا
[وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين] - وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها [١]
(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو لأجله أو حالا .
(٢) المراد غير محقق الانصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

وَالْتَّغْلِبُ يَجْرَى فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوخيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين
على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل
الجميع كأنه لا ارباب لهم ، وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين
كان الشرط قطعي اللاؤفوع ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعي الوقوع ،
لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب
في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والراجح
على أن إن لا قلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالاته على الماضي ، فجرد
التغليب لا يصح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لَمَّا غَابَ صَارَ الْجَمِيعُ بِمَنْزِلَةِ
غَيْرِ الْمُرْتَابِينَ ، فصار الشرط قطعي الاتقاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل القرض
والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى (فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا) (قُلْ
إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[والتغليب] باب واسع [يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من
القاتنين] غلب الذكر على الأنثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها
على الذكور خاصة ، فان القنوت مما يوصف به الذكور والانات ، لكن لفظ - قاتنين -
لأنما يجري على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب
المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - تجهلون - ياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى - .

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط .
وهو الارتباب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضي .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلِكُونَهُمَا تَعْلِيقُ أَمْرٍ بغيرِهِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جَمَلَتِي كُلِّ فَعْلِيَّةٍ اِسْتِقْبَالِيَّةٍ ،

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن مخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ومنه] أي من التغليب [أبوان] للآب والام [ونحوه] كَالْعُمَرَيْنِ لآبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغْلَبَ أَحَدُ الْمُتَصَاحِبِينَ أَوْ الْمُتَشَابِهِينَ عَلَى الْآخَرِ ، بأن يجعل الآخر مُتَفَقِّلاً في الاسم ، ثم يُبْنَى ذَلِكَ الْاسْمُ وَيُقَصَّدَ اللَّفْظُ إِلَيْهَا جَمِيعاً ، فمثل - أبوان - ليس من قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتِ مِنَ الْقَاتِنِينَ) كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ، لِأَنَّ الْاَبَوَةَ لَيْسَتْ صِفَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا كَالْقَنُوتِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَخَالَفَةَ الظَّاهِرِ فِي مِثْلِ - الْقَاتِنِينَ - مِنْ جِهَةِ الْهَيْئَةِ وَالصِّغَةِ ، وَفِي مِثْلِ - أَبَوَانِ - مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ وَجَوْهَرِ الْفَلْظِ بِالْكَلْبَةِ .

[وَلِكُونَهُمَا] أي إن وإذا [لتعليق أمر] هو حصول مضمون الجزاء [بغيره] يعني حُصُولَ مضمون الشرط [في الاستقبال] متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومتعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لِأَنَّ التَّعْلِيقَ إِنَّمَا هُوَ فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ لِأَنِّي الْاِسْتِقْبَالَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ - إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ - فَقَدْ عُلِّقْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ حُرِّيَّتَهُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ [كَانَ كُلٌّ مِنْ جَمَلَتِي كُلٍّ مِنْ إِنْ وَإِذَا ، يَعْنِي الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ] [فَعْلِيَّةٍ اِسْتِقْبَالِيَّةٍ] أَمَّا الشَّرْطُ فَلَا أَنَّهُ مَفْرُوضُ الْحَصُولِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ، فَيَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ (١) وَمُضَيُّهُ ، وَأَمَّا الْجِزَاءُ فَلَا أَنَّهُ حَصُولُهُ مُعَلَّقٌ عَلَى حَصُولِ الشَّرْطِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ، وَيَمْتَنِعُ تَعْلِيقُ حَصُولِهِ

(١) أَي أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا الثُّبُوتُ .

وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنَكْتَةٍ ، كَأَبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة]
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظا - إشارة إلى أن الجملة
وإن جعلت ككُتُمَا أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال ، حتى
إن قولنا - إن أكرمته الآن فقد أكرمته أمس - معناه - إن تمتَّ باكرامك إياي
الآن فأعتد باكرامك إياي أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياسا مطردا مع
كان ، نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ) كما مر ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو
الحال مجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمر
وإن أعطيت جهازا لئيم - وفي غير ذلك قليلا ، كقوله :

فِيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقُ مِنْ الدَّهْرِ فَلْيَتَّعِمَّ لِسَا كُنْكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
[كأبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب] المتأخذه في حصوله ، نحو
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء [أو كونه ما هو للوقوع كالواقع]
هذا عطف على قوة الأسباب ، وكذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها على إبراز
تغيير الحاصل في معرض الحاصل ، على ما أشار إليه في إظهار الرغبة (٢) ومن زعم
أنها عطف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهوا بيانا [أو

(١) هو لابي العلاء المعري ، والشاهد في قوله - إن فاتني - فانه ماض لفظا ومعنى

(٢) أى في قوله فيما سيأتى - فان الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التَّفَاوُلُ ، أو إظهار الرِّغْبَةِ في وَقُوعِهِ ، نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ ،
فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ لِإِيَّاهُ ، فَرُبَّمَا يَخِيلُ إِلَيْهِ
حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ - إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا - قَالَ السَّكَّاكِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيزِ ، نَحْوُ

التَّفَاوُلُ أو إظهار الرغبة في وقوعه [أى وقوع الشرط] نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ
العَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ [بهذا يصلح مثالا للتفاوت ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بَيَانٍ ما أشار إليه بقوله] فَإِنَّ
الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ [أى الطالب] لِإِيَّاهُ [أى ذلك
الامر] فَرُبَّمَا يَخِيلُ [أى ذلك الامر] [إليه حاصلا] فَيَعْبِرُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي [وعليه] أى
على استعمال الماضى مع إِنْ لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تَكْرِهُوا
فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ - [إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا] حيث لم يقل - إِنْ يَرِدْنَ - فإِنْ قِيلَ تعليق النهي
عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بمواز الإكراه عند انتفاءها على ما هو مُقْتَضَى
التعليق بالشرط ، أَجِيبُ أَنَّ الْقَائِلِينَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ
لِنَمَّا يَقُولُونَ بِهِ إِذَا لَمْ يَظْهَرِ لِلشَّرْطِ فَائِدَةٌ أُخْرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَائِدَتُهُ فِي الْآيَةِ
الْمُبَالِغَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِكْرَاهِ ، يَعْنِي أَنَّهُنَّ إِذَا أُرِدْنَ الْعَقْدَ قَالُمَوْلَى أَحَقَّ بِإِرَادَتِهَا ، وَأَيْضًا
دَلَالَةُ الشَّرْطِ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ لِنَمَّا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ ، وَالْإِجْمَاعِ الْقَاطِعُ عَلَى حُرْمَةِ
الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا ، فَقَدْ عَارَضَهُ (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بِالْقَاطِعِ .

[قَالَ السَّكَّاكِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيزِ] أى إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما
ذَكَرَ ، وَإِمَّا لِلتَّعْرِيزِ ، بَأَن يَنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَى وَاحِدٍ وَالْمُرَادُ غَيْرُهُ [نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى
(١) قَاعِلٌ - عَارَضَهُ - ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْإِجْمَاعِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَقْعُولُ عَائِدٌ إِلَى
مَقْنُومِ الشَّرْطِ .

- أَشْرَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ
إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

- وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لَنْ أَشْرَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ] فَالْمُخَاطَبُ
هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَمُ إِشْرَاكَهُ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لَكِنْ جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي
لِمُرَادِ الْأَشْرَاكِ الْغَيْرِ الْخَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْخَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْقَرِضِ وَالتَّقْدِيرِ ، تَعْرِيزًا
بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُمْ الْأَشْرَاكُ بِأَنَّهُ قَدْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، كَمَا إِذَا شَتَمَكَ أَحَدٌ ، فَتَقُولُ - وَاللَّهِ
لَنْ أَشْتَمِيَ الْأَمِيرَ ضَرْبَتِهِ - وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيزِ بِمَنْ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ الْأَشْرَاكُ
وَأَنْ ذَكَرَ الْمَضَارِعَ لَا يَفِيدُ التَّعْرِيزَ لِسُكُونِهِ عَلَى أَصْلِهِ (١) وَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ
نَوْعُ خَفَاءٍ وَضَعْفٍ (٢) نَسَبَهُ إِلَى السَّكَاكِ ، وَالْأَفْوُوقُ ذَكَرَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ
[وَنَظِيرُهُ] أَيُّ نَظِيرٍ - لَنْ أَشْرَكَ [فِي التَّعْرِيزِ] لَا فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي مَقَامَ الْمَضَارِعِ
فِي الشَّرْطِ لِلتَّعْرِيزِ - قَوْلُهُ تَعَالَى [- وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي - أَيُّ وَمَالِكُمْ
لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ] إِذْ لَوْلَا التَّعْرِيزُ لَسَكَانُ الْمُنَاسَبِ
أَنْ يُقَالَ - وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ - عَلَى مَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْسِّيَاقِ (٣)

[وَوَجْهٌ حَسَنُهُ] أَيُّ حَسَنٌ هَذَا التَّعْرِيزُ [إِسْمَاعُ] الْمُشْتَكَمُ [الْمُخَاطَبِينَ] الَّذِينَ هُمْ

(١) بِجَبِّ الشَّارِحِ هَهُنَا عَنْ اعْتِرَاضِ الْخُلُخَالَى عَلَى السَّكَاكِ بِأَنَّ التَّعْرِيزَ عَامٌ
فِيمَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ الْأَشْرَاكُ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِاسْتِنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ لَا يَتَنَبَّأُ
مَنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا (٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ضَعْفَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ غَيْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُلُخَالَى .
(٣) وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَالتَّوْفِيقُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ يَقْبَهُونَ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْإِلْتِفَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْجَزَاءِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ
التَّعْرِيزِ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ لَفْظِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ بِوَسَاطَةِ الْقَرَأَنِ .

الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكَ النَّصْرِيحَ بِنَسَبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيَعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي إِعْضَادِ النَّصْحِ ، حَيْثُ لَا يَزِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَزِيدُ لِنَفْسِهِ .

أعداؤه [الحق] هو المفعول الثاني لاسماع [على وجه لا يزيد] ذلك الوجه [غضبهم] وهو [أي ذلك الوجه] ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين [عطف على] لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي ، أي على وجه يعين [على قبوله] أي قبول الحق [لكونه] أي لكون ذلك الوجه [أدخل في] إعاض النصح لهم ، حيث لا يزيد [المتكلم] لهم [إلا ما يزيد لنفسه] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا) .

(٢) فوالله ما أدرى ولذي لصادق أَدَاهُ عِرَانِي مِنْ حَبَابِكَ أَمْ سِحْرٍ

فإن كان سحرًا فاعذريني على الهوي وإن كان داءً غيره فلك العذر

أني بأذا في الأول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضي للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ، وأني بأن في الثاني للشك في وقوع الشرط ، والخباب فيه هو الحب .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَيْرَ يُخْفَوْنَهُ وَإِنْ يَسْمَعُوا الشَّرَّ أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَّبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرض [فى الماضى مع القطع باتِّفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما نقول - لو جئتني أكرمك - مطلقا الاكرام بالجيء مع القطع باتِّفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع التأذ أعنى - الجزاء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزاء مُتَّفَقٌ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والتأذ مسبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهو لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا أَنَا لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، إنما لما ذكره ، وإنما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء الاول يلزم بوجوب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لَوْ لَامْتَنَاعُ الثَّانِي لَامْتَنَاعُ الْاَوَّلِ أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِامْتِنَاعِ الْاَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الثَّانِي ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء التأذ فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَانَا) أن انتفاء الهدا إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء هى ما ، ألا ترى أن قولهم : لَوْ لَامْتَنَاعُ الثَّانِي لَوْجُودُ الْاَوَّلِ ، نحو - لَوْ

عَلَىٰ لَهْلَهَ عَمْرٍ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لأكرمك لكنك لم تجي - . أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجي . (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارت ولكنَّهُ لم يَطِرْ (٢)

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلام المعري :

ولودامتِ الدُّولُاتُ كانوا كغيرهم رعايا ولكن مالهم دَوَامٌ (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن وكو أداة للزوم (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ، وضرورة انتفاء المعلوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وأرد على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك

القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم ، وهو لا ينتج شيئا عند علماء المنطق .

(٢) هو لأبي بن سُلَيْمٍ الضَّحِّي من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع

دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالي للمقدم .

فَيَلْزِمُ عَدَمَ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتَيْهَا ، فَدَخُولُهَا عَلَى الْمَضَارِعِ فِي نَحْوِ - لَوْ يَطِيعُكُمْ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ - لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيهَا مَضَى وَقْتًا فَوْقَتًا ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها] إذ الثبوت
ينافي التعليق ، والاستقبال ينافي المضى ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية
إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاق أباهي بكم الأهم
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع في نجر] واعلموا
أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ [لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم] أى لو قمتم في جِدِّ وهلاك
[لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا] والفعل هو الاطاعة ، يعنى أَنَّ امتناع
عَنِّكُمْ بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فإن المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعنى
أَنَّ امتناع عَنِّكُمْ بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تناكحوا
تناسلا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -
وهذا على أن - لو - فيها شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

ولو تلتقى أَصْدَاؤُنَا بعد موتنا ومن دُونِ رَمْسَيْنَا من الأَرْضِ سَبَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلٍ يَهْشُ وَيَهْرَبُ

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لأنه يلزم أن المضارع إنما أفاد استمرار
معنى - لو - لامتناعه ، وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إقادة الفعل المضارع استمرار

كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - وفي نحو قوله تعالى - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - لِتَنْزِيلِهِ مَنَازِلَ الْمَاضِي لِصُدُورِهِ عَنْ لَا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنق استمرار النفي ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ، كقوله تعالى (وَمَأْتِهِمُ بِمُؤْمِنِينَ) ردًا لقولهم [إِنَّا آمَنَّا] على أبلغ وجه وأكدّه [كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ] حيث لم يقل - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ - بهم قصدًا إلى استمرار الاستهزاء وتجديده وقتًا فوقتًا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تتأتى منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أُررَهَا حتى يعاينوها أو أُظْهِرُوا عليها إظهارًا هي تحتهم ، أو أُدْخِلُوا مَعْرِفُوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرايت أمرا فظيحا [لتنزله] أى المضارع [منزلة الماضى ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت النفي ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقييد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها . خَرُّوا لِعِزَّةِ خَاشِعِينَ سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الأول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كَمَا فِي - رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، أَوْ لِاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ

بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستعمل فيها - لَوْ وَإِذْ - المختصان بالماضي ، لَكِنْ عُدِلَ عَنْ لَفْظِ
الماضي ولم يقل - وَلَوْ رَأَيْتَ - إشارة إلى أنه كلام من لاخلاف في إخباره ، والمستقبل
عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ، ماضٍ بحسب
التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً
فظيحاً [كَمَا] عدل عن الماضي إلى المضارع [فِي - رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا] لتنزيله بمنزلة
الماضي لصدوره عن لاخلاف في إخباره ، وإنما كان الأصل هنا هو الماضي ، لأنه
قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أَنَّ الفعل الواقع بعد رَبِّ المكشوفة بما
يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل في الماضي ، ومعنى التقليل هنا أنه تدهشهم أحوال
القيامة فَيَبْهَتُونَ ، فإن وجدت منهم إِفَاقَةً مَا بَيْنَهُمَا ذَلِكَ ، وقيل هي مستعارة للتكثير أو
للتجقيق ، ومفعول - يُوَدُّ - محذوف للدلالة - لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - عليه ، ولو للتمني حكاية
لَوْ دَادَتْهُمْ ، وأما على رأى من جعل - لَوْ - التي للتمني حرفاً مَصْدَرِيّاً فمفعول - يُوَدُّ -
هو قوله - لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - [أَوْ لِاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - لَنَنْزِيلِهِ -
يعنى أن العدول إلى المضارع في نحو - وَلَوْ تَرَى - لما ذكر ، وإمّا لاستحضار
صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع بما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

- | | |
|---|--|
| (١) وَلَوْ لَيْسَ الْحَارُ ثِيَابَ خَزَرٍ | لَقَالَ النَّاسُ يَا لَكَ مِنْ حِمَارٍ |
| (٢) قَالُوا الْحَيَاةُ ذَاكَ قُلْتُ لَا عَجَبٌ | بَلْ كَانَ بَاطِلًا فِيكُمْ هُوَ الْعَجَبُ |
| لَوْ تَسْأَلُونِ (الْنَبِيَّ) يَوْمَ جَنْدَلَهَا | بِأَيِّ سَيْفٍ عَلَى يَأْفُوخَهَا ضَرَبَا |
| أَبَا لَنْدِي جَرَّ يَوْمَ السَّلْمِ مُتَشَدِّعًا | أَمْ بِالَّذِي هَزَّ يَوْمَ الْحَرْبِ مُخَضَّبًا |

كما في قوله تعالى - فَثِيرٌ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وأما تنكيره فلارادة عدم الحصر والعهد ، كقولك - زيد كاتب وعمر شاعر ، أو للتفخيم ، نحو - هدى للمتقين ، أو للتحقير .

الذي من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك [كما في قوله تعالى - ثير سحاباً] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعني صورة إثارة السحاب مسترخا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة .

[وأما تنكيره] أي تنكير المسند [فلارادة عدم الحصر والعهد] الدالّ عليهما التعريف [كقولك - زيد كاتب وعمر شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين] بناءً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو - ما زيد شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالا ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمُ نَفْثَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ)

(٢) آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلْيَتَكُونِ الْفَائِدَةُ أَمْرًا كَمَا مَرَّ .
وَأَمَّا تَرْكُهُ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[وأما تخصيصه [أى المسند] بالاضافة [نحو - زيدٌ غلامٌ رجلٌ] أو الوصف]

نحو زيدٌ رجلٌ عالمٌ [فليكون الفائدة أمرًا] لما مرَّ من أن زيادة الخصوص توجب أهمية الفائدة ، واعلم أن جعلَ معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدَّات ، ويجعلُ الاضافة والوصف من المخصَّصات إنما هو مجردُ اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ، ولا شيوع للفعل ، لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال نُقِيدَهُ ، والوصف يحى فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصه ، وفيه نظر (١) .

[وأما تركه] أى ترك تخصيص المسند بالاضافة أو الوصف [فظاهر مما سبق]
فى ترك تقييد المسند لما منع من تربية الفائدة .

[وأما تعريفه فللإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له بأحدى طرق التعريف]

نكر المسند فى الاول للدلالة على التحقير ، وفى الثانى للدلالة على التعظيم .

أمثلة أخرى :

(١) وقد يترك القدر الفنى وطعامه إذا هو أسمى حلبة من دم الفصد

(٢) ليس الجمال بمزور فاعلم وإن رديت برداً

إن الجمال معادى ومنافى أو رديت مجدداً

(١) لأن الفعل فيه شيوع أيضاً باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ، كما فى قولك - جارى زيد - لأنه يحتمل المجيء على حالة الركوب

بآخر مثله أو لازم حكم كذلك ، نحو - زيد أخوك وعمرو المنطلق ، باعتبار تعريف العهد أو الجنس وعكسهما ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه منكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (١) [بآخر مثله] أى حكماً على أمر معلوم بأمر آخر مثله في تونه معلوماً للسامع بأحدى طرق التعريف ، سواء اتحد الطريقتان ، ونحو - الرأكب هو المنطلق - أو اختلفاً ، نحو - زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عطف على - حكماً [كذلك] أى على أمر معلوم بآخر مثله ، وفي هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة ، لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر [نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق] حال كون - المنطلق - مرفقاً [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً ، والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيداً بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخاً أم لم يعرف ، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد ، وإلا لم يبق فرق بين - غلام زيد ، وغلام لزيد - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر منكرة ، لكن كثيراً ما يقال - جاري غلام زيد - من غير إشارة إلى معين (٢) كالعرف باللام ، وهو خلاف وضع الإضافة ، فإني في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في الإيضاح إلى خلافه [وعكسهما] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات وغيره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فإنه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ منكرة ، نحو قولك - من أبوك - فإن - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها منكرة - وخبرها معرفة (٢) أى من غلماته .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصَرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدٌ الْأَمِيرُ ، أَوْ مِبَالغةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يحمل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بمينسه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوة وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَا حُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعني اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواء [أو مبالغة لِكَمَالِهِ فِيهِ] أى لِكَمَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ أَوْ بِالْمَعْنَى [نحو - عمرو الشجاع] أى الكمال في الشجاعة ، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ ، نحو - الأمير زيد ، والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الأمانة على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكباً ، وهو الأمير في البلد ، وهو الواهب ألف قطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتَصَفُّحُ تَرَائِبِ الْبَلَاءِ ، وَقَوْلُهُ - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر ، كما في قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأشود هو الغاب لأنه مبيهاً ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الْأِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلتَّخِيرَةِ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْأِسْمِ .

إِذَا قِيلَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا .

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدَرُّبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَلِئِنْ أَمَكُنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [وَقِيلَ] فِي نَحْوِ - زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ ، أَوْ الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ - [الْأِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ] تَقْدِمُ أَوْ تَأْخُرُ [لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ] مُتَعَيِّنَةٌ [لِلتَّخِيرَةِ] تَقْدَمْتُ أَوْ تَأْخَرْتُ [لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ ، أَوْ الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأً وَالْمُنْطَلِقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأْيُ الْأَمَامِ الرَّازِيِّ قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْأِسْمِ] يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَالَّةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْأِسْمُ يَجْعَلُ دَالًا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأُ (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبَكَاءَ عَلَى هَذَا الْمَرْثِيِّ قَبِيحٌ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بَكَائِهِ مِنَ الْقَبِيحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مَنْ يَسْلُمُ حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى الْمَرْثِيِّ وَلَسْكَتُهُ يَدْعِي حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبَكَاءِ عَلَى الْمَرْثِيِّ دُونَ غَيْرِهِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

(٢) وَنَحْنُ الْتَارِكُونَ مَا سَخَطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ مَا رَضِينَا

عَرَفَ الْمُسْتَدُّ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي لَاقَادَةَ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَنِيْلِ الْمُبَالَغَةِ

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَىٰ أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبًا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] أى المسند [جملة للتقوى] نحو - زيد قام [أو لكونه سبباً] نحو - زيد أبوه قائم [كما مر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى في مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فينعتق بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به ألا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير ، كما في - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته - . ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز ، وهو أن الاسم لا يؤتى به معزى عن العوامل اللفظية إلا للحدوث قد نوى إسناده إليه ، فإذا قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل في قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للتبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشئ بعتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه في مقام المدح والفخر .

أهتلة أخرى :

(١) أَخُوكَ الَّذِي إِنْ تَدَّعَىٰ لِمَلَّةٍ يُجِبْكَ وَإِنْ تَنْصَبَ إِلَى السَّيْفِ يَخْضِبَ

(٢) وَإِنْ سَنَّمَ الْمَجْدَ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَلْتِ خَزُومٍ وَوَالُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً أو اسماً الخ داخل في كونه مفرداً (٢) لأن الاتيان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتِهَا وَفَعْلِيَّتِهَا وَشَرْطِيَّتِهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتِهَا لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ
بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا نَ ذِكْرَ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ أَهْمُ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوى والاحكام ، فيدخل فيه
نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وبما يكون المستند فيه جملة لا للسببية أو التقوى .
خبير ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوماً مما سبق ، وأما صورة
التخصيص نحو - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلة في التقوى على
ما مر (١) [واسميَّتِها وفعلِيَّتِها وشَرْطِيَّتِها لما مر] يعنى أن كون المستند جملة للسببية أو
التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث .
والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على آخر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظَرْفِيَّتِها لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ] أى الظرفية
[مقدرة بالفعل على الأصح] لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل
لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة
للدوِّصول (٢) نحو - الذى فى الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانَّ الجملة بخلاف
الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن
ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ،
ولا يعنى فساده .
[وأما تأخيرُهُ] أى تأخير المستند [فلأن ذكر المستند إليه أهم كما مر] فى تقديم
المستند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضاً (٢) فإنه فى هذه الحالة يجب تقدير
الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَنْخَصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَقْدَمْ الظَّرْفُ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ - لِثَلَاثٍ يُفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمِ [الْمُسْنَدِ فَلِتَنْخَصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
رَبِّهِ الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا - تَبَيَّنَ أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ
عَلَى التَّمَيُّزِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى الْقَيْسَةِ [نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ الدُّنْيَا]
فَإِنْ فِيهَا غَوْلٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جُزْءٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتَ : الْمَقْصُودُ
أَنْ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي
خُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ النَّفْيَ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَالْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ
الْحَصُولِ فِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَلِظَاهِرِهِ
مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسِبْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوْهَمُهُ بَعْضُهُمْ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ
التَّخَصُّصَ [لَمْ يَقْدَمْ الظَّرْفُ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ] وَلَمْ
يَقُلْ - لَا فِيهِ رَبٌّ [لِثَلَاثٍ يُفِيدُ] تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ [ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى] بَيِّنَةٌ
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ
فِي مَقَابَلَةِ الْقُرْآنِ ، كَانَ الْمَعْتَبَرُ فِي مَقَابَلَةِ خُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُورُ الدُّنْيَا لِامْتِنَانِهَا

أَوِ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :
لَهُ هَمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتِ الصَّغْرَى أَجَلَ مِنَ الدَّهْرِ
أَوِ التَّنَاقُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [أو التنبيه] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للتنبيه [من أول الأمر
على أنه] أى المسند [خبر لا نعت] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من
أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خير لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد
فى الكلام خبر للمبتدأ [كقوله :

له هم لا منتهى لكبارها وهمت الصغرى أجل من الدهر (١)
حيث لم يقل - هم له [أو التناؤل نحو] :

سعدت بغرة وجهك الأيام (٢)

[أو التشويق الى ذكر المسند اليه] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس
الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وقع فى النفس ، ويحل من القبول ، لأن الحاصل بعد
الطلب أعز من المنساق بلا تعب [كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من
الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله - له هم - فلو آخر المسند فيه لثوم أنه نعت
للتكرة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .
(٢) هو من قول بعضهم :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقالك الأعرام
والشاهد فى قوله - سعدت - وتزينت - فالتقديم فىهما للتناؤل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

ثلاثة [هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [بيهجتها] أى بحسنها ونضارتها ، أى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو محمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

تطبيقات على تقديم المسند :

- (١) ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا إِيَابُ الْوَقْتُ وَالْجَمَالُ وَالشَّبَابُ
 - (٢) سَلَامُ اللَّهِ يَأْمُرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَأْمُرُ السَّلَامُ
 - (٣) يَمْنُ اللَّهُ طَلْعَةَ الْمُهَرَّجَانِ كُلُّ يَمْنٍ عَلَى الْإِمِيرِ الْهَجَانِ
- قدم المسند في الأول - ثلاثة - لفائدة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يمن - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

- (١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)
- (٢) وَمَنْ تَكَبَّدَ الدُّنْيَا عَلَى الْخُرَّانِ يَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدْقَةٍ بَدُ
- (٣) إِنْ فِي الْغَرْبِ أَعْيُنًا رَاصِدَاتٍ كَحَلَّتْهَا الْأَطْمَاعُ فِيمَكُمُ بَسْدُ

تَنْبِيْهٌ

كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالأذكر والحذف وغيرهما ، واللفظ إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

(تنبيه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعني باب المسند [والذي قبله] يعني باب المسند اليه [غير مختص بهما] كالأذكر والحذف وغيرهما [من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالباين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكون المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعا لا يجري في غير الباين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، والتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما - لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يبايرهما ، فافهم [واللفظ إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما] أى في الباين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المفاعيل والمُلَحَقَات بها (١) والمضاف اليه

(١) هي الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير الباين :

(١) قوله تعالى - (فَأَنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أُشير في التنبيه إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجرى في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ،
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد
لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أى ذكر

(٢) لَعَزَةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ يُلَوِّحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثانى
- موحشا - للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(٢) بَلْ أَقْدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشَبَّهَتْهُ لَوْلَاكَ هَمْ وَتَكْرِبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض
المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبِسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِبْتَاهُ
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقْدِرَ
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادَةٌ تلبسُهُ بِهِ] أى
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه [لا إفادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا] أى ليس الغرض من ذكره معه إفادَةٌ وَقُوعِ الفعل
وثبوته في نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ مِنْ وَقْعِ وَعَلَى مِنْ وَقْعِ ، إذ لو أريد ذلك
لقليل - وَقَعَ الضرب ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ تَبَيَّنَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثًا
[فَذَا لَمْ يَذْكُرْ] المفعول به [مَعَهُ] أى مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله [فالغرض إِنْ
كَانَ إِبْتَاهُ] أى إِبْتَاهُ الفعل [لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا] أى من غير اعتبار عموم في
الفعل بأن يراد جميع أفرادهِ ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تَعَلُّقِهِ
بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلًا عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [نَزَلَ] الفعل المتعدى [مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ] ولم
يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقْدِرَ كَالْمَذْكُورِ [فِي أَنْ السَّامِعَ يَفْهَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْغَرَضَ الْإِخْبَارَ
بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فَانْ قَوْلُنَا - فَلَانِ يُعْطَى الدَّنَائِرَ -
يَكُونُ لِبَيَانِ جِنْسِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِعْطَاءُ ، لِأَلْبَيَانِ كَوْنَهُ مُعْطَاً ، وَيَكُونُ كَلَامًا مَعَ مَنْ أُثْبِتَ
لَهُ إِعْطَاءُ غَيْرِ الدَّنَائِرِ ، لِأَمْعٍ مِنْ نَفْيِ أَنْ يَوْجِدَ مِنْهُ إِعْطَاءُ. [وَهُوَ] أى هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي
نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ [ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ] حَالِ كَوْنِهِ [مُطْلَقًا] أى من
غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْمَفْعُولِ [كِنَايَةً عَنْهُ] (١)

(١) فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَطْلُوقُ مَلْزُومًا وَالْفِعْلُ الْمَقْدِرُ لَازِمًا ، لِأَنَّ السَّكْنَايَةَ يَنْتَقِلُ فِيهَا مِنَ
الْمَلْزُومِ إِلَى الْإِلَازِمِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَقْدِرَ لَيْسَ لَازِمًا لِلْمَطْلُوقِ إِلَّا أَنَّهُ يَكْفِي فِي هَذَا الْزُرُومِ

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَتُهُ أَوَّلًا، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَاكِي) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا] يجعل كذلك [الثاني كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١)] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد، وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتمامًا بحاله [السكاكي] ذَكَرَ فِي بَحْثِ إِفَادَةِ اللَّامِ الاسْتِغْرَاقَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ وَالْمُنَافِقُ خُبٌّ لَيْثٌ» - هُمُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعًا عَلَيِ الْاسْتِغْرَاقِ بِعِلَّةٍ لِيَهْمَ أَنْ الْقَصْدَ إِلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ لِاحْتِدَادِ الْمُتَسَاوِينَ عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ بِتَنْزِيلِ الْمُتَعَسِّدِ مَنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ ذَهَابًا فِي تَحْوٍ - فَلَا يَعْطَى - إِلَى مَعْنَى يَفْعَلُ الْإِعْطَاءَ وَيُوجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لِيَهْمَا الْمُبَالَغَةُ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ اللَّامِ الْاسْتِغْرَاقِ، فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ - بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ - إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ - ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا حَمَلَ الْمَعْرُوفَ بِاللَّامِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ - وَلِئِهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ثُمَّ] أَيْ بَعْدَ كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلَهُ مَنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كُنَايَةً [إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا] يَكْتَفِي فِيهِ بِمَجْرَدِ الظَّنِّ [لَا اسْتِدْلَالِيًّا] يُطْلَبُ فِيهِ الْيَقِينُ الْبَرَهَانِيُّ [أَفَادَ] الْمَقَامَ أَوِ الْفِعْلَ [ذَلِكَ] أَيْ كَوْنُ الْغَرَضِ ثُبُوتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مطلقًا [مَعَ التَّعْمِيمِ] فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ [دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ] الْإِلَازِمِ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَعْنَى يَعْطَى الْإِدْعَائِيَّ (١) أَصْلُ هَذَا - الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الدِّينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَهُ - فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ وَنَزَلَ الْفِعْلَ مَنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ مُبَالَغَةً فِي الذَّمِّ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَاهِلِينَ بِالدِّينِ لَا عِلْمَ عَنْدهُمْ أَصْلًا.

وَالأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبَحْثِيِّ فِي الْمُعْتَرِّ بِاللهِ .

شَجَوْ حُسَادَهُ وَغَيِظَ عَدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيَدْرِكَ حَسَنَهُ وَأَخْبَارُهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ
عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حينئذ بفعل الاعطاء ، فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، لا يقال لإفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا ، بأي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لأننا نقول لانسلم ذلك فإن عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مُقَابِدًا من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، (١) ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها ، فلم تتعرض لها .
[والأول] وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص [كقول البحري في المعتز بالله] تعريضا بالمستعين بالله :

شَجَوْ حُسَادَهُ وَغَيِظَ عَدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ
[أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيَدْرِكَ] بِالْبَصَرِ [حَسَنَهُ وَ] بِالسَّمْعِ [أَخْبَارَهُ
الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا] نَصَبٌ عَطْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -
أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَاؤَهُ وَحُسَادَهُ الَّذِينَ يَتَمَنَوْنَ الْإِمَامَةَ [إِلَى مُنَازَعَتِهِ] الْإِمَامَةَ [سَبِيلًا]
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ زَلَّ - يَرَى وَيَسْمَعُ - هَنْزَلَةُ الْإِزْم ، أَيُّ مِنْ يَصْدُرُ عَنْهُ السَّمْعُ وَالرُّؤْيَةُ

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ البلاغة لا يعملون في الإفادة إلا على ما يقصدونه ، فالأولى في الجواب أن يقال إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا ، وأما التعميم في أفراد الفعل فاستفاد بمعونة المقام الخطابي .

وَالْأَوْجَبُ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأَنِ .

ثُمَّ الْحَذْفُ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشْيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلُقُهُ بِهِ غَرِيبًا
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَذَا كُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كنايةين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول
مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه،
وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من
الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها، فأبصرها كل رآه وسمعا كل واعي، بل
لا يبصر الزائى إلا تلك الآثار، ولا يسمع الواعى إلا تلك الأخبار، فذكر المزموم
وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية، ففى ترك المفعول والاعراض عنه إشعار
بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم أنه المنقرر بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول أو تقديره .

[وإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المستند
إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [ووجب
التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول، إن عاما فعام وإن خاصا فخاص،
ولما وجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد فى المعنى ومحدوف من اللفظ لغرض، فأشار
إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشية]
والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطا (١) فإن الجواب يدل عليه وبينه، لكنه إنما
يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشية بالمفعول [غريبا نحو - ولو شاء لهذا كم
أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهذا كم أجمعين، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن
(١) مثل الشرط غيره، نحو - بمشيته الله تهتدون - أى بمشيته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوِ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبَكَيْتُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكَّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكَّرًا
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءُ الْحَقِيقِيُّ .

هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فاذا جيء بجواب الشرط صار مينا له ، وهذا أوقع في النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا ، فانه لا يحذف حيثئذ ، كما في [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكي دما لبكيت] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع وبأنس به [وأما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكَّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكَّرًا (٢)
فليس منه [أي عما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب اليه صدر الأفاضل في ضَرَامِ السَّقَطِ ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكرا - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا الْقَبِيلِ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكري ، لانه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لابي الحسن علي بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءَ كَقَوْلِهِ :

وَكَمْ ذُذْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَنَ إِلَى الْعَظَمِ

أَفَنَاقِي الثُّحُولَ فَلَمْ يَبْقَ مِنِّي غَيْرُ خَوَاطِرٍ تَجُولُ فِيَّ ، حَتَّى لَوْ شِئْتُ الْبَكَاءَ لَفَرَيْتُ جَفَوْنِي وَعَصَرْتُ عَيْنِي لَيْسِيلَ مِنْهَا دَمْعٌ لَمْ أَجِدْهُ وَخَرَجَ مِنْهَا بَدَلُ الدَّمْعِ التَّفَكُّرِ ، فَالْبَكَاءُ الَّذِي أَرَادَ إِيقَاحَ الْمَشْيِئَةِ عَلَيْهِ بِكَاءٍ مُطْلَقٍ مُبْهِمٍ غَيْرِ مُعَدِّي إِلَى التَّفَكُّرِ الْبَيْتَةِ ، وَالْبَكَاءُ الثَّانِي مُقِيدٌ مُعَدِّي إِلَى التَّفَكُّرِ ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلْأَوَّلِ وَيَسَانَاهُ (١) كَمَا إِذَا قُلْتُ - لَوْ شِئْتُ أَنْ تُعْطِيَ دَرَاهِمًا أُعْطِيتَ دَرَاهِمِينَ - كَذِبًا فِي دَلَالِ الْإِعْجَازِ ، وَمَا نَشَأُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ وَقِلَّةِ التَّنْبِيهِ مَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ فِي مَقْعُولٍ - أَبْكَى - وَالْمُرَادُ أَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، بَلْ إِنَّمَا حُذِفَ لِمَعْنَى آخَرٍ ، وَقِيلَ (٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى - لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكَى تَفَكَّرًا بَكَيْتَ تَفَكَّرًا - أَيْ لَمْ يَبْقَ فِيَّ مَادَّةُ الدَّمْعِ ، فَصُرْتُ بِحَيْثُ أَقْدَرُ عَلَى بَكَاءِ التَّفَكُّرِ ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا ذَكَرْتُ فِيهِ مَفْعُولُ الْمَشْيِئَةِ لِمَعْرَابَتِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْتِيبَ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ - لَمْ يَبْقَ مِنِّي الشُّوْقُ غَيْرُ تَفَكُّرِي - يَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بَكَاءِ التَّفَكُّرِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِيقَاحِ فِيهِ غَيْرِ التَّفَكُّرِ ، فَافْهَمْ .

[وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ] عَطَّفَ عَلَى - [إِمَّا لِلْبَيَانِ] ابْتِدَاءً [مُتَعَلِّقًا بِتَوْهَمِ] كَقَوْلِهِ : وَكَمْ ذُذْتُ [أَيْ دَفَعْتُ] عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ [يُقَالُ - تَحَامَلْتُ فَلَانٌ عَلَى -] إِذَا لَمْ يَبْدَلْ ، وَكَمْ خَبَرِيَّةٌ يَمِيزُهَا قَوْلُهُ - مِنْ تَحَامُلٍ - قَالُوا وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ وَيَمِيزُهَا بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ وَجِبَ الْإِتْيَانُ بَيْنَ ثَلَاثِ يَلْتَبَسُ بِالْمَفْعُولِ ، وَتَحَلُّ كَمِ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ - ذُذْتُ - وَقِيلَ الْمَمِيزُ مُحْذُوفٌ - أَيْ لَمْ مَرَّةً - وَمِنْ فِي - مِنْ تَحَامُلٍ - زَائِدَةٌ ، (١) وَهَذَا ذِكْرُ مَفْعُولِ الْمَشْيِئَةِ هُنَا مَعَ عَدَمِ غَرَابَتِهِ (٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ ، وَإِنَّمَا أَعَادَهُ لِيُبَيِّنَ وَجْهَ فَسَادِهِ .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهَّمْ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .
وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعَنَاءِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أيام] أى شدتها
وصولتها [حزن] أى قطعن اللحم [إلى العظم (١)] حذف المفعول ، أعنى اللحم
[إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن
الحز لم ينته إلى العظم] وإمسا كان فى بعض اللحم ، حذف دفعا لهذا التوهم [وإما
لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجهه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه] لا على الضمير العائد اليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أى الفعل [عليه] أى
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :
قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا] (٢)
أى قد طلبنا لك مثلا ، حذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

(١) البيت للبحرئى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطلعها :

أَعْنَسَقَهُ يَوْمَ الْإِبْرَاقِ أَمْ حِلْمٍ وَقُوفٌ بِرَبْعٍ أَوْ بَكَاةٌ عَلَى رَسْمٍ

(٢) هو للبحرئى فى مدح المعز من قصيدة مطلعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فُلُو أَنْ قَوْمِي أَنْفَلَتْنِي رِمَاحِهِمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَتْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكُ مُوَاجَهَةِ الْمَدْحُوحِ بِطَلَبِ مِثْلِ لَهُ ، وَإِمَّا
للتَّعْمِيمِ مَعَ الْاِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يَقُولُ - أَيْ كُلُّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيفوت الغرض ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون
السبب] في حذف مفعول - طلبنا [ترك مواجاة المدحوح بطلب مثل له] قصدا إلى
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فان العاقل لا يطلب
إلا ما يجوز وجوده .

[وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يقول -
أى كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حينئذ [وعليه] أى وعلى
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام]
أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم بمبالغة ، والثاني تحقيقا .

(٢) لو شئت لم تُفسد سماحة حاتم كرمًا ولم تهضم ما أثر خالد

(٣) قوله تعالى - (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) .

حذف المفعول في الأول - والاصل (أجزتى) لأنه نوله منزلة اللازم ليثبت أنه كان
من الرماح إجماعا وحسب للاسناد عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق السكتاية مطلوبه .
وهو أنها أجزته - وحذفه في الثاني - والاصل (لو شئت عدم الفساد) لإرادة
البيان بعد الإلهام - وحذفه في الثالث - والاصل (يسقون غنمهم أو نحوه) للاختصار
أو لأن المراد إثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) برد حشائى إن استطعت بلفظه فلقد تضر إذا تشاء وتنقم

وَأَمَّا الْمَجْرَدُ الْاِخْتِصَارُ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - مَا وَدَعَكَ رَبَّكَ
وَمَا قُلِي - وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعُورَةَ .

[وَأَمَّا الْمَجْرَدُ الْاِخْتِصَارُ] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،
وفي بعض النسخ [عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جاز في سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار [نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ، وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار
[قوله تعالى - رب أرنى أنظر إليك - أَيْ ذَاتَكَ] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد
الاختصار .

[وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ نَحْوِ] قوله تعالى (وَالصُّحَى وَالْيُسُلُ إِذَا سَجَى)
[ما ودعك ربك وما قلى] أَيْ وَمَا قَلَاكَ ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .

[وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ] أَيْ ذِكْرَ الْمَفْعُولِ [كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -
مَا رَأَيْتُ مِنْهُ] أَيْ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [وَلَا رَأَى مِنِّي ، أَيْ الْعُورَةَ] ، وإما لنكتة
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمُنِيَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْقَيْتُ كُلَّ نَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْأَقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -
لَمَنْ أَعْتَقَدْتُ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لَنَا كَيْدَهُ - لِأُغْيَرُهُ - وَلِذَلِكَ
لَا يَقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ أَكْرَمْتُهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور
والطرف والخال وما أشبه ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعمين كقولك -
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] [اعتقد] أنه غير
زيد [وأخطأ فيه] [وتقول لنا كيدته] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [لا غيره]
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لنا كيدته - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِم - أمراً ونبياً ، فكان الأحسن أن يقول لافادة الاختصاص (١)
[ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما [لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره] لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - ينفى ذلك ،
فيكون مفهوم التقديم مناقضاً للمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ولا ما
زيدا ضربت ولكن أكرمته] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا يشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنَّ قُدْرَ الْمَفْسَرِ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصٌ ،
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَيْدِيْنَاهُمْ - فَلَا يَفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَكِنْ عَمْرًا [وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنَّ قُدْرَ] الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ
[الْمَفْسَرِ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [قَبْلَ الْمَنْصُوبِ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ
يَقْدِرِ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بِلِ بَعْدَهُ [فَتَخْصِصٌ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ
الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ الْمَذْكُورَ ، فَالتَّجْدِيمُ عَلَيْهِ كَالْتَّجْدِيمِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ بِـ
كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ ، فَنَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مُحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ - فَالرجوع
فِي التَّعْيِينَ إِلَى الْقَرَأْنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّخْصِصِ يَكُونُ أَوْكَدُ مِنْ قَوْلِنَا -
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكَرَّارِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَيْدِيْنَاهُمْ -
فَلَا يَفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ] لِمُتَنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا ، نَحْوُ - أَمَّا فَهَيْدِيْنَاهُمْ -
لِاتِّزَامِهِمْ وَجُودَ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ، بِلِ التَّجْدِيرِ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَيْدِيْنَاهُمْ - بِتَّجْدِيمِ
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّجْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُمَا سَأَلَكَ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَتَقُولُ - أَمَّا زَيْدًا
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتَهُ - فَتَأْمَلُ [وَكَذَلِكَ] أَيْ وَمِثْلُ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ
(١) وَلِأَنَّ التَّجْدِيمَ إِنَّمَا يَفِيدُ التَّخْصِصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِزَادَةُ التَّخْصِصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مِنْ يَشَارِكُ ثُمُودَ فِيهِ .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بَلَكَ اقْتَدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيَمَتَهَا لَوْ كُنْتُمْ وَتَكْرِبُ

(٢) صَهْوَةَ الْجَوِّ اعْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلَاكَ عَلَى الْخَيْلِ نَسَامَى

(٣) أَبَدَ الشَّيْبِ الْمُتَقَضِّي فِي الذَّوَابِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكَوَاعِبِ

قدم الجار والمجرور في الأول لإفادة التخصيص ، وقدم المفعول في الثاني لإفادة
الاهتمام ، وقدم الظرف في الثالث لكونه محط الإنكار بالاستفهام .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ -

وَالْتَخَصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -
مَعْنَاهُ تَخَصُّصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لِأَلِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الِاخْتِصَاصُ [قَوْلِكَ - بَزِيدٍ مَرَرْتُ] فِي الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةِ ، لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ مَرَرْتَ
بِنَاسٍ وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَاتِي ، وَتَأْدِيبُ
ضَرْبَتِي ، وَمَاشِيَا حُجَّتِي .

[وَالتَّخَصُّصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا] أَيْ لَا يَنفَكُ عَنِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ فِي أَكْثَرِ
الْأَصُولِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِقْرَاءِ وَحُكْمِ الذَّقِّ ، وَإِنَّمَا قَالَ غَالِبًا لِأَنَّ الْأَرْوَاحَ الْكَلِمَاتِ غَيْرَ مُتَحَقِّقَةٍ ،
لِإِذْ التَّقْدِيمُ قَدْ يَكُونُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى كَمَجْرَدِ الْإِهْتِمَامِ ، وَالتَّبَرُّكِ ، وَالِاسْتِئْذَانِ ، وَمُوَافَقَةِ
كَلَامِ السَّامِعِ ، وَضُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَرِعَايَةِ السَّجْعِ وَالْفَاصِلَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسَلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)
وَقَالَ (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وَقَالَ (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وَقَالَ
(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا لَا يَحْسُنُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّخَصُّصِ
عِنْدَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّخَصُّصَ لَازِمًا لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا
[يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - مَعْنَاهُ تَخَصُّصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ] بِمَعْنَى نَجْمِكَ
مِنْ بَيْنِ الْمَوْجُودَاتِ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ ، لَا تَعْبُدُ وَلَا نَسْتَعِينُ غَيْرَكَ [وَفِي - لِأَلِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

- (١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .
- (٢) عَلَى الْإِخْلَاقِ خُطُّوا الْمُلُوكُ وَأَبْنَاوُا فَلَيْسَ وَرَاءَهَا لِلْعَمْرِ رُكْنٌ
- (٣) إِذَا شِئْتَ يَوْمًا أَنْ تَسُودَ عَقِيرَةٌ فَيَاخُلِمُ سُدَّ لَا بِالتَّسْرِيعِ وَالتَّسْتِمِّ

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،
وَهَذَا يَقْدَرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأِ الثَّانِي ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجَدَ الْقِرَاءَةَ .
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمَ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا -

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ [فِي الْجَمِيعِ] أَي جَمِيعِ صُورِ التَّخْصِصِ
[وَرَاءَ التَّخْصِصِ] أَي بَعْدَهُ [اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ] لِأَنَّهُمْ يَقْدُمُونَ الَّذِي شَأْنُهُ أَهَمُّ ، وَهوَ
بَيَانُهُ أَعْنَى [وَهَذَا يَقْدَرُ] الْمَحْذُوفِ [فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا] أَيْ - بِسْمِ اللَّهِ أَفْعَلَ
كَذَا - لِيُقِيدَ مَعَ الْإِخْتِصَاصِ الْإِهْتِمَامَ ، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُبَدِّلُونَ بِأَسْمَاءٍ لِهَيْتِهِمْ ،
فَيَقُولُونَ - بِاسْمِ اللَّاتِ ، بِاسْمِ الْعُزَّى - فَتَقْصِدُ الْمَوْحِدُ تَخْصِصَ اسْمِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ لِلْإِهْتِمَامِ
وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ [وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ] يَعْنِي لَوْ كَانَ التَّقْدِيمُ مَقْبُولًا لِلِإِخْتِصَاصِ
وَالْإِهْتِمَامِ لَوَجِبَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْفِعْلُ وَيَقْدَمَ - بِاسْمِ رَبِّكَ - لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ
بِرِعَايَةِ مَا تَجِبَ رِعَايَتُهُ [وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ الْقِرَاءَةُ] لِأَنَّهَا أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ ،
فَكَانَ الْأَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ أَهَمُّ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْعَارِضِ ، وَإِنْ كَانَ ذِكْرُ اللَّهِ أَهَمُّ فِي نَفْسِهِ ،
هَذَا جَوَابُ سَجَارِ اللَّهِ الْعَلَامَةِ فِي الْكَشَافِ [وَبِأَنَّهُ] أَيْ - بِاسْمِ رَبِّكَ [مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأِ الثَّانِي]
أَيْ هُوَ مَفْعُولُ اقْرَأِ الَّذِي بَعْدَهُ [وَمَعْنَى] اقْرَأِ [الْأَوَّلِ أَوْجَدَ الْقِرَاءَةَ] مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ
تَعْدِيَتِهِ إِلَى مَقْرُوءِهِ ، كَمَا فِي - فَلَانِ يَعْطَى وَيَمْنَعُ - كَذَا فِي الْمِفْتَاحِ .

تقديم بعض المعمولات على بعض

[وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ] أَي مَعْمُولَاتِ الْفِعْلِ [عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ] أَي أَصْلَ
ذَلِكَ الْبَعْضِ [التَّقْدِيمِ] عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ [وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ] أَي عَنْ الْأَصْلِ
[كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا] لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ وَحَقُّهُ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ ، وَنَعْمَا

وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي نَحْوِ - أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا - أَوْ لِأَن ذَكَرَهُ أَهْمٌ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا - أَوْ لِأَن فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَالًا بَيِّنَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوَ أَخْرَجَهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتَوْهم أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلاما - مقتضيا للعدل عن الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عا ط أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية هنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنما نخدم اعتمادوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلّق القتل هو الخارجى المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير] إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فانه لو أخر [قوله] من آل فرعون عن قوله [يكتم إيمانه] لتوهم أنه من صلة يكتم [أي - يكتم إيمانه من آل فرعون] فلم يفهم أنه [أي ذلك

(١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
(٢) ومراده بها في المسند إليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

مِنْهُمْ ، أَوْ بِالتَّأْسِبِ كَرِغَايَةِ الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم خِلاف المقصود (١) [أو] لأن فى التأخير إخلالا [بالتناسب] كرتاية الفاصلة نحو - فأوجس فى نفسه خيفة موسى [بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الالف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المفعولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلي

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ حَافِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) ألفت نقاليدها الدنيا إلى رجل ما زال وفقاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الألس بالآذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

القصر

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

القصر

في اللغة الحلبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو [حقيق وغير حقيق] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بالأب لا يتجاوزُه إلى غيره أصلاً - وهو الحقيق ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بالأب لا يتجاوزُه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزَه إلى شيء آخر في الجملة - وهو غير حقيق بل إضافي - كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزُه إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحقيق والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [وكل واحد منهما] أي من الحقيق وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر الصفة على الموصوف] وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية] أعني المعنى القائم بالغير [لا النعت] التحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل - أعجبنى هذا (١) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل المقصور والمقصود عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصَفُّ بِغَيْرِهَا ،
وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعْدُرَ الْإِحَاطَةُ بِصِفَاتِ أَشْيَاءٍ ، وَالثَّانِي كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي
الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ - وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ ،

الْعِلْمُ (١) وَتَفَارُقُهُمَا فِي مَثَلِ - الْعِلْمُ جَسَنٌ ، وَهَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ - وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ -
مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخْرُكُ ، وَمَا الْبَابُ إِلَّا سَاجٌ ، وَمَا هَذَا إِلَّا زَيْدٌ - فَنَقْصِرُ الْمَوْصُوفَ عَلَى
الْصِفَةِ تَقْدِيرًا ، إِذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِكَوْنِهِ أَحَدًا أَوْ سَاجًا أَوْ زَيْدًا .
[وَالْأَوَّلُ] أَيْ قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِفَةِ [مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ -
إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصَفُّ بِغَيْرِهَا] أَيْ غَيْرِ السِّكَاةِ مِنَ الصِّفَاتِ [وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعْدُرَ
الْإِحَاطَةُ بِصِفَاتِ أَشْيَاءٍ] حَتَّى يُمْكِنَ إِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا وَنَقْيُ مَا عِدَاهَا بِالْكَلِمَةِ ، بَلْ هَذَا
مَحَالٌ ، لِأَنَّ لِلْصِفَةِ الْمُنْفِيَةِ تَقْيِضًا وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ تَقْيِيزُهَا ضَرُورَةً اِمْتِنَاعِ
ارْتِفَاعِ التَّقْيِيزِ ، مَثَلًا إِذَا قُلْنَا - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - وَأَرَدْنَا أَنَّهُ لَا يَتَصَفُّ بِغَيْرِهِ لَوْ
أَلَّا يَتَصَفُّ بِالْقِيَامِ وَلَا بِتَقْيِيزِهِ وَهُوَ مَحَالٌ (٢) .

[وَالثَّانِي] أَيْ قَصْرُ الصِفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ مِنَ الْحَقِيقِيِّ [كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي الدَّارِ
إِلَّا زَيْدٌ] عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَصُولَ فِي الدَّارِ الْمَعْنِيَةَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ [وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ] أَيْ
بِالثَّانِي [الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ] كَمَا يُقْصَدُ بِقَوْلِنَا - مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ -
أَنَّ جَمِيعَ مَنْ فِي الدَّارِ مِنْ عِدَا زَيْدًا فِي حَكْمِ الْعَدَمِ ، فَيَكُونُ قَصْرًا حَقِيقِيًّا ادِّعَائِيًّا ، وَأَمَّا
فِي الْقَصْرِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ غَيْرَ الْمَذْكُورِ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ

(١) فَإِنَّ الْعِلْمَ نَعْتَ لَأَسْمِ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ رَدُّ بَأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى فِي مَتَبَوِّعِهِ لِأَنَّهُ نَفْسُهُ فَلَا يَكُونُ نَعْتًا (٢) وَقَدْ يُوْجَدُ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْعَاءِ وَالْمُبَالَغَةِ
فِي مَقَامِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ وَنَحْوَهُمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ
رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلُّهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في النار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا
لبكر وعالم .

[والاول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثاني]
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فإن المخاطب
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشئ ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحطَّ
منه قليلا ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرُّتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن
اعتقده كاتبًا وشاعرا ومنجما ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكاتب زيدا
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الاستعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فكل من
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الاول التخصيص بشئ ، دون شئ ، والثاني
(١) قد أجب عن ذلك باختيار الشق الثاني وأن المراد دون أخرى أو آخر على
سبيل التعمين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لأنه ينفى فيه ذلك على الإطلاق .

وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْ كُلِّ مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرَكَةَ ، وَيُسَمَّى قَصْرُ إِفْرَادٍ لِقِطْعِ
الشَّرَكَةِ ، وَبِالثَّانِي مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَيُسَمَّى قَصْرُ قَلْبٍ لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ ،
أَوْ تَسَاوِيًا عَنْدهُ وَيُسَمَّى قَصْرَ تَعْيِينَ ،

التخصيص بشئ، مكان شئ. [والمخاطب بالأول من ضربى كل] من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشئ دون شئ.
[من يعتقد الشركة] أى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة ، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر] أفراد
لقطع الشركة [التى اعتقدها المخاطب] و [المخاطب] [بالثانى] أعنى التخصيص بشئ
مكان شئ. من ضربى كل من القصرين [من يعتقد العكس] أى عكس الحكم الذى أثبتته
المتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من اعتقد اتصافه بالعود دون القيام ،
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد [ويسمى] هذا القصر
[قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عطف على قوله - يعتقد العكس -
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثانى إما من يعتقد العكس وإما من
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف ،
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من
غير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ماهو غير معين
عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشئ دون شئ آخر قصر أفراد ، والتخصيص
بشئ مكان شئ. إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر

وَوَشَرْتُ قَصْرَ الْمُوصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ لِأَفْرَادٍ أَدَمَ تَنَافِي الوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقَ تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيه نظر لا نألو سلطنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الأفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف على الصفة لأفراد أدم تنافى الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كَوْنُهُ كَاتِبًا أو منجمًا لا كونه مُقْعَمًا أي غير شاعر ، لأن الأفعام وهو وجدان الرجل غير شاعر يُنَافِي الشاعرية (١) [و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبًا تحقق تنافيهما] أي تنافى الوصفين ، حتى يكون المنفى في قولنا - ما زيد إلا قائم - كَوْنُهُ قَاعِدًا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يُنَافِي القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافى في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، وأما الثاني فلا تنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر (١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الأفراد في نحو - لا أب لزيد إلا عمرو - لعدم الاشتراك في الأبوة .

وَقَصْرُ التَّعْيِينِ أَعْمٌ .

القلب تنافى الوصفين ، وعلى المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (١) [وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقربته من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

- (١) ليس عَارُ أَنْ يُقَالَ فَقِيرٌ إِنَّمَا الْعَارُ أَنْ يُقَالَ بِخِلْ
 - (٢) فَإِنْ كَانَ فِي لَبْسٍ الْفَقْرُ شَرَفٌ لَهُ فَمَا السَّيْفُ إِلَّا غَدَهُ وَالْحَمَّالُ
 - (٣) وَإِنَّمَا الْأَمُّ الْأَخْلَاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمْ ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا
- القصر في الأول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيق ادعائي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى .
- (٢) وَاللَّهُ مَا بَلَغْتَ بِنَوَالِغِ الْغَرْبِ أُنَى إِلَّا بَنِيَّاتٍ هُنَاكَ صِحَاح
- (٣) إِنَّمَا تَحْسَنُ الرِّيَاضُ إِذَا ضَحَكْتَ فِي خِلَالِهَا الْأَنْوَارُ

وَلَقَصَّرَ طَرُقَ - مِنْهَا الْعُطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهٖ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَازِيدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَاعِدًا
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

[وللقصر طرق] والمذكور هنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [منها العطف كقولك في قصره] أي قصر الموصوف على الصفة [إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو مازيد كاتباً بل شاعر (٢) مثل بمثلين : أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثاني بالعكس] وقلباً - زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قاعد بل قائم] فإن قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعراً بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فإن قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفي قصرها] أي قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعراً بل زيد] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطالان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الأفراد صالحاً للقلب لاشتراط عدم التنافي في الأفراد وَتَحَقُّقُ التَّنَافِي فِي

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ، ومثل الادماتين في إفادة القصر لكن ، كقول الشاعر :

إِنِ الْجَدِيدَيْنِ فِي طَوْلٍ اخْتَلَفَ هُمَا لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسِدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - نَمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضْمِنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفْسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَمَلُكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ] قلبا [مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَفِي قَصْرِهَا] إفرادا وقلبا [مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ] والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ] قلبا [إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَفِي قَصْرِهَا] إفرادا وقلبا [إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ] وفي دلائل الاعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فُرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليسا مترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معنى وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .



بِالنَّصْبِ مَعْنَاهُ مَا يَذْكُرُ بَعْدَهُ وَنَفِي مَا سِوَاهُ ،
بِالنَّصْبِ مَعْنَاهُ مَا يَذْكُرُ بَعْدَهُ وَنَفِي مَا سِوَاهُ ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم [إلا الميتة ، و] هذا المعنى [هو المطابق لقراءة الرفع] لما مر ، أى رفع الميتة ، وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت (حَرَّمَ) مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة ورفقها و (حَرَّمَ) مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير الكواشي ، فعلى القراءة الأولى - ما - فى إنما كَأَنَّهُ ، إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبراً ، إذ لا يصح ارتفاعها بحَرَّمَ المبني للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر [لما مر] فى تعريف المسند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد قصر الانطلاق على زيد ، فإذا كان إنما متضمنًا معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميتة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تكن مطابقة لما لا فادتها القصر ، فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ، ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميتة - رفعاً ونصباً ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رَفَعَ الميتة وحَرَّمَ مبنيًا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كَأَنَّهُ - أى ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة ، أى إن الذى حَرَّمَ عليكم هو الميتة ، ويرجح هذا ببقاء إنَّ عاملة على ما هو أصلها ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة ، مع أن الزجاج اختار أنها كَأَنَّهُ [ولقول النحاة (١) إنما لا يثبت ما يذكّر بعده ونفى ما سواه] أى سوي ما يذكّر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما زيد قائم - فهو لا يثبت قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ .

نحو - إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ - فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
[ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع إِنَّمَا ، نحو - إِنَّمَا يَقُومُ أَنَا - فان الانفصال إِنَّمَا
يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أَنَا ، فيقع
بين الضمير وطامله فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من
يُسْتَشْهِدُ بِشِعْرِهِ ، ولهذا صرح باسمه فقال [قَالَ الْفَرَزْدَقُ : أَنَا الذَّائِدُ] من الذُّودِ وهو
الطرد [الْحَامِي الذَّمَّارَ] أي العهد ، وفي الأساس - هو الْحَامِي الذَّمَّارَ - إذا حَمَى ما لو لم
يَحْمِهِ لَيْمٌ وَعَنْقَمٌ مِنْ حِمَاؤِهِ وَحَرِيْمِهِ [وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي] لما كان
غرضه أن يخص الْمُدَافِعَ لا الْمُدَافَعَةَ عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وَإِنَّمَا أَدَافِعُ
عَنْ أَحْسَابِهِمْ - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس
بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إِنَّمَا
أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا - على أن يكون - أَنَا تَأْكِيدًا ، وليست ما هو صولة اسم إن وَأَنَا
خيرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ومنها التقديم] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخير على المبتدأ أو المفعولات
على الفعل [كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] أي قصر الموصوف [تَمِيحِي أَنَا] كان الانسب ذكر
المثالين ، لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم
يصلح لقصر القلب بل للافراد [وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ] [أفرادا . أو قلبا أو
(١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما لغير العاقل . وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو
أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أَنَا أَوْ مِثْلِي) .

وَهَذِهِ الطَّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِهِ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ،

تعييناً بحسب اعتقاد المخاطب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع] أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) بِكَ اجْتَمَعَ الْمَلِكُ الْمُبْدُؤُ شَمْلُهُ وَضُمْتُ قَوَاصٍ مِنْهُ بَعْدَ قَوَاصٍ

(٣) وما السيف إلا آية الملك في الوري ولا الأمر إلا للذي يتغلب

القصر في الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا

(٢) وَإِنِّي رَأَيْتُ الْوَسْمَ فِي خُطِّ النَّفَى هُوَ الْوَسْمُ لَأَمَّا كَانَ فِي الشَّعْرِ وَالْجِلْدِ

(٣) وَإِنَّمَا الْمَرْءُ حَدِيثٌ بَعْدَهُ فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَصَى

(١) فدلالتها على القصر وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال القصر من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَأَمْرٍ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً
الْإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ
النَّحْوَ وَعَمْرُو بْنُ بَكْرٍ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لِأَخِيهِ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالتَّنْفِي لَا يُجَامِعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا إِلَّا
يَكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[وَالْأَصْلُ] أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل [في الأول] أي
طريق العطف [النص على المثبت والمنفى كَأَمْرٍ ، فَلَا يُتْرَكُ] النص عليهما [إِلَّا كَرَاهَةً
الْإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعَرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ
وَعَمْرُو بْنُ بَكْرٍ - فَتَقُولُ فِيهِمَا] أي في هذين المقامين [زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لِأَخِيهِ] أما في الأول
فمعناه لأخيه النحو ، أي لا الصرف ولا العروض ، وأما في الثاني فمعناه لأخيه زيد ،
أي لا عمرو ولا بكر ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبَيَّنَّ هُوَ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا
بِالْفَائِيَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ لَا فِي - لِأَخِيهِ - لَيْسَتْ عَاطِفَةً بَلْ لِنَفِي الْجِنْسِ (٢).
[أَوْ نَحْوَهُ] أي نحو - لا غير - مثل - لا مَسَوَاهُ ، وَلَا مِنْ عَدَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
[وَ] الْأَصْلُ [فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ] دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

[وَالتَّنْفِي] أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن التني بلا العاطفة [لَا يُجَامِعُ
الثَّانِي] أَيْ أَخَى التَّنْفِي وَالِاسْتِنَاءُ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لِأَنَّ كَلَامَ الْبَلْغَاءِ [لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ لَا يَكُونُ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [مَنْفِيًّا
قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا] مِنْ أَدَوَاتِ التَّنْفِي ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ تَنْفِيَّهَا مَا أَوْجِبَتْهُ الْمَبْنُوعَةُ .
(١) - أي قبل وبعد ، والغاية في الحقيقة المضاف إليه المحذوف ، ولكنها لما ثابتت
عنه بعد حذفه سميت غاية (٢) وهي مع هذا تفيد التقصير أيضا ، لِأَنَّ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا غَيْرَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى التَّنْفِي وَالِاسْتِنَاءِ .

وَيَجْمَعُ الْأَخِيرِينَ ، فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيعِي لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَمَا يَقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيَةِ لَا عَمْرُو -

لَا لِأَنَّ تَعْيِيدَ بَهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّنَازُعُ ، حَتَّى
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٌ وَلَا مُضْطَجِعٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدَ فَقَدْ
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مُنْفَى قَبْلُهَا بِمَا النَّافِيَةُ ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بغيرها - بِمَعْنَى مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَفْتَاحِ ، وَفَائِدَتُهُ
الْإِحْتِرَازُ حَتَّى إِذَا كَانَ مُنْفِيًا بَفَحْوَى الْكَلَامِ ، أَوْ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمَاعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،
دَلِيلًا سَجِيحًا فِي - إِنَّمَا - لَا يَقَالُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،
نَحْوُ - جَاءَنِي الرَّجُلُ لَا النِّسَاءَ لَا هُنْدَ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لِدَلَالَةِ الْمُشْخَصِ ، أَيْ بغيرِ
الْأَعَاطِفَةِ الَّتِي نَفَى بِهَا ذَلِكَ الْمُنْفَى (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَجْتَنِعُ نَفْيَهُ قَبْلُهَا ، لِأَمْتِنَاعِ أَنْ يَنْفِي
شَيْئًا بِلَا قَبْلِ الْإِتْيَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ أَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ - فَإِنْ
الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ [وَيَجْمَعُ] أَيْ النَّفْيُ
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْأَخِيرِينَ] أَيْ [إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمُ] فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيعِي لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِينِي
لَا عَمْرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا [أَيْ فِي الْأَخِيرِينَ] غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ [كَمَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مُنْفِيًا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا] كَمَا يَقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ
عَنِ الْحِجْيَةِ لَا عَمْرُو [فَائِدَةُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحِجْيَةِ عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بِلَا ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ بِإِجَابِ امْتِنَاعِ الْحِجْيَةِ عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِجَابِ ، وَالتَّشْبِيهِ
بِقَوْلِهِ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيَةِ لَا عَمْرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِيَّ لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لِأَنَّ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَلَّا يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يُشْمَلُ - لَا - الَّتِي
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هُنَا مُنْفِيًا بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّخَالَةَ عَلَيْهِمَا قَبْلَ الصَّرِيحِ بِهَا .
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنِ الْحِجْيَةِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْحِجْيَةِ عَنْهُ .

السَّكَاكِي : شَرَطُ جَمَاعَتِهِ الثَّالِثَ إِلَّا يَكُونُ الْوَصْفُ مَخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -
إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسَنُ فِي الْمَخْتَصِّ كَمَا تَحْسَنُ فِي
غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ
وَيُشْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ ،

جهة أن النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني ، كما في - إنما أنا تيمى لا قيسى - إذ
لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن المجيء - على نفي امتناع مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا -
قال [السكاكي : شرط جماعته] أي جماعة النفي بلا العاطفة [الثالث] أي [إنما
] ألا يكون الوصف مختصا بالموصوف [ليحصل الفائدة] نَحْوُ - إنما يستجيب الذين
يسمعون [فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا
من يسمع ويعقل - بخلاف - إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس بما يختص بزيد -
وقال الشيخ [عبد القاهر : لا تحسن] جماعته الثالث [في] الوصف [المختص] كما تحسن
في غيره ، وهذا أقرب [إلى الصواب] ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتأكيد .

[وأصل الثاني] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء
[أن يكون ما استعمل له] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [مما يجهله
المخاطب ويشكره بخلاف الثالث] أي [إنما] ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا يشكره ، كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ، وفيه
بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوِّبا بخطأ لم يصح القصص ،
بل لا يفيد الكلام سوي لازم الحكم (١) وجوابه أن هراذه أن [إنما يكون الخبر من
شأنه ألا يجهله المخاطب ولا يشكره] ، حتى أن إنكاره يزول بأدق تنبيه لعدم إصراره
(١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالمتكلم .

كَقَوْلِكَ لَصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ مُصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنَزَلَةَ الْمَجْهُولِ لِأَعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الْثَانِي إِفْرَادًا نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنَزَلَةَ انْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لِاعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرُّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد - ما هو إلا زيد - اذا اعتقده غيره] أي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد [مصرا] على هذا الاعتقاد .

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لأعتبار مناسب فيستعمل له] أي لذلك المعلوم [الثاني] أي النفي والاستثناء [أفراد] أي حال كونه قصر أفراد [نحو - وما محمد إلا رسول - أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك] فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عاقلين يكونون مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما [نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أي الهلاك ، فاستعمل له النفي والاستثناء ، والاعتبار المناسِبُ هنا هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم [أو قلبا] عطف على قوله - [أفراد] نحو - [إن أنتم إلا بشر مثلنا] فالمخاطبون وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين [لاعتقاد القائلين] وهم الكفار [أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة] فزولم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسداً من التنافي بين الرسالة والبشرية ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا - [إن أنتم إلا بشر مثلنا - أي

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيُعْتَرِجَ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيَّتُهُ
لَا تَسْلِيمَ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَقْرُبُهُ
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مظهر سؤال
وهو أن القائمين قد ادعوا التناهي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا - إن نحن إلا بشر
مثلكم - فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول
الرسول الْمُخَاطَبِينَ [إن نحن إلا بشر مثلكم - من باب مجاراة الخصم] وإرخاء العنان
اليه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم - من العَثَارِ - وهو الزَلَّةُ ، وإنما بفعل ذلك
[حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكانهم
قالوا - إن ما ادعيت من كوننا بشرا فحق لا ننكره ، ولكن هذا لا ينافي أن يَمُنَّ اللهُ
تعالى علينا بالرسالة ، فلم هذا أثبتوا البشرية لأنفسهم ، وأما إثباتها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم [وكقولك] عَطَفَ على قوله - كقولك لصاحبك -
وهذا مثال لا يصلح إنما (١) أى الاصل فى إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك [إنما هو أخوك - لمن يعلم ذلك ويقربه وأنت تريد أن ترفقه عليه] أى أن تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقاً على أخيه ، والاولى بناءً على ما ذكرنا (٢) أن يكون هذا
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

(١) أى بناءً على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الاصل فى إنما أن تستعمل
فيا هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .
(٢) من أن إنما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا ينكره .

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث نحو - إنما نحن مصلحون - ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكدا بما ترى . ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها الحكايات معاً ، وأحسن مواقعها التعريض ، نحو - إنما يتذكر أولوا الألباب - فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر منهم كطمعه منها .

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

[وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث] أى [إنما] [نحو] قوله تعالى حكاية عن اليهود [إنما نحن مصلحون] ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه ألا يجله المخاطب ولا ينكره [ولذلك جاء - ألا إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكدا بما ترى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التثنية الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ، ثم التأكيد بأن ، ثم تعقيقه بما يدل على التفريع والتويخ ، وهو قوله - ولكن لا يشعرون .

[ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها] أى من [إنما] [الحكايات] أعنى الاثبات للمذكور والنفي عما عداه [معاً] بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي ، نحو - زيد قائم لا قاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائماً بل قاعداً [وأحسن مواقعها] أى مواقع [إنما] [التعريض ، نحو - إنما يتذكر أولوا الألباب - فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر] أى التناول [منهم كطمعه منها] أى كطمع النظر من البهايم .

[ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل ،] نحو

- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِيِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ
الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقُلْ تَقْدِيمُهُمَا بِجَاهِلِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضِرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضِرَبَ إِلَّا
زَيْدٌ عَمْرًا - لِإِسْتِزَامِهِ قَصَرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا [كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ - مَاضِرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وَمَا ضَرَبَ
عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ - وَالْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ - مَا أُعْطِيَ زَيْدٌ إِلَّا دَرْهَمًا ، وَمَا أُعْطِيَ دَرْهَمًا إِلَّا
زَيْدًا - وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ] فَفِيِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ [.
حَتَّى لَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى الْفَاعِلِ قِيلَ - مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ - وَلَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى
الْمَفْعُولِ قِيلَ - مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا - وَمَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ مِثْلًا قَصْرُ
الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَوَاقِ ، فَيَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ
إِلَى قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، أَوْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ (١) وَيَكُونُ حَقِيقَةً ،
وغير حَقِيقَةٍ ، [فِرَادًا ، وَقَلْبًا ، وَتَعْيِينًا ، وَلَا يَخْفَى اِعْتِبَارُ ذَلِكَ] وَقُلْ [أَى جَازٍ عَلَى قَلَّةِ
[تَقْدِيمُهُمَا] أَى تَقْدِيمِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَأَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ حَالِ كَوْنِهِمَا [بِجَاهِلِهِمَا]
وَهُوَ أَنَّ بِلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ الْأَدَاةَ] نَحْوُ - مَاضِرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ [فِى قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى
الْمَفْعُولِ] وَمَاضِرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا [فِى قَصْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا قَالَ - بِجَاهِلِهِمَا -
احْتِرَازًا عَنْ تَقْدِيمِهِمَا مَعَ إِزَالَتِهِمَا عَنْ حَالِهِمَا ، أَنَّ تَوَخُّرَ الْأَدَاةِ عَنِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ ،
كَقَوْلِكَ فِى - مَاضِرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا (مَاضِرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ) فَانْه لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ
مِنْ اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَانْعِكَاسِ الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا قُلْ تَقْدِيمُهُمَا بِجَاهِلِهِمَا [لِإِسْتِزَامِهِ قَصْرُ
الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا] لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَقْصُورَةَ عَلَى الْفَاعِلِ مِثْلًا هِيَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ عَلَى الْمَفْعُولِ
لَا مُطْلَقَ الْفِعْلِ ، فَلَا يَتِمُّ الْمَقْصُورُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فَلَا يَحْسُنُ قَصْرُهُ ، وَعَلَى هَذَا

(١) وَهَذَا عَلَى مَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ نَفْسَهُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَفْعُولِ وَهَكَذَا .

ووجه الجميع أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى منه عام
مناسب للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أوجب منه شيء بالآ جاء القصر.
وفي إنما يؤخر المقصور عليه، نقول - إنما ضرب زيد عمراً - ولا يجوز
تقديمه على غيره للاباس.

فقس، وإنما جاز على قلة نظراً إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر
[ووجه الجميع] أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك [أن النفي في الاستثناء المفرغ] الذي حذف منه المستثنى
منه وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل [يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه] لأن إلا
للإخراج والإخراج يقتضي تحرجاً منه [عام] ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج
[مناسب للمستثنى في جنسه (١)] بأن يقدر في نحو - ماضرب لإزيد (ماضرب أحد)
وفي نحو - ما كسوته لإجبة (ما كسوته لباساً) وفي نحو - ماجاني إلا راكبا (ماجاني
كأننا على حال من الأحوال) وفي نحو - ما سرت إلا يوم الجمعة (ما سرت وقتاً من
الأوقات) وعلى هذا القياس [و] في [صفته] يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو
ذلك، وإذا كان النفي متوجهاً إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
[فإذا أوجب منه] أي من ذلك المقدر [شيء بالآ جاء القصر] ضرورة بقاء ماعده على
صفة الانتفاء.

[وفي إنما يؤخر المقصور عليه، نقول - إنما ضرب زيد عمراً] فيكون التقيد الأخير
بمثلة الواقع بعد إلا، فيكون هو المقصور عليه [ولا يجوز تقديمه] أي تقديم المقصور
عليه بانما [على غيره للاباس] كما إذا قلنا في - إنما ضرب زيد عمراً (إنما ضرب عمراً
(١) أي في كونه جنساً له، لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه، وليس المراد أنه

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع جماعة لا .

الانشاء

إِنْ كَانَ طَلِبًا اسْتَدْعَى مَطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَدْ طَلَّبَ ،

زيد (بخلاف النفي والاستثناء فإنه لا إلباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر ، وهما ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنان .
[وغير كالا في إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا [و] في [امتناع جماعة لا] العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد هنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم - فالانشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء [إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب]
مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وَأَنوَاعُهُ كَثِيرَةٌ - مِنْهَا التَّمْنَى ، وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ [إمكان التَّمْنَى] ، يَقُولُ - لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِلَ ، نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ - حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُ ، وَيَلُو ، نَحْوُ - لَوْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي - بِالنَّصَبِ -

لامتناع طلب الحاصل ، فلو اسْتَعْمَلَ صَيَغُ الطَّلَبِ لِمَطْلُوبٍ حَاصِلٍ اِمْتَنَعَ [إجراؤها على معانيها الحقيقية] ، وَيَتَوَلَدُ مِنْهَا بِحَسَبِ الْقَرَأَنِ مَا يَنْاسِبُ الْمَقَامَ (١) [وَأَنوَاعُهُ] أى الطَّلَبِ [كَثِيرَةٌ - مِنْهَا]

[التَّمْنَى]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [واللفظ الموضوع له-ليت-ولا يشترط-إمكان التمني]-[بخلاف التَّوَجَّى] يقول-ليت الشباب يعود-ولا تقول لعله يعود،[لكن] إذا كان التمني يمكننا يجب ألا يكون لك توقع وطاعة في وقوعه ، وإلا صار ترجياً [وقد يَتَمَنَّى بِهِلَ نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ - حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُ] لَأنه حينئذٍ يَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الِاسْتِغْنَاءِ لِحَاصِلِ الْجُزْمِ بِانْتِفَائِهِ ، وَالتَّكْنِةُ فِي التَّمْنَى بِهِلَ وَالْعُدُولُ عَنْ لَيْتَ هِيَ إِبْرَازُ التَّمْنَى لِكَمَالِ الْعُنَايَةِ بِهِ فِي صُورَةِ الْمُمْكِنِ (٣) الَّذِي لَا جُزْمَ بِانْتِفَائِهِ [و] قَدْ يَتَمَنَّى [بَلُو نَحْوُ - لَوْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي بِالنَّصَبِ] عَلَى تَقْدِيرِ - فَأَنْ تُحَدِّثَنِي - فَإِنَّ النَّصَبَ قَرِيبَةٌ عَلَى أَنَّ لَيْسَتْ عَلَى أَصْلِهَا ، إِذْ لَا يَنْصَبُ الْمُضَارِعَ بَعْدَهَا بِإِضَارِائِهِ ، وَإِنَّمَا يَضُمُّ بَعْدَ

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ، لِإِمْنِهَا حَاصِلَةٌ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ هَذَا الطَّلَبِ (٢) أَيْ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الطَّلَعِ فِي حَصُولِهِ لِيُخْرِجَ الْأَمْرَ (٣) أَي نَصًّا ، أَمَا لَيْتَ فَتَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ فِي الْمُسْتَحِيلِ .

السَّكَايُ : كَانَتْ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَقْلَبُ هَاءُ هَمْزَةٍ ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضَمُّنِيهِمَا مَعْنَى التَّمْنَى ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [السكاي : كَانَتْ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ هَلَا ، وَالْأَقْلَبُ هَاءُ هَمْزَةٍ ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا ، مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا] خبر كَانَتْ ، أى كَانَتْهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ هَلْ وَلَوْ اللَّتَيْنِ لِلتَّمْنَى حَالُ كَوْنِهِمَا [مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ لَا وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضَمُّنِيهِمَا] عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ - مُرَكَّبَتَيْنِ ، وَالتَّضَمُّنُ جَعَلَ الشَّيْءَ فِي ضِمْنِ الشَّيْءِ . تقول - ضَمَنْتُ الْكِتَابَ كَذَا كَذَا بَابًا - إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَضَمِّنًا لِتِلْكَ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ وَالْإِزَامَةِ هُوَ جَعْلُ هَلْ وَلَوْ مُتَضَمِّنَيْنِ [مَعْنَى التَّمْنَى]

تطبيقات على التمني :

- (١) لَيْتَ الْكَوَاكِبُ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدَحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي
 - (٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
- ليت في البيت الأول للتمنى ، وهو معناها الحقيقي ، وهل في البيت الثاني للتمنى ، والغرض منه إظهار التمنى في صورة الممكن لجمال العناية به ، ولعل فيه للتمنى ، والغرض منه إظهار بُعد المرجو عن الحصول .

أمثلة أخرى :

- (١) فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُتَيْبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَى زِيرٍ
- (٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

لَيَتَوَلَدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْذِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ
التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَمَعَّى بِلَعْلٍ فَيُعْطِي حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعْلَى
أَحْجَ فَاذْوَركَ - بِالنَّصْبِ ، لِبَعْدِ الْمَرْجُو عَنْ الْحُصُولِ .
وَمِنْهَا الْأَسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

لَيَتَوَلَدَ [علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس لإفادة التمني بل
أن يتولد [منه] أى من معنى التمني المتضمنتين هما إياه] في الماضي التنديم ، نحو - هلا
أكرمت زيدا [أو - لوما أكرمته - علي معنى - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما
على ترك الأكرام] وفي المضارع التحضيض ، نحو - هلا تقوم [ولو ما تقوم - على معنى -
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه على القيام] والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي
لكنه حاصل كلامه ، وقوله - لتضمينهما - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى
التمنى مفعوله الثاني ، ووقع في بعض النسخ - لتضمينهما - على لفظ التفعّل ، وهو
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ - كأن لعدم القطع بذلك [وقد
يتمعى بلعل فيعطى حكم ليت] وينصب في جوازه المضارع على [ضار أن] نحو - لعل
أحج فاذورك - بالنصب لبعء المرجو عن الحصول [وبهذا يشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعة في وقوعها ، فيتولد منه معنى التمني .
[ومنها] أى من أنواع الطلب .

[الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو
لأ وقوعها فحصولها هو التصديق ولأ فهو التصور [والألفاظ الموضوعة له - الهمزة ،

وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأبان ،
فالمهزة لطلب التصديق كقولك - أقام زيد ، وأز يد قائم - أو التصور كقولك -
أدبس فى الاناء أم عسل ، وأنى الخاية دبسك أم فى الزق - ولهذا لم يقبح - أزيد
قام ، وأعمرا عرفت - والمستول عنه بها هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا

وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأبان - فالمهزة
لطلب التصديق [أى اقتياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين] كقولك -
أقام زيد [فى الجملة الفعلية] وأزيد قائم [فى الجملة الاسمية] أو [لطلب] التصور [أى
إدراك غير النسبة (١)] كقولك [فى طلب تصور المسند إليه] أدبس فى الاناء أم
عسل [عالما بحصول شئ فى الاناء طالبا لتعيينه] و [فى طلب تصور المسند] أنى
الخابية دبسك أم فى الزق [عالما بكون الدبس فى واحد من الخاية والزق طالبا لتعيين
ذلك] ولهذا [أى ولجئ. المهزة لطلب التصور] لم يقبح [فى تصور الفاعل] أزيد
قام [كما قبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [أعمرا عرفت] كما قبح -
هل عمرا عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرا عرفت - لافى - أزيد قام -
فليتأمل (٣) [والمستول عنه بها] أى بالمهزة [هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا]

(١) جعل المهزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الامر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المسند إليه ،
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولا منه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو
المفعول لا عن الفعل (٣) أما ظهر ذلك فى الاول دون الثانى لأن تقديم المنصوب
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزَيْدًا ضَرَبْتَ .
 وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسِبَ ، نَعُوْ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرُو قَاعَدٌ -
 وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُو - وَقَبِجٌ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
 يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ،
 وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب
 تصور المستند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه ضَرَبَ
 أو إكْرَمَ [والفاعل في أَأَنْتَ ضَرَبْتَ] إذا كان الشك في الضارب [والمفعول في -
 أَزَيْدًا ضَرَبْتَ] إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس سائر الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[وهل لطلب التصديق فحسب] وتدخل على الجملتين [نَعُوْ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ
 عَمِرُو قَاعَدٌ] إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرُو
 [ولهذا] أي ولاختصاصها بطلب التصديق [امتنع - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُو] لأن وقوع
 المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم
 بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ولو قات - هَلْ زَيْدٌ قَامَ -
 بدون - أَمْ عَمِرُو - لقبج ولا يمتنع لما سيجيء [و] لهذا أيضا [قبج - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ -
 لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل] فيكون هل لطلب حصول الحاصل
 وهو محال ، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون - زَيْدًا - مفعول فعل محذوف (٢) أو
 يكون التقديم مجرد الاهتمام لا للتخصيص ، لكن ذلك خلاف الظاهر [دون هل .

ولكن هذا لا يمنع قبج - هل زيد قام - لما سيأتي من أن هل لا يليها إلا الفعل غالبا .
 (١) ويكون مفعول المذكور محذوفا ، والتقدير - هل ضربت زيدا ضربه .

زَيْدًا ضَرَبْتُهُ - لَجَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَاكِي قَبِيحًا - هَلْ رَجُلٌ
عُرِفَ - لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ الْإِيقَاعُ - هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ - وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قَبِيحُهُمَا بِأَنَّهُ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكَ الِهْمَزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ
تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تُضْرَبُ زَيْدًا

زيدا ضربته [فانه لا يقيح] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [أى هل ضربت
زيدا ضربته] وجعل السكاكي قبيح [أى لان التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الاصل - عُرِفَ
رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ - بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي - عُرِفَ - قَدَمَ لِلتَّخْصِيسِ] وَيَلْزَمُهُ [أى
السكاكي] [أَلَا يَقِيحُ - هَلْ - زَيْدٌ عُرِفَ] لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَظْهَرِ الْمَعْرُوفِ لَيْسَ لِلتَّخْصِيسِ
عِنْدَهُ ، حَتَّى يَسْتَدْعِيَ حَصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، مَعَ أَنَّهُ قَبِيحٌ بِاجْمَاعِ النَّحَاةِ ، وَفِيهِ
نَظَرٌ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الزُّوْمِ مَنُوعٌ لَجَوَازِ أَنْ يَقِيحَ لَعَلَّةٌ أُخْرَى (٢) [وَعَلَّلَ غَيْرُهُ]
أَيِ غَيْرِ السَّكَاكِي [قَبِيحُهُمَا] أَيِ قَبِيحٌ - هَلْ رَجُلٌ عُرِفَ ، وَهَلْ زَيْدٌ عُرِفَ [بِأَنَّهُ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ] وَأَصْلُهُ أَهْلٌ [وَتَرَكَ الِهْمَزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ]
فَأَقِيَمْتُ هِيَ مَقَامَ الِهْمَزَةِ وَتَطَفَّلْتُ عَلَيْهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ مِنْ بَحْرَاصِ الْأَفْعَالِ ،
فَكَذَا مَا هِيَ بِمَعْنَاهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقِيحَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ - لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَرَ الْفِعْلَ فِي حَيْزِهَا
ذَهَلَتْ عَنْهُ وَتَسَلَّتْ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا رَأَتْهَا فَانْهَازَتْ تَذَكَّرْتَ الْعِبَادَ ، وَحَنَّتْ إِلَى الْأَلْفِ
الْمَأْلُوفِ ، فَلَمْ تَرْضَ بِإِفْرَاقِ الْأَسْمِ بَيْنَهُمَا [وَهِيَ] أَيِ هَلْ [تَخْصِصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ]
بِحَكْمِ الْوَضْعِ كَالسَّيْنِ وَسُوفَ [فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تُضْرَبُ زَيْدًا] فِي أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ وَأَعْمَا

(١) أَيِ جَوَازِ رَاجِعًا بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ (٢) وَهِيَ كَوْنُ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ عَلَى
مَا سَيَأْتِي .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفاً (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أنضرب زيدا وهو أخوك] قَصْدًا لِمِإِنْكَارِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي الْحَالِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ هَلْ تَخْصُصُ الْمَضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، فَلَا تَصْلُحُ لِإِنْكَارِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي الْحَالِ ، بِخِلَافِ الْهَمْزَةِ فَانْهَا تَصْلُحُ لِإِنْكَارِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي الْحَالِ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَخْصُصَةً لِلْمَضَارِعِ بِالِاسْتِقْبَالِ ، وَقَوْلُنَا - فِي أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ وَاقِعًا فِي الْحَالِ - لِيَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْإِمْتِنَاعَ جَارٍ فِي كُلِّ مَا يَوْجَدُ فِيهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ لِإِنْكَارِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي الْحَالِ ، سَوَاءً حَمَلَ ذَلِكَ الْمَضَارِعَ فِي جُمْلَةٍ حَالِيَّةٍ كَقَوْلِكَ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ - أَوْ لَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وَكَقَوْلِكَ - أَتَوَدَّى أَبَاكَ ، وَآتَنَّمُ الْأَمِيرَ - فَلَا يَصِحُّ وَقُوعُ هَلْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَمِنْ الْعَجَائِبِ مَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ فِي شَرْحِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْإِمْتِنَاعَ بِسَبَبِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِالْحَالِ وَإِعْمَالُهُ فِيهَا ، وَلِعَمْرَى إِنَّ هَذِهِ فَرِيَّةٌ مَا فِيهَا هَرِيَّةٌ ، إِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّحَاةِ إِمْتِنَاعٌ مِثْلُ - سَيَجِيءُ زَيْدٌ وَاجِبًا ، وَسَأَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ بَيْنَ يَدَيِ الْأَمِيرِ - كَيْفَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (وَلَمَّا يُؤْخَرُوهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) وَفِي الْحَمَاسَةِ :

« سَأَغْشَى عَنِّي الْعَارَ بِالسِّيفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا (٢) »

وَأَمْثَالُ هَذِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصِيَ ، وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَ النَّحَاةِ إِنَّهُ

(١) لِأَنَّ التَّبَادُرَ أَنَّ الْأَخُوَّةَ فِي الْحَالِ ، فَيَكُونُ الضَّرْبُ مِثْلَهَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ اتِّحَادُ زَمَنِ الْمَقِيدِ وَقِيدِهِ (٢) هُوَ لِسَعْدِ بْنِ نَاشِبٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ ، وَجَالِبًا حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ سَاغَمِلٍ وَهُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِشْهَادِ ، لِأَنَّ عَامِلَ الْحَالِ فَعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ لِإِقْرَانِهِ بِالسَّيْنِ ، وَقَضَاءُ اللَّهِ بِالْفِعْلِ فَاعِلٌ - جَالِبًا .

وَلَا خِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَهَا الْمُضَارِعَ بِالْاِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدٌ اُخْتِصَاصٍ
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَعَلَّ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ
الشُّكْرِ مِنْ - فَعَلَّ تَشْكُرُونَ ، وَقَعَلَّ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضٍ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتتأق الحال والاستقبال بحسب الظاهر
علي ماسنذكره (١) حتى لا يجوز - يأتيني زيد سيركب ، أو لن يركب - فهم منه أنه يجب
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل - هل تضرب ،
وستضرب ، ولن تضرب - بالحال ، وأورد هذا المقال دليلاً على مادداه ، ولم ينظر في
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[ولا اختصاص التصديق بها] أي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
يجبها لغير التصديق كما ذكر فيا سبق [وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانياً أظهر] وما موصولة ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانياً ،
خبر الكون ، أي بالشئ الذي زمانيته أظهر [كالفعل] فإن الزمان جزء من مفهومه ،

بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ، أما اقتضاء تخصيصها المضارع
بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط
لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، والثبني والاثبات إنما يتوجهان إلى
المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء . ولهذا [أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل] كان - فَعَلَّ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ -
أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ - فَعَلَّ تَشْكُرُونَ ، وَقَعَلَّ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ [مع أنه مؤكَّد
بالتكرير ، لأن - أَنْتُمْ - فاعل لفعل محذوف (٢) [لأن إبراز ما سَيَتَجَدَّدُ في معرض

(١) في بحث الحال من باب الفصل والوصل (٢) والاصل - فَعَلَّ تَشْكُرُونَ
تَشْكُرُونَ - فمحذوف الفعل الأول فانفصل ضميره .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله ، ومن - أفانتم شاكرون - وإن كان للثبوت ، لأن هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على ذلك ، ولهذا لا يحسن - هل زيد منطلق - إلا من البليغ .

وهي قسمان : بسيطة ، وهي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا - هل الحركة موجودة - ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا - هل الحركة دائمة .

الثابت أدل على كمال العناية بحصوله (١) [من إبقائه على أصله ، كما في - هل تشكرون ، وفعل أنتم تشكرون - لأن هل في - هل تشكرون ، وهل أنتم تشكرون - على أصلها ، لسكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الأول ، وتقديرا في الثاني] [و] فعل أنتم شاكرون - أدل على طلب الشكر [من - أفانتم شاكرون] أيضا [وإن كان للثبوت باعتبار] كَوْن الجملة اسمية [لأن هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها] أي ترك الفعل مع هل [أدل على ذلك] أي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [ولهذا] أي ولأن هل ادعى للفعل من الهمزة [لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ] لأنه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الموجود .

[وهي] أي هل [قسمان : بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء] أو لا وجوده [كقولنا - هل الحركة موجودة] أو لا موجودة [ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء] أو لا وجوده له [كقولنا - هل الحركة دائمة] أو لا دائمة ، فان المطلوب وجود البرهان للحركة أو لا وجوده لها ، وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود وفي

(١) وهو من باب تزييح الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبُ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطَلَّبُ بِمَا شَرَحَ الْأِسْمَ ، كَقَوْلِنَا -
مَالْعِنَقَاءُ - أَوْ مَاهِيَةِ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلُ الْبَسِيطَةِ فِي التَّرْتِيبِ
بَيْنَهُمَا .

الأولى شيء واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى ، وهى بسيطة بالنسبة إليها .
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك في أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -
مالعنقا] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر [أوماهية
المسمى] أى حقيقته التى هو بها هو [كقولنا ما الحركة] أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ،
فيجاب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما] أى بين ما أتى لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية ، معنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطَلَّبَ أَوَّلًا شرح الاسم ،
ثم وجود المفهوم في نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فإن كل من خوطب باسم
فهم فهما ما ، ووقف على الشيء الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالما باللغة ، وأما الحد
فلا يقف عليه إلا المتراض بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفومات ،
فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفومات ، فلا حدود
لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات
(١) الشيء الواحد هو الحركة ، والثيثنان هما الحركة والدوام .
(٢) الحدود الحقيقية هى التى تدل على الحقائق ، والاسمية هى التى تدل على
المفومات الاجمالية .

وَبَيْنَ الْعَارِضِ الْمُشْخَصِ لِذِي الْعِلْمِ ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَاكِيُّ :
يَسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَىْ أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زِيدُ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،
وَبَيْنَ عَنِ الْجِنْسِ مَنْ ذَوَى الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيْ أَبْشَرُ هُوَ أَمْ مَلَكٌ
أَمْ جَنِّي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها، صارت
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[و] يطلب [بين العارض المشخص] أى الأمر الذى يعرض [لذى العلم] فيفيد
تخصيصه وتعيينه [كقولنا - من في الدار] فيجواب عنه يزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه .
[وقال السكاكي : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أى أى أجناس الأشياء
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -
ما الكلمة - أى أى أجناس الألفاظ هي ، وجوابه لفظ مفرد موضوع [أو عن
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و] يسأل [بين عن الجنس من
ذوى العلم ، تقول - من جبريل - أى أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر] إذ لانسلم

(١) المراد بها التراجم كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد
الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الأفراد
أو مختلفة مجتمعة أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو ، وهو النوع
والجنس والماهية التفصيلية والإجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكي يختص بالأمر الكلى ،
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كليا كان

ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما ، نحو - أى الفريقين خير مقاماً - أى نحن أم أصحاب محمد .

وبكم عن العدد ، نحو - سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة .
وبكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمى عن الزمان ، وبأين عن الزمان المستقبل ،

أنه للسؤال عن الجنس ، وأنه يصح فى جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال - ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخيصه .

[ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما] وهو مضمون ما أضيف إليه أى [نحو - أى الفريقين خير مقاماً - أى نحن أم أصحاب محمد] فالؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ، ومثل الكون أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين .

[و] يسأل [بكم عن العدد ، نحو - سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة] أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين ، فمن آية يميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعدي بين كم ويميزها كما ذكرنا فى الخبرية ، فكم هنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التفرع والتوبيخ (٢) [و] يسأل [وكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمى عن الزمان] ماضياً كان أو مستقبلاً (٣) [وبأين عن الزمان المستقبل ،

أو جزئياً (١) أى الكافرون أحوار اليهود (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .

(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضاً .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -
وَأَيُّ تَسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيُّ شَيْءٍ - وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ
أَيْنَ نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَأَيُّ تَسْتَعْمَلُ تَارَةً
بِمَعْنَى كَيْفَ [وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيُّ شَيْءٍ [أَيُّ عَلَى أَيُّ
حَالٍ وَمِنْ أَيُّ شَيْءٍ أَرَدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْتِيُّ مَوْضِعَ الْحَرْثِ ، وَلَمْ يَجِءْ - أَيُّ زَيْدٍ -
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ] وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا [أَيُّ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ
الَّذِي تَلْبَسُ بِهِ] ، وَقَوْلُهُ - تَسْتَعْمَلُ - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَشْرَكَاً بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَفِي الْآخَرِ عِجَازًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيْنَ - إِلَّا
أَنَّهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مَنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيُّ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُّ لَكَ هَذَا) أَيُّ مِنْ أَيُّ لَكَ ، أَيُّ مِنْ أَيْنَ عَلَى ذِكْرِهِ

بَعْضُ النِّحَاةِ .

[ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ] الِاسْتِفْهَامِيَّةَ [كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ] بِمَا يَنْبَغِي

(١) هُوَ لِلْمُدْرِكِ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا تَجْعَلُنِي لِابْنَةِ عُثْمٍ قَنًّا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيُّ

وَعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ، وَفَنَّا ضَرْبًا مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ
هَذَا فِي هِجَاةٍ طَامِلٍ زَكَاةٍ .

كالاستبطاء ، نحو - كم دعوتك - والتعجب ، نحو - مالى لا أرى الهدد -
والتنبيه على الضلال ، نحو - فإين تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسمى الأدب
- ألم أودب فلانا - إذا علم المخاطب ذلك ، والتقرير بإيلاء المقرر به الهمة كما
مر ، والانكار كذلك ، نحو - أغير الله تدعون ،

المقام بحسب معونة القرائن [كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى
لا أرى الهدد] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا باذنه ، فلما لم يصره
مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاءه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل
عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشاف : نظر سليمان الى مكان الهدد فلم يصره
فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسان ستره أو غير ذلك ، ثم
لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة
ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبيه على الضلال ، نحو - فإين
تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسمى الأدب - ألم أودب فلانا - إذا علم المخاطب
ذلك] وهو أنك أدبت فلانا ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال
[والتقرير] أى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإلجائه اليه [بإيلاء المقرر به
الهمة] أى بشرط أن يذكر بعد الهمة ما حمل المخاطب على الاقرار به [كما مر] فى
حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمة ، تقول - أضربت زيدا - فى تقريره
بالفعل - و - أنت ضربت - فى تقريره بالفعل ، و - أزيدا ضربت - فى تقريره
بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت ، فيقال - أضربت
زيدا بمعنى أنك ضربه أثبتة [والانكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أى بإيلاء
المتنكر الهمة ، كالفعل فى قوله :

أَغْيَرَ اللَّهُ أَخْذُ وَلِيًّا - وَمِنْهُ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ
إِنْكَارَ النَّفْيِ لَهُ وَنَفْيَ الْإِثْبَاتِ ، وَهَذَا مُرَادٌ مِنْ قَوْلِ إِنْ الْهَمْزَةُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ
أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلِإِنْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةَ أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا
ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا - لَمَنْ

« أَيْقَتَلْنِي وَالْمُشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى (أَنْتُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) والمفعول في قوله تعالى
[أَغْيَرَ اللَّهُ أَخْذُ وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجوز للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أي من يجيء الهمزة
للانكار نحو - [أليس الله بكاف عبده - أي الله كاف عبده لأن] إنكار النفي نفي له ونفي
النفي إثبات ، وهذا [المعنى] مراد من قال : الهمزة فيه للتقرير أي [لحل المخاطب
على الأقوال] [بما دخله النفي] وهو - الله كاف [لأن النفي] وهو - ليس الله بكاف -
فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرفُ الْمُخَاطَبُ
من ذلك الحكم إثباتاً أو نفياً ، وعليه قوله تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ) فالهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم ،
لأنه قد قال ذلك ، فافهم ، وقوله - والانكار كذلك - دلَّ على أن صورة إنكار
الفعل أن يَلِيَ الفعل الهمزة ، ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار
إليها بقوله [ولانكار الفعل صورة أخرى ، وهي نحو - أزيدا ضربت أم عمرا - لمن
(١) هو من قول امرئ القيس :

أَيْقَتَلْنِي وَالْمُشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَثَابِ أَغْوَالٍ

يُردّد الضرب بينهما ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -
أَعْصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،
نَحْوُ - أَتَعْصِي رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَأَصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ ،
أَوْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاكُمْ مَكُومًا - وَالتَّهْمُ ، نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ
مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرُ ، نَحْوُ - مِنْ هَذَا -

يُردّد الضرب بينهما [من غير أن يعتقد تعلُّقه بغيرهما (١)] فإذا أنكرت تعلُّقه بهما
فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [والآنكار إِمَّا لِلتَّوْبِخِ أَيْ مَا كَانَ
يَلْبِغِي أَنْ يَكُونَ] ذَلِكَ الْإِمْرَ الَّذِي كَانَ [نَحْوُ - أَعْصَيْتَ رَبَّكَ] فَإِنَّ الْعَصِيَانَ وَاقِعَ
لِسُكْنِهِ مُتَّكِرٌ ، وَمَا يُقَالُ لَهُ لِتَقْرِيرِ فِعْلِهِ التَّحْقِيقَ وَالتَّثْبِيتَ [أَوْ لَا يَلْبِغِي أَنْ يَكُونَ] أَيْ
أَنْ يَحْدُثَ وَيَتَحَقَّقَ مَضْمُونُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ ، وَذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ [نَحْوُ - أَتَعْصِي
رَبَّكَ] بِعَنْ لَا يَلْبِغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ الْعَصِيَانُ [أَوْ لِلتَّكْذِيبِ] فِي الْمَاضِي [أَيْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ -
أَفَأَصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ] أَيْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ [أَوْ] فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَيْ [لَا يَكُونُ ، نَحْوُ -
أَنْزَلْنَاكُمْ مَكُومًا] أَيْ أَنْزَلْنَاكُمْ تِلْكَ الْهَدَايَةَ أَوْ الْحُجَّةَ ، بِعَنْ أَنْكَرَهُمْ عَلَى قَبُولِهَا وَتَقَسَّرَ
عَلَى الْإِهْتِدَاءِ وَالْحَالِ أَنْكُمْ هَا تَارَهُونَ ، بِعَنْ لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْإِلْزَامِ [وَالتَّهْمُ] عَطْفٌ
عَلَى الْإِسْتِطْبَاطِ أَوْ عَلَى الْإِنْكَارِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مَعْطُوفَاتُ
كَثِيرَةٌ أَنْ الْجَمِيعَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ عَطْفٌ عَلَى مَاقْبَلِهِ [نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ
تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا] وَذَلِكَ أَنَّ شُعْبَا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ ،
وَكَانَ قَوْمُهُ إِذَا رَأَوْهُ يَصِلُ تَضَاحِكُوا ، فَقَصَدُوا بِقَوْلِهِمْ (أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ) الْبُزْمَ
وَالسَّخَرِيَّةَ لَا حَقِيقَةَ الْإِسْتِفْهَامِ [وَالتَّحْقِيرُ نَحْوُ - مِنْ هَذَا] اسْتِجَارًا بِشَأْنِهِ مَعَ أَنْكَ
وَالْمُشْرِفِ السِّيفِ الْمُنْسُوبِ إِلَى مُشَارَفِ الشَّامِ ، وَالْمُسْنُونَةِ السَّهْمِ الْمَحْدَدَةِ النَّصَالِ .
(١) الْأَوَّلُ أَنْ يَقُولَ - بِأَنْ يَعْتَقِدَ غَدَمَ تَعْلُقِهِ بغيرهما ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَرَادُ الْمُتَنِّ

والتَّهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مِنْ
فِرْعَوْنَ - بَلْفِظِ الْأَسْتِفْهَامَ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،
وَالْأَسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أُنِيَ لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتَّهْوِيلِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مِنْ
فِرْعَوْنَ - بَلْفِظِ الْأَسْتِفْهَامَ] أَى مِنْ بَفْتَحِ الْمِيمِ [ورفع فِرْعَوْنَ] على أنه مبتدأ ومن
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرأيين ، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام
ههنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله (من فِرْعَوْنَ) أَى هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمة فإ ظنكم
بعذاب يكون المَعَذَّبُ به مثله [ولهذا قال - إنه كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ] زيادة لتعريف
حاله وتهويل عذابه [وَالْأَسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أُنِيَ لَهُمُ الذِّكْرَى] فإنه لا يجوز حمله على حقيقة
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى
[وقد جاءهم رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ] أَى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما
وعده من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

(١) تَسَاعَتْنِي مَا لِحُبِّكَ قُلْتُ عَوَاطِفُ مَمْنَعَةُ الْإِنْسَانِ مَوْطِنُ الْقَلْبِ

(٢) أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمِضْ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا شَطَّ الْمَطْلُ بَنَا عَشْرًا

(٣) أَبْذَرِكُ مَا أَدْرَكْتُ إِلَّا ابْنُ هِمَّةٍ يَأْرُسُ فِي كَسْبِ الْعُلَا مَا أَمَارُسُ

(٤) صَاحٍ هُذِي قُبُورُنَا تَمَلَّا الرَّحْسَبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادَ

ما في الأول لطلب الحقيقة ، والهمزة في الثاني للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،
والهمزة في الثالث للنفي ، وأين في الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صِیغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -
وغيرها نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرَوَيْدٌ بَكْرًا - مَوْضُوعَةٌ لَطَلَبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ،
لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ -
جَالَسَ الْحَسَنُ أَوْ ابْنَ سَيِّرِينَ -

الاذکار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
الآيات والبيّنات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكرُوا وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلَفُوا في حقيقة الموضوعه هي (١) لها
اختلافًا كثيرًا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ، قال المصنف [والأظهر أن
صیغته من المقترنة باللام نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ - وغيرها نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا وَرَوَيْدٌ بَكْرًا]
فالمراد بصیغته مادل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاءً سواء كان اسماً أو فعلاً [موضوعه
لطلب الفعل استعلاءً] أي على طريق طلب العلو وعدَّ الأمر نفسه عاليًا سواء كان عاليًا
في نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي سماع الصیغة [إلى ذلك] المعنى ، أعنى
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صیغة
الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاءً [كَالْإِبَاحَةِ نَحْوُ - جَالَسَ الْحَسَنُ أَوْ ابْنَ سَيِّرِينَ]
أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ مَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى ، قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) :-

(٢) ليت شعري ألك حكمة التفشيش أم عهد نبرون عادًا

(٣) أضاعوني وأى فني أضاعوا ليوم كريمة وسداد قفر

(١) الضمير للصیغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوَ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوَ - فَاَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما والآي يجالس أحدا منهما أصلا [والتهديد] أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة [نحو - اعملوا ما شئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شائوا [والتعجيز نحو - فأتوا بسورة من مثله] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لِكَوْنِهِ محالا ، والظرف أعنى قوله - من مثله - متملق بفأتوا والضمير لعبدنا ، أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فإن قلت لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق ، إذ التعجيز إنما يكون عن الماتى به (٣) فكأن مثل القرآن ثابت لسكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فإن قلت فليكن التعجيز (٤) باعتبار انتفاء الماتى منه ، قلنا احتمال عقل لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مسأغ فى اعتبارات البلاغ واستعمالهم فلا اعتداد به ، وبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(١) الاوضح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى (قل تمتعوا فال مصيركم الى النار) فصيغة - تمتعوا - مع ما بعدها تخويف يأمر مع الإبلاغ عن الغبر ، ولا يشترط فى التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا كان أعم من الانذار (٢) وهذا فى قوله تعالى قبل ذلك (وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الايمان بها مع وجود الماتى منه وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فأتوا (٥) لأن القيود هى التى تكون عطف القصد .

وَالْتَسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ - وَالْأَهَانَةَ ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ، نَحْوُ - اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا - وَالتَّمْنَى نَحْوُ :

هَـ أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُنجِئِي هـ

وَالدُّعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُبَّةً -

[والتسخير نحو - كونا قردة خاسئين - والاهانة نحو - كونا حجارة أو حديدًا]
 إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن في التسخير يحصل الفعل ، أعني صيرورتهم قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود قلة المبالاة بهم [والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا] في الإباحة كان المخاطب يؤمّن أن الفعل محذور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك ، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فدفع ذلك وسوى بينهما [والتمني نحو :

هَـ أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُنجِئِي] بصبح وما الاصباح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمنى ذلك تخلفاً عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ، ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طاعة له في انجلائها ، فلهذا يحمل على التمني دون الرجاء [والدعاء] أي الطلب على سبيل التضرع [نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يساويك رتبة -

(١) هو لامرئ القيس ، وأمثل بمعنى أفضل .

افعل - بدون استعلاء .

ثم الأمر قال السكائي حقه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشئ بعد الأمر بخلافه إلى تغيير [الأول دون الجمع] وإذا أراد التراخي ، وفيه نظر .

افعل - بدون الاستعلاء [والتضرع ، فان قيل أى حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء - مع قوله - لمن يسألك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الأدنى أيضا .

[ثم الأمر قال السكائي حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب] عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشئ بعد الأمر بخلافه إلى تغيير] الأمر [الأول دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخي] فان المولى إذا قال لعبده - قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما . [وفيه نظر] لانا لا نسل ذلك عند خلو المقام عن القرائن (١) .

(١) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لأنه يقتضى أن يكون له مبداء ، فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

(١) تَهْ بِأَفْؤَادُ فَحَوَّلَ عَرْشَكَ أُمَةً عَقَدْتُ خَنَاصِرَهَا عَلَى الْإِصْلَاحِ

(٢) وَحَسُنَ ظَنُّكَ بِالْأَيَّامِ مَعْجَزَةٌ فَظَنَّ شَرًّا وَكَرَنَ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ

(٣) أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هَوًّا لَعَنِي أَرَى مَا تَرَى أَوْ يَخِيلَا مَحْذَرًا

الأمر في الأول للدعاء لأنه من الأدنى إلى الأعلى ، وفي الثاني للارشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً
[وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر في
الاستعلاء] لأنه المتبادر إلى الفهم [وقد يستعمل في غير طلب الكف] عن الفعل كما
هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا في أن
مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أعضاده ، أو ترك الفعل وهو
نفس ألا تفعل (١) .

وفي الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) فَعَشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجُنَاتٍ

(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّجِيلُ . كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) أَلَّا عَلَى مَعْنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرْبَعًا بَعْدَ مَرْبَعٍ

(١) أي نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهي :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَا بَنِيَّ أَمَّا لَأَتَاخُذَ بَلِيجٍي وَلَا يَرَأِي لِي خَشْيَةٌ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقَتْ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) :

(٢) لَا تَيَأْسُوا أَنْ تَسْتَرِدُّوا مَجْدُمٌ قَلْبٌ مَغْلُوبٌ هُوَ مِمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أَنَّكَ فَلَا تَتَغَطَّ وَسَوْفَ يَرُوعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كَالتَهْدِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا يَمْتَثِلُ أَمْرِي .
وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَفْقَهُهُ ،
وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[كالتهديد ، كقولك لعبد لا يمتثل أمرك - لا يمتثل أمري] وكالنداء والالتماس .
وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعنى التمنى - والاستفهام والأمر والنهى [يجوز تقدير
الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عَقِيبًا بِجُزُومًا بِإِنْ الْمُضْمَرَّةِ مَعَ الشَّرْطِ [كقولك] فى
التمنى [لَيْتَ لِي مَالًا أَفْقَهُهُ] أَيْ إِنْ أَرَزَقَهُ أَفْقَهُهُ [وَ] فى الاستفهام [أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ]
أَيْ إِنْ تَعَرَّفْتَنِي أَزْرَكَ [وَ] فى الأمر [أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ] أَيْ إِنْ تَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ .
[وَ] فى النهى [لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ] أَيْ إِنْ لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْحَامِلَ لِلْمَتَكَلِّمِ عَلَى الْكَلَامِ الطَّلَبِ كَوْنُ الْمَطْلُوبِ مَقْصُودًا لِلْمَتَكَلِّمِ إِمَّا لِنَافِعِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ
لِتَوْقُفِ ذَلِكَ الْغَيْرِ عَلَى حَصُولِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ الطَّلَبَ وَذَكَرْتَ

النهى فى الأول للالتماس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَقْلَابِ
- (٢) أَعِيسَى جُودًا وَلَا تَجْمُدَا إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصُخْرِ النَّدَى
- (٣) فَتَى الشَّعْرِ هَذَا مَوْطِنُ الصَّدْقِ وَالْهُدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُنْشِدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا - فَمَوْلَدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح تَوْفُّقُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُخَاطَبِ كَوْنِ الْمَطْلُوبِ مَقْصُودًا لِذَلِكَ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ لِأَنفُسِهِ ، فَيَكُونُ إِذْنُ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي الطَّلَبِ مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ظَاهِرًا وَلَمَّا جَعَلَ النِّهَاةَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا] أَيْ إِنْ تَنْزَلَ تُصَبُّ خَيْرًا [فَمَوْلَدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ] وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ بِرَأْسِهِ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلْإِسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنِي ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْإِسْتِفْهَامِ لِلْعِلْمِ بَعْدَ النَّزُولِ مِثْلًا ، فَتَوَلَّدَ عَنْهُ مَهْمُوزَةٌ قَرِيبَةٌ الْحَالِ عَرَضُ النَّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [لِقَرِينَةٍ] تَدُلُّ عَلَيْهِ (١) [نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ] فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى بِحُدُودِهِ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمَوْلَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَنَّ قَوْلَهُ (أَمْ اتَّخَذُوا) لِنِكَارِ تَوْبِيخٍ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، بَلَا يُقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَفَارٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكْمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صِدْقِي عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامَ لِنِكَارٍ ، فَانْهَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مِثْلُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ - فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتَهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالْإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ
يَتَظَلَّمُ - يَا مَظْلُومٌ - وَالْإِخْتِصَاصَ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
أدعو لفظاً أو تقديراً (١) [وقد تستعمل صيغته] أى صيغة النداء [في غير معناه] وهو
طلب الاقبال [كالأغراء في قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم] قصداً الى إغرائه وحثه
على زيادة التظلم وبث الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [والاختصاص في قولهم - أنا
أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المُنَادَى بطلب إقباله عليك ،
ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونُقِلَ إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه ،
لإذ ليس المراد بأيٍّ وَصَفَهُ الْمُخَاطَبُ ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فَأَيُّهَا مَضْمُونُ (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكَ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صُورَتُهُ صُورَةُ نَدَاءٍ وليس
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز في غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم
لأنه نكرة مقصودة ، وهو في محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخص .

تطبيقات على النداء :

- (١) أَيَا مَنَازِلَ سَلَىٰ أَيْنَ سَلَّكَ من أجل هذا بكيناها بكيناك
 - (٢) فَيَا لَأَمَى دَعْنِي أَغَالِي بَقِيْعِي فَقِيْعَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسِنُوْنَهُ
 - (٣) إِنَّا بَنَىٰ نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبَاءِ يَشْرِينَا
- النداء في الأول للتحسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المُنَادَى عند المنادي ،

أَيُّ مُتَخَصِّصٍ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبِيرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرْصِ فِي وَقُوعِهِ
كَأَمْرٍ ، وَالِدُعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل نصب على أنه حال ، ولهذا قال [أى متخصصا]
أى مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّهُ -
وَالْتَعَجُّبُ ، نحو - يَا لَمَاءِ - وَالتَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا
وما أشبه ذلك .

[ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاوت] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،
نحو - وَفَكَرَ اللَّهُ لِلتَّقْوَى [أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرْصِ فِي وَقُوعِهِ كَأَمْرٍ] فِي بَحْثِ الشَّرْطِ ، مِنْ
أَنْ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي شَيْءٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ إِيَّاهُ فَرُبَّمَا يَخِيلُ إِلَيْهِ حَاصِلًا ، نَحْوُ -
رَزَقَنِي اللَّهُ لِقَاءَكَ [وَالِدُعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ] كَقَوْلِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ [يَحْتَمِلُهُمَا] أَيِ
التَّفَاوُلِ وَإِظْهَارِ الْحَرْصِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْبَلِيغِ فَهُوَ ذَاهِلٌ عَنْ هَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتِ [أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

وقوله - بَكَيْنَاهَا بِكَيْنَاكَ - عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعُطْفِ ، وَفِي الثَّانِي لَطَبُ الْإِقْبَالِ ، وَهُوَ مِنْ
نِدَاءِ الْبُعِيدِ لِلإِشَارَةِ إِلَى انْحِطَاطِ رَتَبَتِهِ ، وَفِي الثَّالِثِ لِلإِخْتِصَاصِ ، وَالتَّقْدِيرُ - أَخْصَ
بَنِي نَهْشَلٍ .

أمثلة أخرى :

(١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَوِيلًا وَعَزِيرٌ عَلَيْنَا أَلَّا تَقُولَا

(٢) يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ مُعَمَّرٍ خِلَالِكَ الْجَوْفِ بَيْضٍ وَاضِعٍ

(٣) يَا لِرِّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السُّفْهُ الْمُرْدَى لَهُمْ دِينًا

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ حَمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بَأَن يَكُونَ مِنْ لَّا يُحِبُّ أَنْ
يُكَذَّبَ الطَّالِبُ .

تَنْبِيْهُ

الانشاء كالحبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر .

عن صورة الأمر (١) [كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون
أنظر - لأنه في صورة الأمر ، وإن قصد به الدماء أو الشفاعة] أو حمل المخاطب على
المطلوب بأن يكون [المخاطب] بمن لا يجب أن يكذب الطالب [أي ينسب إليه الكذب ،
كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك - تأتي غدا - مقام - اثني - تحمله بالطف
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأكل غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لَكُونَ كلامك
في صورة الحبر .

تَنْبِيْهُ

[الانشاء كالحبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة] يعنى أحوال الاسناد،
والمسند اليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، والقصر [فليعتبره] أي ذلك الكثير الذي
يُشَارِكُ فيه الانشاء الحبر [الناظر] بنور البصيرة في لطائف الكلام ، مثلا الكلام
(١) ولا يكون هذا بلفظ الماضي ، بل يكون بلفظ المضارع كما في المثال المذكور ،
وكذلك حمل المخاطب على المطلوب .

تطبيقات على وقوع الحبر موقع الانشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

الفصل والوصل

الوصل عطف

الانشائي أيضا إما مُؤكِّدٌ أو غير مُؤكِّد ، والمُسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل ، والوصل طارِى عارضٌ عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة المُلَكَّة والفصل بمنزلة علمها ، والأعدام إنما تُعرَّف بملكانها - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطف حَجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطْلَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) .

(٢) أَتَانِي أَيْتُ اللَّعْنِ أَنْكَ لَمْ تُخَيِّ وتلك التي أهتمُّ منها وَأَنْصَبُ

فالاول بمعنى - وليأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - أبيت اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .

أمثلة أخرى :

(١) أَلَا يَا أَسْلَى يَا دَارِمَى عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا جِرْعَاتُكَ الْقَطَرُ

(٢) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذى يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذى سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لانه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن
يكون لها محل من الأعراب أولاً ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في
حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما
جبة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر ، أو يعطى ويمنع -

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [أى ترك عطفه عليه (١)] فإذا أتت جملة بعد
جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أولاً ، وعلى الأول [أى على تقدير
أن يكون للأولى محل من الأعراب] إن قصد تشريك الثانية لها [أى للأولى] في
حكمه [أى في حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو
نحو ذلك] عطفت [عليها] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور
[كالمفرد] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم [إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا
أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢)] فشرط كونه [أى كونه عطفاً على الأولى
مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جبة جامعة ، نحو - زيد يكتب
ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطى ويمنع] لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر - وذلك لئلا
يكون الجمل بينهما كالجمع بين الصب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأشياء ، وإنما قال - فى كثير مما ذكر الخ -
لأن من ذلك ما لا يجرى فى الإنشاء ، كالتأكيذ الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم
تأني هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنها مختصان بالجمل ، وقبل
إنهما يأتیان فى المفردات أيضا (٢) أى غالباً ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ،
نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهَذَا عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
وَلَا فَصَلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذِكْرُهُ حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لِأَنَّ هَذَا الْحَكْمَ مُخْتَصٌّ بِالْوَاوِ ،
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٍ وَحَتَّى مَعْنَى مُخَصَّلًا غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِيَّةِ ، فَانْ تَحَقُّقُ هَذَا
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعُطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ جِهَةٌ جَامِعَةٌ (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلَا تَنْهَ
لَا بَدَّ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةٍ جَامِعَةٍ [عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ] (٢)

إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَهَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعُطْفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ سِوَاهُ
جَعَلَ عُطْفَ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عُطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ
مَوْقِعَ مَفْعُولٍ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا
ادْعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ انْدِرَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[وَلَا] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لِلْأُولَى فِي حَكْمِ إِعْرَابِهَا [فَصَلَتْ] الثَّانِيَةِ
[عَنْهَا] لِأَنَّ يَلْزَمُ مِنَ الْعُطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ] إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ

لِأَنَّ النَّوَى وَهَرَاوَاتِ حَيَوَانَاتٍ بَحْرِيَّةٍ ، وَالضَّبَبُ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ
فَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ (٢) النَّوَى الْفِرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكسْرِ الْبَاءِ عَصَازَةٌ شَجَرٌ مُرٌّ ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

رَضِعْتُ هَوَاكَ عَقًّا الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طُلُوءُ الْوَلَوِيِّ وَرُسُومُ

- عَلَى - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم .

وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عطف سوى الواو عطفت به ، نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة . وإلا فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ،

بهم - على - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم [فلو عطف عليه لزم تشريكه في كونه مفعول - قالوا - فيلزم أن يكون مقول قول المناقذين وليس كذلك ، وإنما قال على - إنا معكم - دون - إنما نحن مستهزئون - لأن قوله - إنما نحن مستهزئون - بيان لقوله - إنا معكم - فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المنبوع هو الاصل .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الأعراب [إن قصد ربطها بها] أي ربط الثانية بالأولى [على معنى عطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى [به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لأن ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مَحْصَلَةٌ مُفَصَّلَةٌ في علم النحو ، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعني حصول معاني هذه الحروف ، بخلاف الواو ، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي ، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل .

[وإلا] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عطف سوى الواو [فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل] واجب لئلا يلزم من الوصل

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المنتوقة على النظر فيما بين الجملتين من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةَ - لَمْ يُعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لَثَلَا يُشَارِكُ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .

وَلَا فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْإِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ أَوْ الْإِتِّصَالِ أَوْ شَبهِ أَحَدِهِمَا فَكَذَلِكَ، وَلَا فَالْوَصْلُ مُتَعَيْنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزئ بهم - على - قالوا - لثلا يشارك في الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقسيم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فإن قبل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لأنه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا إنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة سرت وضربت زيدا - بدلالة الفحوى (١) والنوق .

[وإلا] عطف على قوله - فإن كان للأولى حكم - أى وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه الثانية ، وذلك ألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه الثانية أيضا [فإن كان بينهما] أى بين الجملتين [كذا الانقطاع بلا إيهام] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما] أى أحد الكالين [فكذلك] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى مُغَايَرَةً وَمُنَاسَبَةً [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .
والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للأولى حكم لم

(١) الفحوى قوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

أَمَّا كَالِ الْإِنْقِطَاعِ فَلَاخْتِلَافَهُمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى : نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَيْتُهُمْ أَرْسَوْا زُرُؤَهُنَّ فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرِي يَجْرِي بِمِقْدَارِ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين الكالين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأول أربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى] بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى [نحو - وقال رأيتهم] هو الذي يتقدم لطلب المساء والكَلاَ [أرسوا] أي أقيموا ، من - أُرْسِيَتُ السفينة - حبستها بالمرساة (١) [زراؤها] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [فكل حنف امرى يجرى بمقدار] (٢) أي أقيموا (١) المرساة بكسر الميم حديدية تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، وبفتحها مكان الرسو (٢) البيت للاختلال وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .
(٢) إِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ كُلُّ أَمْرِي رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ
فصل في الأول لا اختلاف الجملتين خبرا وإنشاء ، وفي الثاني لأنه لا جامع بينهما .
أمثلة أخرى :

- (١) جَرَى اللهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي
(٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَةَ مِنْ اتَّقَى اللهُ رَجَاءً وَخَافًا

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فَلَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لَانَهُ لِاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَبَقَتْ .
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلِكُونِ الثَّانِيَةِ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلْطٍ ،
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُوغُهُ الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي السَّكَالِ

نَقَاتِلَ ، فَإِنْ مَاتَ كُلُّ نَفْسٍ يَجْرَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا الْجَبْنَ يُنَحِّيه ، وَلَا الْإِقْدَامُ يُرْذِيهِ ،
لَمْ يَعْطَفْ - نَزَاوِلًا - عَلَى - أَرْسُوا - لِأَنَّهُ خَبِرَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَرْسُوا إِِنْشَاءً لَفْظًا
وَمَعْنَى ، وَهَذَا مِثَالُ الْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا خَبْرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْجُمْلَتَيْنِ عَا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ
النَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ - قَالَ [أَوْ] لِاخْتِلَافِهِمَا خَبْرًا وَإِنْشَاءً [مَعْنَى فَقَطْ] بِأَنَّهُ
تَكُونُ إِحْدَاهُمَا خَبْرًا وَمَعْنَى وَالْآخَرَى إِِنْشَاءً وَمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا خَبْرَتَيْنِ أَوْ إِِنْشَاءَتَيْنِ
لَفْظًا [نَحْوُ - مَاتَ فَلَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ] لَمْ يَعْطَفْ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى - مَاتَ - لِأَنَّهُ إِِنْشَاءٌ
مَعْنَى ، وَمَاتَ خَبْرٌ وَمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعًا خَبْرَتَيْنِ لَفْظًا [أَوْ لَانَهُ] عَطْفٌ عَلَى - لِاخْتِلَافِهِمَا -
وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ [لِاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَبَقَتْ] بَيَانُ الْجَامِعِ ، فَلَا يَصِحُّ الْعَطْفُ فِي مِثْلِ -
زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو تَائِمٌ .

[وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ] بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [فَلِكُونِ الثَّانِيَةِ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى] تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًا
[لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلْطٍ نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - إِذَا جُمِعَتِ -
الْم - طَائِفَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَّةٌ (١) وَ - ذَلِكَ الْكِتَابِ - جُمْلَةٌ ثَانِيَةٌ وَ - لَا رَيْبَ
فِيهِ - ثَالِثَةٌ (٢) [فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ] أَيْ وَصَفِ الْكِتَابِ [يَبْلُوغُهُ] مُتَعَلِّقٌ بِوَصْفِهِ -
أَيْ فِي أَنْ وَصِفَ بِأَنَّهُ بَلَغَ [الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي السَّكَالِ] وَيَقُولُهُ - بُولِغَ - تَعَلَّقَ الْبَاءُ
(١) أَيْ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَذَا الْمَوْ أَوْ أَقْسَمُ بِالْم (٢) أَمَّا إِذَا جُمِعَ
- ذَلِكَ الْكِتَابِ - مُبْتَدَأًا وَجُمْلَةٌ - لَا رَيْبَ فِيهِ - خَبْرُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يَجْرَى فِيهِ مَا ذَكَرَهُ .

يَجْعَلُ الْمُبْتَدَأَ ذَلِكَ وَتَعْرِيفَ الْخَبَرِ بِاللَّامِ جَزَأَنَ يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ قَبْلَ التَّامِلِ أَنَّهُ
عَمَّا يَرَى بِهِ جُزْأً ، فَاتَّبَعَهُ نَفْيًا لِذَلِكَ التَّوَهُّمِ ، فَوَزَّانُهُ وَزَانُ - نَفْسُهُ - فِي - جَاءَنِي
زَيْدٌ نَفْسُهُ - وَنَحْوُ - هَدَى لِلْمُتَّقِينَ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي الْهَدَايَةِ بِالْبَلْغِ دَرَجَةً لَا يَدْرِكُ
كُنْهَهَا ، حَتَّى كَأَنَّهُ هَدَايَةٌ مُحْضَةٌ ، وَهَذَا مَعْنَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَامِرُ الْكِتَابِ

فِي قَوْلِهِ [يَجْعَلُ الْمُبْتَدَأَ ذَلِكَ] الدَّالُّ عَلَى كَالِ الْعَنَاءِ بِتَمْيِيزِهِ ، وَالتَّوَسُّلُ بِعُدَّةٍ إِلَى التَّعْظِيمِ
وَعُلُوِّ الدَّرَجَةِ [وَتَعْرِيفَ الْخَبَرِ بِاللَّامِ] الدَّالُّ عَلَى الْإِنْحِصَارِ مِثْلَ - حَاتَمُ الْجَوَادِ - فَمَعْنَى -
ذَلِكَ الْكِتَابِ - أَنَّهُ الْكِتَابُ الْكَامِلُ الَّذِي يَسْتَأْمَلُ أَنْ يُسَمَّى كِتَابًا ، كَأَنَّهُ مَا عَدَاهُ مِنْ
الْكِتَابِ فِي مَقَابِلَتِهِ نَاقِصٌ ، بَلْ لَيْسَ بِكِتَابٍ [جَزَأَ] جَوَابُ - لِمَا - أَيْ جَازٍ بِسَبَبِ هَذِهِ
الْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ [أَنْ يَتَوَهَّمُ السَّامِعُ قَبْلَ التَّامِلِ أَنَّهُ] أَعْنَى قَوْلِهِ - ذَلِكَ الْكِتَابِ [عَمَّا
يَرَى بِهِ جُزْأً] مِنْ غَيْرِ صُدُورِ عَنْ رُبُوبِيَّةٍ وَبَصِيرَةٍ [فَاتَّبَعَهُ] عَلَى لَفْظِ الْمُنْبَنِ لِلْمَفْعُولِ ،
وَالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَتَرِّ عَائِدٍ إِلَى - لَا رَيْبَ فِيهِ - وَالْمَنْصُوبِ الْبَارِزِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - أَيْ
جُعِلَ - لَا رَيْبَ فِيهِ - تَابِعًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ [نَفْيًا لِذَلِكَ] التَّوَهُّمِ [فَوَزَّانُهُ] أَيْ وَزَانُ -
لَا رَيْبَ فِيهِ - مَعَ - ذَلِكَ الْكِتَابِ [وَزَانُ نَفْسُهُ] مَعَ زَيْدٍ [فِي - جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ]
فَظَاهِرٌ أَنَّ لَفْظَ - وَزَانُ - فِي قَوْلِهِ - وَزَانُ نَفْسُهُ - لَيْسَ بِزَائِدٍ كَمَا تَوَهَّمُ . أَوْ تَأْكِيدًا لِمَقْطَعِ
كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَنَحْوُ - هَدَى] أَيْ هُوَ هَدَى [لِلْمُتَّقِينَ] أَيْ الصَّالِحِينَ الصَّائِرِينَ إِلَى
التَّقْوَى (١) [فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ] أَيْ الْكِتَابِ [فِي الْهَدَايَةِ بِالْبَلْغِ دَرَجَةً لَا يَدْرِكُ كُنْهَهَا] أَيْ
غَايَتَهَا ، لِمَا فِي تَنْكِيرِ - هَدَى - مِنْ الْإِبْهَامِ وَالتَّفْخِيمِ [حَتَّى كَأَنَّهُ هَدَايَةٌ مُحْضَةٌ] حَيْثُ
قِيلَ - هَدَى - وَلَمْ يَقُلْ هَادٍ [وَهَذَا مَعْنَى ذَلِكَ الْكِتَابِ] ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَامِرُ الْكِتَابِ

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية، لأن الكتب السأوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال، فوازنه وزان - زيد الثاني - في - جاءني زيد زيد - أو بدلاً منها لأنها غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية بخلاف الثانية، والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنسكته، ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجيماً أو لطيفاً، نحو - أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنيين، وجنات وعيون - فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى، والثاني أوفى بتأديته لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين،

الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية، لأن الكتب السأوية بحسبها [أى بقدر الهداية واعتبارها] تتفاوت في درجات الكمال [لا بحسب غيرها، لأنها المقصود الأصلي من الانزال] فوازنه أى وزان - هدى للمتمقين [وزان زيد الثاني في - جاءني زيد زيد] لكونه مقررًا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف - لا ريب فيه - فإنه يخالفه معنى [أو] لكون الجلة الثانية [بدلاً منها] أى من الأولى [لأنها] أى الأولى [غير وافية بتمام المراد، أو كغير الوافية] حيث يكون في الوفاء قصوراً أو خفاهاً [بخلاف الثانية] فإنها وافية كمال الوفاء. [والمقام يقتضى اعتناء بشأنه] أى بشأن المراد [لنسكته، ككونه] أى المراد [مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجيماً أو لطيفاً] فنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال، فالأول [نحو - أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنيين، وجنات وعيون، فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى] والمقام يقتضى اعتناء بشأنه، لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره (١) [والثاني] أعنى قوله - أمدكم بأنعام الخ [أوفى بتأديته] أى تأدية المراد الذى هو التنبيه [لدلالته] أى الثانى [عليها] أى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، (١) وهو التقوى فى قوله (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون) .

فَوَزَانُهُ وَزَانٌ - وَجْهَهُ - فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ،
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَسَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إظهارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِاقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ - لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا - أَوْفَى
بِتَأْدِيَتِهِ ، لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأْكِيدِ ، فَوَزَانُهُ وَزَانٌ - حُسْنُهَا - فِي - أَعْجَبَنِي
الدَّارُ حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الْأَقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فوزانه وزان وجهه في - أعجبني زيد وجهه - لدخول الثاني في الاول [لان ماتعلبون
يشمل الامعام وغيرها [و] الثاني اعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال] نحو قوله :
أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السروالجهر مسلما (١)

فان المراد به [أى بقوله - ارحل] كمال إظهار الكراهة لاقامته [أى المخاطب
] وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته [أى لدلالة - لا تقيم [عليه] أى على
كمال إظهار الكراهة] بالمطابقة مع التأکید [الحاصل من النون ، وَكَوْنُهَا مُطَابَقَةٌ بِاعتبار
الوضع العرْفِيِّ ، حيث يقال - لا تقم عندى - ولا يقصد كُفُّهُ عَنِ الاقامة ، بل مجرد إظهار
كرَاهة حَضُورِهِ [فوزانه] أى وزان - لا تقيم عندنا [وزان حُسْنُهَا فِي - أَعْجَبَنِي الدار
حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الاقامة مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ] فلا يكون تأكيذا [وغير داخل فيه] فلا
يكون بدل بعض ، ولم يَتَشَدَّدْ بِبدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ يَأْتَانَا لَهَا حَقَائِمَهَا ، نَحْوُ - فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَلْبِي - فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانَ - عُمَرَ - فِي قَوْلِهِ :
هَ أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ه

[مع ما بينهما] أى بين عدم الإقامة والارتحال [من الملابس] اللزومية فيكون بدل
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل
ما مرّ فى - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية
[أو] لتكون الثانية [يانا لها] أى للأولى [لحفاها] أى الأولى [نحو - فوسوس إليه
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يلبى - فان وزانه] أى وزان -
قال يا آدم] وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر [* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ * (١)

(١) نسبة المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أتى عمر
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحمه غيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف
أسفل الخف أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لكمال الاتصال :

(١) قوله تعالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ كَمَرٍ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ
الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلرَّءِ أَيْامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَغْتَدِي
فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلَا يَكُونُ عَطْفًا عَلَيْهَا مُوْهَمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مثاله :

وَتَقَنَ سَلَى أَنِّي أَبْنَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأول ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل
المبين هو مجروح الجملة .

[وأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمقطعة عنها] أى عن الأولى [فليكون عطفها
عليها] أى عطف الثانية على الأولى [موهما لعطفها على غيرها] مما ليس بمقصود ، وشبه
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتغاله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :
وتقن سلى أننى أبنى بها بدلاً أراها فى الضلال تهم (١)]

أمثلة أخرى :

- (١) قوله تعالى - (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .
- (٢) إنما الناس كالسواثم في الرزق ق سواء جهوهم والحليم
- (١) لم يعرف شارح الشواهد قائلة ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .
تطبيقات على الفصل لشبه كمال الانقطاع :

- (١) يقولون إنى أحمل الضيم عندهم أعوذ بربي أن يضام تنظيرى
- (٢) قوله تعالى - (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ،
الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون) .

وَيَحْتَمِلُ الِاسْتِنَافَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلِكَوْنِهَا جَرَّابًا لِسُؤَالِ اقْتَضَائِهِ الْأَوَّلَى فَيَنْزِلُ مِنْزِلَتَهُ ،
فَتَفْصِلُ عَنْهَا كَمَا يَفْصِلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَاكِي) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ
لِنُكْتَةِ ، كَاغْنَاهُ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يُسَالَ ، أَوْ مِثْلَ الْإِسْمِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون
المسند إليه في الأولى ومحبوباً وفي الثانية محباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يَتَوَمَّ أنه عطف
على - أبى - فيكون من مظهرات سلبى [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تَرَاهَا
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير في أودية الضلال .

[وأما كونها] أى الثانية [كالمُتَّصِلَةِ بِهَا] أى بالأولى [فليكونها] أى الثانية [جواباً
لسؤال اقترضه الأولى ، فتَنَزَّلُ [الأولى] [منزلته] أى السؤال ، لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أى عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال] ،
لما بينهما من الاتصال - قال [السكاكي : فينزل ذلك] أى السؤال الذى تقتضيه الأولى
وتدل عليه بالفحوى (١) [منزلة السؤال الواقع] يطلب بالكلام الثانى وقوعه جواباً
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزله منزلة الواقع [إنما يكون] لنكتة كَاغْنَاهُ
السامع عن أن يسأل أو [مثل] ألا يسمع منه [أى من السامع] شَيْءٌ [تحقيقاً له
وكرهية لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير
المعنى بتقيل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس في
كلام السكاكى دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكان المصنف نظر إلى .

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - ثلاث يَتَوَمَّ عطفها على جملة - أحمل -
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستبرىء - على جملة الشرط قبله ، ثلاث يَتَوَمَّ عطفها
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أى بقوة الكلام باعتبار قرآن الأحوال .

ويسمى الفصل لذلك استثناءً ، وكذا الثانية ، وهو ثلاثة أضرب : لأن السؤال إما عن سبب الحكم مطلقاً ، نحو :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
أى ما بالك عليلًا ، أو ما سبب علئك ، وإما عن سبب خاص نحو - وما يرى
نفسى إن النفس لامارة بالسوء - وهذا

أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل
الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به ، والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك ، بل مجرد كون
الأولى منشأً للسؤال كافٍ في ذلك ، أشير إليه في الكشف [ويسمى الفصل لذلك]
أى لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى [استثناءً ، وكذا] الجملة [الثانية] نفسها أيضاً
تسمى استثناءً ومستأنفةً [وهو] أى الاستثناء [ثلاثة أضرب : لأن السؤال] الذى
تضمنته الأولى [إما عن سبب الحكم مطلقاً نحو :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل (١)
أى ما بالك عليلًا ، أو ما سبب علئك [بقرينة العرف والعادة ، لأنه إذا قيل -
فلان مريض - فالما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا ،
لأسياس السر والحزن ، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص [وإما عن سبب خاص]
لهذا الحكم [نحو - وما يرى نفسى إن النفس لامارة بالسوء] كأنه قيل : هل النفس
أماراة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لامارة بالسوء ، بقرينة التأكيد ، فالتأكيد دليل على
أن السؤال عن السبب الخاص ، فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكّد (٢) [وهذا

(١) سبق الكلام عليه في أول باب المستند إليه .

(٢) لأنه لا تصور لا تصديق حتى يمكن تأكيده .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ - أَيْ قَالُوا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَاضِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرَنِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا بَاقِي بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضي تأكيد الحكم [الذي هو في الجملة الثانية ، أعني الجواب ، لأن السائل
متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا [كما مر] في أحوال الاستناد
الخبري ، من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم مؤكدا ، ولا ينبغي
أن المراد الاقتضاء استحسانا لا رجوبا ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)
[وإما عن غيرهما] أي غير السبب المطلق والخاص [نحو - قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ - أَيْ
فَمَاذَا قَالَ] إبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقليل : قال سلام ، أي حياهم بتحية أحسن ،
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت [وقوله : زعم العواذل] جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أنني في غمرة] وشدة [صدقوا] أي الجماعات العواذل في زعمهم
أنني في غمرة [ولكن غمرني لا تنجلي] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،
كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقليل صدقوا [وأيضاً منه] أي من الاستئناف ، وهذا
إشارة إلى تقسيم آخر له [ما بآتي بإعادة اسم ما استوف عنه] أي أوفع عنه الاستئناف ،
وأصل الكلام ما استوف عنه الحديث ، فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة
اللازم [نحو - أَحْسَنْتَ] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان] بإعادة اسم زيد [ومنه
(١) ولهذا عبر المأثن بالاقتضاء (٢) أي من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعني به نائب الفاعل .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقِكَ الْقَدِيمِ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا أَبْلَغُ ، وَقَدْ يَحْذِفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ ، رِجَالٌ - فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ ، وَعَلَيْهِ - نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ يَحْذِفُ كُلَّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ .

ما يبنى على صفة [أى صفة ما استوفى عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح لترتب الحديث عليه] نحو - أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك [والسؤال المقدر فيهما - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟] وهذا [أى الاستئناف المبنى على الصفة] أبلغ [لاشتغاله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدقة القديمة في المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له ، وهنا بحث (١) وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة (٢) وإلا فلا وجه لاشتغاله عليه ، كما في قوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام) وقوله - زعم العواذل - ووجه التقصص عن ذلك المذكور في الشرح (٣)] وقد يحذف صدر الاستئناف [فعلا كان أو اسما] نحو - يسبح له فيها بالغدو والأصال ، رجال - فيمن قرأها مفتوحة الباء [كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقول رجال ، أى يسبحه رجال] وعليه - نعم الرجل زيد [أى على قول] على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدل محذوف ، أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم [وقد يحذف] الاستئناف [كله ، إما مع قيام شيء مقامه ، نحو

(١) أى فى كون الاستئناف المبنى على الصفة أبلغ (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبنى على الصفة والمبنى على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبنى على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبنى على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبلغ من الأول .

قَوْلِ الْحَمَّاسِ :

زَعَمْتُ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ هُمْ لَفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّافٌ
أَوْ يَدُونِ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش ه هم لاف [أى إيلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة : رحلة فى الشتاء إلى اليمن ، ورحلة فى الصيف إلى الشام] وليس لكم إلاف [أى مؤلفة فى الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقيل كذبتم ، لحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - هم لاف وليس لكم إلاف - مقامه لدلالته عليه [أو يدون ذلك] أى قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [نحو - فنعم الماهدون - أى نحن على قول [أى على قول من يجعل الخصوص خبر المبتدأ ، أى هم نحن (٢)] .

(١) هو مسأور بن هند بن قيس بن زهير العبسي من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بنى أسد ، ويكذبهم فى انتسابهم إلى قريش .
(٢) بخلاف قول من يجعل الخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ حَافً عَفَاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَافً
(٢) لَا تُشْكِرِي عَطَلُ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَى فَالَسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِ
(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلِيلَةٍ يَكُلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ
وَمِنْ يَصْحَبِ الْإِيَّامَ تَسْعِينَ حِجَّةً يُغَيِّرُهُ وَالدَّهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فضل فى الأول لأنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح كان مقالة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَائِدَكَ اللَّهُ .
وَأَمَّا لِلنُّوسَطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المتضمنة للفصل شرع في بيان الحالتين المتضمنتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وائيدك الله] ققولهم - لا - رَدَّ لِكَلَامِ سَابِقٍ ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وائيدك الله جملة إنشائية دعائية ، وفيهما كمال الانقطاع ، لَكِنَّ عَطَفْتُ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يُؤْهِمُ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ، فأبنا وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لَمْ يَقِفْ على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الْعَمَلِيِّ حكايةً مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَائِدَكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وائيدك الله - عَطَفْتُ على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يَحْكُ الْحِكَايَةَ (٢) فَحِينَئِذٍ قَالَ لِمَخْطَاطِبِ - لا وائيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه .

[وأما للنوسط] عَطَفْتُ على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل للنوسط الجمليتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد حُصِّفَ بعضهم أمّا بفتح الهمزة إمّا الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستئناف فيها حصل بالفعل والوار ، فالوار في الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه .

(٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شئ فقال : لا ، وائيدك الله الخليفة (٢) ومرو أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : لا يرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطَّ بِجَمْعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب من عَمِيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [فإذا اتفقتا] أى الجملتان [خبرا] أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع [أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المنفقتان خبرا أو إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ، والمنفقتان معنى فقط ستة أقسام : لأنهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خير والثانية إِفْشَاءٌ أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إِنْشَاءَانِ أَوْ الْأُولَى إِنْشَاءٌ وَالثَّانِيَّةُ خَبَرٌ أو بالعكس ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين مثاليهما [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] فى الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الْأَسْمَةِ بخلاف الأول [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا] فى الانشائيتين لفظا ومعنى ، وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيه لفظة السكاف تنبيها على أنه مشال للاتفاق معنى فقط ، فقال [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ]

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا وإنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ، والأولى خبرية لفظا ؛ والثانية إنشائية كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَاَحْسِنُوا .
وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ جَمِيعًا ،
فَنَحْو - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطَى وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [فَعُطِفَ - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكُونِهِمَا لِنِشَائِيَتَيْنِ مَعْنَى
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - [إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ] [أَيْ لَا تَعْبُدُوا] وَقَوْلُهُ - وَالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا - لَا يَدُلُّهُ مِنْ فِعْلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدَرَ خَبَرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى
أَحْسِنُوا] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا لِإِنْشَاءِ مَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرِ الْخَبَرِ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَلِلَّامَةِ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا مَعْنَى فَالْمُبَالَغَةُ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ ، كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ فَقُولْ لَهُ كَذَا -
تَرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [أَوْ] يَقْدِرُ مِنْ
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحِ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [وَاحْسِنُوا] بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ،
فَتَكُونَانِ لِنِشَائِيَتَيْنِ مَعْنَى ، مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ لِإِنْشَاءٍ .

[وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ
جَمِيعًا] أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [نَحْو - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ] لِلْمُنَاسَبَةِ
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْكِتَابَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [وَيُعْطَى] زَيْدٌ [وَيَمْنَعُ]
لِتَضَادِّ الْأَعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ تَفَايُرِهِمَا فَلَا يَدُلُّ مِنْ
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو
(١) وَقَدْ تَكَوَّنَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرَى ، نَحْو -
الْإِسْلَامَ حَسَنًا وَالْقَبِيحَ السُّكْرًا .

قَصِيرٌ - مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .
السَّكَاكِيُّ :

قصير - لمناسبة بينهما [أى بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجمله يجب أن يكون أحدهما مناسبا للآخر وملايسا له ملايسة لها نوع اختصاص [بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدونها] أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فانه لا يصح وإن اتحد المستندان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خفي ضيقى وخائى ضيق (١) [وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقا] أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكى] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى ، أو من جهة الوجود وهو الجامع الوجودى ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات ، وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طريق الحواس ، كادراك الشاة معنى فى الذئب (٢) وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبها عن الحس المشترك ، وهو القوة التى تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التى من شأنها (١) وهذا مالم يقصد ذكر الأشياء المنفكة فى الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا الأمر ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الايذاء والعداوة ، فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة .

الجامع بين الشئيين إما عقلي ، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماسك ، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة ، وبالمعاني ما لا يمكن إدراكه بها ، فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي ، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور (١) ولما كان مقررا أنه لا يمكن في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتبار السكاكي أيضا غير المنصف عبارة السكاكي (٢) فقال [الجامع بين الشئيين إما عقلي] وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل (٣)] فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما [فيصيران متحدين ، وذلك لأن العقل بمجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينزع منه المعنى الكلّي فيدركه على ما تقرر في موضعه ، وإنما قال - في الخارج - لأنه لا يجرده عن المشخصات العقلية ، لأن كل ماهو موجود في العقل فلا بد له من تشخيص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا - زيد نائب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أو

(١) وهذا الاطلاق لاشئ فيه لأنه كثيرا ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين بالشئيين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين ، ولا يمكن وجوده بين مفردين منها ، وسيمود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .

أَوْ تَضَايَفُ كَمَا بَيْنَ الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقَلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِي بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ
تَصَوُّرَيْهِمَا شَبَهُ تَمَازُلٍ ، كَلَوْنِي بِيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرِزُهُمَا فِي مَعْرِضِ
الْمَثَلَيْنِ ، وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صدقتهم أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيقتضيه
في باب التشبيه [أو تضاييف] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ تَعَقُّلُ كُلِّ مَنِمَا إِلَّا
بِالْقِيَاسِ إِلَى تَعَقُّلِ الْآخَرِ [كما بين العلة والمعلول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة الضمائم الغير إليه فهو علة والآخر معلول [أو الأقل والأكثر]
فإن كل عدد يصير عند العدد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر
منه [أو وهمي] وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المُفَكِّرَةِ ، بخلاف العقل
فانه إذا خُلِّيَ وَنَفْسُهُ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى
الوهم انهما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الكُدْرَةُ في الصفرة ، أو الاشراق في البياض .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَصَفُّ بِهَا كَالْأَبْيَضِ
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهُ تَضَادَّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الهم يترجم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل
يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تَصَوُّرَيْهَا [تضاد] وهو التقابل بين أمرين
وُجُودِيَّينَ يتعاقبان على محل واحد [كالسود والبياض] في المحسوسات [والايमान
والكفر] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة ، لأن الايمان هو
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعنى قبول النفس
لذلك والأذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به
باللسان ، والكفر عدم الايمان عمّا شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء
من ذلك ، فيكون وُجُودِيًّا ، فيكونان مُتَضَادَّيْنِ [وما يتصف بها] أى بالمذكورات ،
[كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر] وأمثال ذلك ، فانه يُعَدُّ من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين [أو شبه تضاد السماء والأرض] في المحسوسات ،
فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانخفاض ، وهذا معنى
شبه التضاد ، وليسا متضادين لعدم تَوَارُدِهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ ، لكونهما من الأجسام دون
الاعراض ، ولا من قبيل الأسود والأبيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومى السماء والأرض [والأول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات ،
فإن الأول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثاني هو الذى
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والأبيض ، لأنه قد يشترط في المتضادين
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرها للأول
أكثر من مخالفة الثانى له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا
(١) وذلك في جزئه الثانى (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فأنه ينزلهما منزلة التضاييف ، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ،
أو خيالي بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا ، ولصاحب علم المعاني فضل
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الألف والعادة .

[فانه] اي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم [ينزلهما منزلة التضاييف]
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشديدين بهما إلا ويحضر الآخر [ولذلك تجد الضد
أقرب خطورا بالبال مع الضد] من المغايرآت الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [أو خيالي] وهو أمر
بسيه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق] على العطف لاسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقارن
في الخيال [مختلفة] ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا [فكأن من
صور لا انفكك (١) بينها في خيال ، وهي في خيال آخر مما لا تجتمع أصلا ، وكمن من
صور لا تنفك عن خيال ، وهي في خيال آخر مما لا يقع قط .

[ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن معظم أبوابه الفصل
والوصل ، وهو مبني على الجامع [لاسيما] الجامع [الخيالي] ، فإن جمعه على مجرى الألف
والعادة [بحسب انعقاد الاسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الاسباب
مما يفوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوهم ،
وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ،

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتيب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح :

وكذا التقارن في الخيالى ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولةٌ ، وقد خفى هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلِّ منهما مُضَادًّا للآخر . وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تَعَادَّ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتأمل هذا مع ذلك وتَضَافُهُ معه أيضا معنى جزئى ، فلا تَفَاوَتْ بين التماثل والتضادف وشبههما في أنها إن أُضِيفَتْ إلى السُّكَيَّاتِ كانت كليات ، وإن أُضِيفَتْ إلى الجُزْئِيَّاتِ كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالى هو تَقَارُنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعانى (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشْعِرٌ بأنه يسكن لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُنِيَ ضَيْقٌ وَخَامَى ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذنجانة مُحَدَّثَةٌ - قلت : كلامه هنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أي قَدَرٍ من الجامع يجب لصحة العطف ففوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستدين والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غَيَّرَهُ إلى ماترى ، فذكر مكانَ الجملتين الشيتين ، ومكانَ قوله - اتحاد في تصورها - اتحاد في التصور ، فوقع الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، وإثبات أنه كلى ، لأن التضادَّ المأخوذَ مضادا إلى كُلِّ كَلِمَةٍ أي التى تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال .

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالى أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصورهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصَّوَرِ (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط (٣) مع أن ظاهر عبارته بأبى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، وإنه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حَامَّ حَوْلَ تحقيقها .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلل لا يرد على السكاكى ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفاهيميهما ، وهما الامران المنصوران .

(٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكى في الايضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المباحكات اللفظية التى لا تحتلها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الجمالين :

- (١) . سافر تجدد عوصاً عمن تفرقه وأنصب فان لذيد العيش في النصب
 - (٢) . إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة ولا تك بالترداد للرأى مقسداً
 - (٣) . أعز مكان في الدنيا سرج سابع وخير مجلس في الزمان كتاب
- وصل في الاول لما بين الجملتين من الجامع العقلى ، وفي الثانى لما بينهما من الجامع الالهمى ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالى .

وَالْفَعْلِيَّتَيْنِ فِي الْمَضِيِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانَعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَאוْ ،

و [تناسب] الفعليتين في المضى والمضارعة [فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداها والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد] [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداها التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداها المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداها الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذا لامعنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تَذْنِيبٌ

هو جعل الشيء ذنباً للشيء . شُبِّهَ بِهِ ذِكْرُ بَحْثِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ وَكَوْنُهَا بِالْوَاوِ تَارَةً وَبِدُونِهَا أُخْرَى عَقِبَ بَحْثِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ لِمَكَانِ التَّنَاسُبِ [أصل الحال المنتقلة] [أى الكثير الراجح فيها ، كما يقال الأصل فى الكلام الحقيقة] [أن تكون بنير واو] واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة المضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بنير واو (١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لَا نَهَا فِي الْمَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَيْرِ وَوَصَفٌ لَهُ كَالنَّعْتِ ، لَكِنْ خَوْلَفَ هَذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً ، فَانْهَى مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ بِالْإِفَادَةِ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبِطُهَا

الْبَيِّنَةُ ، لِهَذِهِ ارْتِبَاطُهَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْتَقَلَةِ الْخُلُوعُ عَنِ الْوَاوِ [لَا نَهَا فِي الْمَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَيْرِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، فَانْ تَوَلَّكَ - جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا - إِبْرَاهِيمُ الرُّكُوبُ لَزِيدٍ ، كَمَا فِي - زَيْدٌ رَاكِبٌ - لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعَةِ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ لِمُثَبِّتِ الْحُجَّةِ ، وَجِئْتُ بِالْحَالِ لَزَيْدٍ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ الْحُجَّةِ . هَذَا الْمَعْنَى [وَوَصَفٌ لَهُ] أَيْ . وَلَا نَهَا فِي الْمَعْنَى وَصَفٌ لِمُثَبِّتِهَا [كَالنَّعْتِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُنْعَوْتِ ، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي الْحَالِ كَوْنُ صَاحِبِهَا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ حَالٌ مُبَاشِرَةٌ الْفِعْلِ ، فَهِيَ قَيْدٌ لِلْفِعْلِ وَبَيَانٌ لِكَيْفِيَّةِ وَقُوعِهِ ، بِخِلَافِ النَّعْتِ فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ ذَلِكَ ، بَلْ مَجْرَدُ اتِّصَافِ الْمُنْعَوْتِ بِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ مِثْلَ الْخَيْرِ وَالنَّعْتِ فَكَمَا أَنَّهُمَا يَكُونَانِ بِدُونِ الْوَاوِ فَكَذَلِكَ الْحَالُ ، وَأَمَّا مَا أوردته بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخير في باب كان ، والجملَةُ الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعل على سبيل التشبيه واللاحاق بالحال (١) [لَكِنْ خَوْلَفَ] هَذَا الْأَصْلُ [إِذَا كَانَتْ] الْحَالُ [جُمْلَةً فَانْهَى] أَيْ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا [مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ بِالْإِفَادَةِ] مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَوَقَّفَ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ لَا نَهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ حَالٌ غَيْرُ مُسْتَقْلَةٍ ، بَلْ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ بِكَلَامٍ سَابِقٍ قَصْدُ تَقْيِيدِهِ بِهِ [فَتَحْتَاجُ] الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا [إِلَى مَا يَرْبِطُهَا عَطُوفًا] . أَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَتَحْوِ - لَا تَعُثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا - وَتَقَابِلُهَا الْمُؤَسَّسَةُ لَا الْمُنْتَقَلَةُ .

(١) وَمِنْ هَذَا فِي بَابِ كَانَ وَأَخْرَاجُهَا قَوْلُهُ :

فَلَمَّا صَرَحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانٌ

وَفِي بَابِ الصِّفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَا أَهْلَكْنَاهُ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) .

بصاحبها ، وكل من الضمير والوارٍ صالح للربط ، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت .

فإنجمله إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الوارٍ ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالوارٍ

بصاحبها [الذى جعلت حالا عنه] وكل من الضمير والوارٍ صالح للربط ، والأصل [الذى لا يعمل عنه مالم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط] هو الضمير بدليل [الاقتصار عليه فى الحال] المفردة والخبر والنعت .

[فأنجمله] التى تقع حالا [إن خلت عن ضمير صاحبها] الذى تقع هى حالا عنه [وجب] فيها [الوارٍ] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الوارٍ أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أى الاسم الذى [يجوز أن ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفاً أو منكرأ مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [يصح أن تقع] تلك الجملة [حالا عنه] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالوارٍ] ومالم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُنْتَبِتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو - لِمَا سَيَأْتِي ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُنْتَبِتٌ اِمْتَنَعَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمْنَنَّ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيْدَ لَهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، لكنه بما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال - متناوِلا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصبح انتفاؤها بقوله [إلا المصدرة بالمضارع المنبت ، نحو - جاء زيد ويتكلم عمرو] فانه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سياتي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا إلَّبةً ، لا مع الواو ولا بدونها [وللا] عطف على قوله - إن خلعت - أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها [فإن كانت فعلية والفعل المضارع منبت امتنع دخولها] أي الواو [نحو - ولاتمنن تستكثرن] أي ولا تعط حال كونك تعبد ما تعطيه كثيرا [لأن الأصل] في الحال هي الحال [المفردة] لِعَرَاةٍ المفرد في الاعراب ، وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه [وهي] أي المفردة [تدل على حصول صفة] أي معنى قائم بالغير ، لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول ، والهيئة معنى قائم بالغير [غير ثابتة] لأن الكلام في الحال المنتقلة [مقارن] ذلك الحصول [لما جعلت] الحال [قيدا له] يعنى العامل ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملا بوقت حصول مضمون الحال ، وهذا معنى المقارنة [وهو] أي المضارع المنبت [كذلك] أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة ، فتمتنع الواو فيه في المفردة [أما الحصول] أي أما دلالة المضارع

فَلَسَكَرْنَهُ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلَسَكَرْنَهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَتَّ وَأَصْلَكَ وَجْهَهُ - وَقَوْلُهُ :

فَلَسًا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالَكَ
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصْلَكَ ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَازَ ،
وَالثَّانِي ضُرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فلسكونه فعلا] فيدل على التجدد وعدم الثبوت
[مثبتا] فيدل على الحصول [وأما المقارنة فلسكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته
أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل
للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يُعَالَ امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وتقديره معنى (١) [وأما ما جاء من نحو] قول بعض العرب [قَتَّ
وَأَصْلَكَ وَجْهَهُ وَقَوْلُهُ (٢) فَلَسَا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ] أي أسلحتهم [نجوت وأرهنهم مَالَكَ ،
فَقِيلَ] إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا [على] اعتبار [حذف المبتدأ]
لتكون الجملة اسمية [أي وأنا أَصْلَكَ وأنا أَرْهَنُهُمْ] كما في قوله تعالى (لَمْ تَوْذُونِي وَقَدْ
تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) أي وأنتم قد تعلمون [وقيل الأول] أي قَتَّ وَأَصْلَكَ
وَجْهَهُ [شَازَ ، وَالثَّانِي] أي نجوت وأرهنهم [ضرورة ، وقال عبد القاهر : هي] أي
(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لاشتراكهما في الحال
والاستقبال ، فتح - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبد الله بن همام
السُّلَوِيُّ من الشعراء المسلمين ، وكان قد توعده عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ، وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتْ وَرَهْنَتْ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ حِكَايَةَ لِلْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ مَنْفِيًّا فَلَا مَرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَقِيًّا وَلَا تَتَّبِعَانِ -
بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ،
دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا .

وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوِ [فِيهِمَا لِلْعُطْفِ] لَا لِلْحَالِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى - قَتَ صَا كَا وَجْهَهُ وَنَجَوْتَ رَاهِنًا
مَالِكًا - بِلِ الْمَضَارِعِ بِمَعْنَى الْمَاضِي [وَالْأَصْلُ] قَتَ [وَصَكَّكَتْ] وَنَجَوْتَ [وَرَهْنَتْ ،
عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى] لَفْظِ [الْمَضَارِعِ حِكَايَةَ لِلْحَالِ] الْمَاضِيَّةِ ، وَمَعْنَاهَا أَنْ
يُقَرَّرَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَأَقَامَ فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ .

[وَإِنْ كَانَ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [مَنْفِيًّا فَلَا مَرَانَ] جَائِزُ الْوَاوِ وَتَرَكَهُ [كَقِرَاءَةِ
ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَقِيًّا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ] أَيْ بِتَخْفِيفِ نُونِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - فَيَكُونُ
لَا النَّفْيَ دُونَ النَّهْيِ ، لِثَبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ
قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْوَاوِ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانَّهُ نَهْيٌ
مُؤَكَّدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا] أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبِتَ لَنَا [لَا نُؤْمِنُ
بِاللَّهِ] أَيْ حَالِ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفَى حَالٌ بَدُونَ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ
الْأَمْرَانِ [لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا] وَالْمُنْفَى إِنَّمَا
يَلِ مُطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحُصُولِ (١) .

[وَكَذَا] يَجُوزُ الْوَاوِ وَتَرَكَهُ [إِنْ كَانَ] الْفِعْلُ [مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى]

(١) وَهَذَا شَاهِدُ الْمَقْرَدِ فِي حَالِ دُونَ حَالِ لَجَازِ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ -
 وَقَوْلُهُ - أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَتَقَلَّبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثَبَّتُ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شُرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

فإخباراً عن زكريا عليه السلام [أني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر] بالواو [وقوله -
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ] بدون الواو ، وهذا في الماضي لفظاً ، وأما الماضي معنى
 فالمراد به المضارع المنفي بَلَمْ أَوْ لَمْ ، فانهما يقلبان معنى المضارع إلى الماضي ، فأورد
 للمعنى بلم مثالين : أحدهما مع الواو ، والآخر بدونها ، واقتصر في المنفي بَلَمْ على ما هو
 بالواو ، وكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو ، إلا أنه مقتضى القياس ، فقال [وقوله -
 أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَتَقَلَّبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا
 الْمُثَبَّتُ [أَيْ أَمَّا جَوَازُ الْأَمْرِ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتُ [لدلالاته على الحصول] يعني حصول
 صفة غير ثابتة [للكونه فعلاً مثبتاً ، دون المقارنة لكونه ماضياً] فلا يُقَارَنُ الْحَالُ
 [ولهذا] أى ولعدم دلالاته على المقارنة [شرط أن يكون مع قد ظاهرة] كما في قوله تعالى -
 وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ [أو مقدرة] كما في قوله تعالى - حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ - لأن قد تقرب
 الماضي من الحال ، والأشكال المذكور وأردّها هنا ، وهو أن الحال التي نحن بصددِها
 غير الحال التي تقابل الماضي ، وتَقَرَّبُ - قد - الماضي منها ، فتجوز المقارنة إذا كان
 الحال والعامل ماضيين ، ونلفظ - قد - إنما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَسْتَفِرَّقْ ، وَغَيْرُهَا لَا تَنْفَاءً مُتَقَدِّمٌ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأُطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبِّتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصدددها ، كما في قولنا - جادى زيد في السنة الماضية وقد رب فرسه ~ والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (١) [وأما المنفى] أى أما جواز الأمرين في الماضى المنفى [لدلالته على المقارنة دون الحصول ، أما الاول] أى دلالاته على المقارنة [فلان - لا - للاستغراق] أى لامتداد النفي من حين الإلتفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أى غير - لا - مثل - لم وما [لا تَنْفَاءً مُتَقَدِّمٌ] على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أى استمرار ذلك الإلتفاء لما سيبيحى حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم [فيحصل به] أى باستمرار النفي ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها] أى على المقارنة [عند الإطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الإلتفاء [بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلاً كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضى ، وإذا قلت - ما ضرب - أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضى ، لَكِنَّ لَا قَطْعًا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في طَرَفَيَّ نَقِيضٍ ، ولا يخفى أن الاثبات في الجملة إنما ينفيه النفي دائماً [وتحقيقه] أى تحقيق هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعنى (١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التناقض لفظاً ، وإن كان الحالان متساويين في الحقيقة . (٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَسْكَوْنُهُ مَنفِيًّا .

وَلِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لَعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْتَبِتِ ، نَحْوُ -
كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِي - وَأَنْ دَخُولَهَا أَوَّلِي ، لَعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ
الِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ بَقِيَ الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وجوده يحتاج إلى سبب موجود ، لانه وجود عَقِيبَ
وُجُودٍ ، ولا بد للوجود الحادث من السبب ، بخلاف استمرار العَدَمِ فإنه عَدَمٌ ، فلا
يحتاج إلى وجود سبب ، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود ، والاصل في الحوادث
العدم حتى توجد عللها ، ففي الجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من إطلاقه
الدلالة على المقارنة [وأما الثاني] أى عدم دلالاته على الحصول [فليسكوته منفيًا] .

هذا إذا كانت الجملة فعلية [وإن كانت اسمية فالمشهور جواز تركها] أى الواو
[لعكس ما مر في الماضي المنتبت] أى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة ،
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالاتها على الدوام والثبات [نحو كلمته فوه إلى في] بمعنى
مُشَافَهَا [و] أيضا المشهور [أن دخولها] أى الواو [أولى] من تركها [لعدم دلالاتها]

أى الجملة الاسمية [على عدم الثبوت (١) مع ظهور الاستثناء فيها ، فحسن زيادة رابط
نحو - فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون] أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة ، أو وأنتم
تعلمون ما بينهما من التفاوت [وقال عبد القاهر إن كان المبتدأ] في الجملة الاسمية
(١) معنى عدم دلالاتها على عدم الثبوت أنها تدل على الثبوت ، لأن في النفي إثبات ،
ولا يخفى أن هذا جعل فيها سبق علة لجواز ترك الواو ، فالأولى للاقتصار على علة
ظهور الاستثناء فيها .

ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةِ [ضمير ذي الحال وجبت [أى الواو ، سواء كان خبره فعلاً [نحو - جاء زيد وهو يسرع أو [اسما نحو - جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الائبات ، وتقدر تقدير المفرد في الأصل يستأنف لها الائبات ، وهذا مما يمتنع في نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء ، وتنضم إليه في الائبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكانت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغواً في الين ، وجرى مجرى أن تقول - جاءني زيد وعمر يسرع أمامه - ثم زعم أنك لم تستأنف كلاماً ، ولم تبدئ السرعة لإثباتاً ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله يضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه في دلائل الإعجاز ، وهو شعرٌ بوجوب الواو في نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمر يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال (١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى - أى مُشافهاً ، والثاني كقوله تعالى (أَلَمْ نَأْمُرُنَّ يَاقَا أَوْثَمَ قَاتِلُونَ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وترك في الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيقبح اجتماعها مع أو . (٢) وحيث فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدأ في الاسمية ضمير ذي الحال كما ذكره الخطيب .

وَأِنْ جَعَلَ نَحْوُ - عَلَى كَتَفِهِ سَيْفٌ - حَالًا كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا ، نَحْوُ :

• خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ •

وَيَحْسُنُ التَّرْكُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَقَوْلِهِ :

الشيخ [وإن جعل نحو - على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها] أي في تلك الحال [تركها] أي ترك الواو [نحو] قول بشار :

إِذَا انْصَرَفَتْ بِلَدَةٍ أَوْ نَكِرَتْهَا [خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ]

أى بَقِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، يعنى إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو أبكر الطيور ، مشتملا على شئ من ظلمة الليل ، غير منتظر لاسفار الصبح ، فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتداده على ذى الحال لا مبتدئا ، ونبغى أن يُقَدَّرَ ههنا خصوصا أنَّ الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف - يحتمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية مقدره بالماضى أو المضارع ، فعل تقديرين يتمتع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ، فن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضا [ويحسن الترك] أى ترك الواو في الجملة الاسمية [تارة لدخول حرف على المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط [كقوله :

(١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .

(٢) لأن تركها أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا ، لأنه يجب تركها فيه .

(٣) لأن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضى وعند انقائها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِيَ الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهُ يَبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بِرَدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصرني كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد (١)
من حَرَدَ إذا غضب ، فقوله - بنى الأسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصرنى ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى -
أى فى أكنافى وجوانبى حال من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل
[و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد]
حال [كقوله :

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٣)
فقوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدما قوله - سالما - لم يحسن فيها ترك الواو
(١) هو للفرزدق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :

وَقَالَتْ أَرَاهُ وَاحِدًا لَا أَخَالَهُ يُؤْمَلُهُ يَوْمًا وَلَا هُوَ وَالِدُ
(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية :
تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّهْرِ إِذَا مَا خَطَاً وَاجِرٌ مَعَ الدَّهْرِ كَمَا يَجْرِى
(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّبْجِيلُ كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا
(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ النَّاجُ مَرْتَفَعًا فِي رَأْسِ عُثْمَانَ دَارُكَ مِنْكَ مَحَلًّا
وصل فى الأول بين الجملتين لاتفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الايجاز والاطناب والمساواة

السَّكَاكِيُّ : أَمَّا الْإِيْجَازُ وَالْإِطْنَابُ فَلِكُونَهُمَا نَسِيْبَيْنِ لَا يَتَسَرُّ الْكَلَامُ فِيْهِمَا إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ

الايجاز والاطناب والمساواة

قال [السكاكي : أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسيبين] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تمقل شئ آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنّب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] ، أى لا يمكن التنبص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذلك لطناب ، إذ ربّ كلام موجز وفصل فى الثانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) وَالتَّعْدُّ بِالْمَهْدِ قَبِيحٌ جَدًّا شَرُّ الْوَرَى مِنْ لَيْسَ بِرَعَى عَهْدًا

(٢) لَعَمْرُكَ مَا أَرَقْتُ لِفَيْرِ مَصْرٍ وَمَالِي دُونَهَا أَمَلٌ يَرَامُ

ذَكَرْتُ جَلَالَهَا أَيَّامَ كَانَتْ تَصُولُ بِهَا الْفَرَّاعَةُ الْعِظَامَ

فَأَقْلَقَ مَضْجَعِي مَا يَاتُ فِيهَا وَبَاتَتْ فِيهِ مَصْرٌ قُلُ الْأَمِّ

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الأوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبَنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذَمُّ ، فَلَا يَجَازُ أَدَاءُ الْمُقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاؤُهُ بِكَثْرٍ مِنْهَا - ثُمَّ قَالَ : الْإِخْتِصَارُ لِيَكُونَ نُسْبِيًّا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَاسِيقٍ ، وَآخَرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطٍ مِمَّا ذُكِرَ -

يكون مُطَنَّبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [والبناء على أمر عرفي] أى وإلا البناء على أمر يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفقه [أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى] عند المعاملات والمحاورات [وهو] أى هذا الكلام [لا يحمَد] من الأوساط [في باب البلاغة] لعدم رعاية مُقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ [ولا يذم] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّةٍ وَالْفَظَ كَيْفَ كَانَتْ وَتُجَرَّدَ تَأْلِيفٍ يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ النَّعَقِ [فلا يجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والأطناب أدائه بأكثر منها ، ثم قال] أى السكاكى [الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق] أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذُكِرَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما (١) لأن الإيجاز على هذا لا يشمل الأقل من مقتضى المقام إذا كان مساويا للمتعارف أو أقل منه (٢) أما في الباطن فإن المقام يقتضى الاختصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما في هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسَّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُتَعَارِفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدٌّ إِلَى الْجِهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى (رَبِّ إِنْ هَـوَ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فانه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا - ياربَّ شخْتُ - وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنَّه مقام بيان انقراض الشباب والمسام المشيب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (١) [وفيه نظر ، لأنَّ كون الشيء نسياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه] إذ كثيراً ما تحقق معاني الأمور النسبية وتُعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوَّة والأخوة وغيرهما ، والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأنَّ ما ذكره يبيِّن معناهما ، بل أراد تعسر التحقيق والتعيين أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب [ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف] بأن يقال : الإيجاز هو الأداة بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور [رد إلى الجهالة] إذ لا تُعرف كمية متعارف إلا بواسطة وكيفية لا تختلف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الألفاظ قوالب المعاني ، والأوساط الذين لا يقدرُونَ في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حدٌّ (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ، فالبناء على المتعارف وإضاح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

- (١) فيجتمعان في نحو - ياربَّ شخت - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - غزال - عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثاني في نحو - ياربَّ شخت .
(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ،
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازَ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذِبًا
أَيُّ النَّاعِمِ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِثْلَاهُ

فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجهل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والاقرب] إلى الصواب [أن يقال :
المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له] أي لا أصل المراد [أو]
بلفظ [ناقص عنه وافي ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار
أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه
لفائدة [واحتراز بوافٍ عن الإخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
غير وافي به [كقوله : والعيش خير في ظلال النوك] أي الحق والجهالة [ممن عاش
كذا (١)] أي خير من عاش مكذوبا متعوبا [أي الناعم وفي ظلال العقل] يعني أن
أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،
ولفظه غير وافي بذلك ، فيكون محلا فلا يكون مقبولا [و] احتراز [بفائدة عن
التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعبنا [نحو قوله] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ [وألني] أي وجد [قولها كذبا ومينا (٢)]

(١) البيت للحارث بن حلوة الشَّكْرِيُّ من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال
فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش السكدة لا يكون
بلا لعاقل (٢) البيت لعدي بن زيد العبادي من شعراء الجاهلية ، والاديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشَوِ الْمُفْسَدِ كَالْتَدَى فِي قَوْلِهِ :
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالْتَدَى وَصَبَرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبٍ
وَغَيْرِ الْمُفْسَدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قد ددت أى قطعت ، والراهشان العرقان في باطن الذراعين ،
والضمير في راهشيه وفي اللفي لجذبة الأبرش ، وفي قد ددت وفي قولها للزباء ، والبيت
في قصة قتل الزباء لجذبة وهى معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [عن الحشو] وهو
زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالتدى في قوله : ولا فضل فيها] أى في الدنيا
[للشجاعة والتدسى] وصبر الفقى لولا لقاء شعوب (١) [هى علم للمنية (٢)] صرفها
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المسكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت
وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن حنبل ، وهو أن في الخلود وتثقل
الاحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ،
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفي رواية أخرى (كذبا مينا) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للنتبي ، وإنما كان التدى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من
كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المسكارم التي يكل بها الانسان ، أما
كونه مفسدا فقد بينه الفارح (٢) هو من قيل علم المجلس ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

« وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ »
 الْمَسَاوَاةُ : نَحْوُ - وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ :
 فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَتْ أَنْ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ولكنني عن علم ما في غد عبي (١)]
 فلغظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعت بأذني
 وكتبته يدي في مقام يفنقر إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [نحو - ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله - وقوله :
 فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٣)]
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية :
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي (٤) لا يفنقر إليه في تأدية :

- (١) هو لزهير بن أبي سلمي من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل
 في الامس للاستغراق ، والاثنيان بالظرف بعده للتخصيص عليه ، كما في قوله تعالى .
- (٢) وَلَا طَائِرٌ يُغَيِّرُ مَجَنَّا حَيْثَهُ (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابته .
- (٣) هو للابنة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .
- (٤) المراد بالامر اللفظي مالا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيحَازُ ضَرْبَانِ : إِيحَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِمَحْذُفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا يَحْذَفُ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صُرحَ به لكان إطناً بل تطويلاً (١) وبالجملة لا نسل أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والإيحاز]

[ضربان : إيحاز القصر وهو ما ليس بمحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أى ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوي ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تمد ولا تدم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نكته ، بل يكفي فيها عدم مقتضى العدول عنها ، فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت مجزأة ، ومن هذا ما وقع منها في القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

- (١) قوله تعالى - (كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) .
- (٢) لَا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاحِرٍ فِي لَيْلَةٍ مُدَّ غَابَ وَجْهَكَ لَمْ يَقْرَأْ بِصَبَاحٍ .
- (٣) يقول أناسٌ لَا يَضِيرُكَ فَقْدُهَا بَلَى كُلُّ مَا شَفَّتْ النُّفُوسَ يَضِيرُ .

وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يَفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ، لِمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النَّوْعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَاطَّرَادِهِ ،

رَعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لِكَانَ تَطْوِيلًا [وَفَضْلُهُ] أَيْ رَجَحَانُ قَوْلِهِ - وَلَكِنْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ [عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ] قَوْلُهُمْ [الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ] أَيْ اللَّفْظُ الَّذِي يَنْظُرُ قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [مِنْهُ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكِنْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - وَمَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكِنْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَفْظُوتَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيجَازُ بِالْكِتَابَةِ [وَالنَّصُّ] أَيْ وَالنَّصُّ [عَلَى الْمَصَاطِبِ] يَعْنِي الْحَيَاةَ (١) [وَمَا يَفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ] أَيْ مَنَعَ الْقِصَاصِ لِإِبَائِهِمْ [عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ] فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْحُكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ [أَوْ] مِنْ [النَّوْعِيَّةِ أَيْ] وَلَكِنْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ [وَالْقَاتِلِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ الْقَتْلُ [بِالْأَرْتِدَاعِ] عَنْ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الدَّلْمِ بِالْاِقْتِصَاصِ [وَاطَّرَادِهِ] أَيْ وَكَوْنِ قَوْلِهِ - وَلَكِنْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٍ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْاِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَانَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ

(١) أما قولهم فالنص فيه على انتفاء القتل ، وهو ليس مطلوبًا لذاته ، وإنما يطلب لما يترتب عليه من الحياة .

وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَائِهِ عَنِ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .
وِإِجَازُ الْحَذْفِ ، وَالْمَحْذُوفُ إِذَا جُزءُ جُمْلَةٍ مضافٌ ، نَحْوُ - وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ -
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

• أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائَا •

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا ،

ظلمًا [وخاؤه عن التكرار] بخلاف قولهم ، فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى
أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُجَلَّأً بالفصاحة [واستغناؤه
عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١)
[والمطابقة] أي وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة
كالقصص والحياة .

[وإِجَازُ الْحَذْفِ] عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ - [إِجَازُ الْقَصْرِ] [والمحذوف] إِجَازَةٌ جُمْلَةٌ [عمدة
كان أو فضلة] [مضاف] بَدَلٌ مِنْ - جزء جملة [نحو - وأسأل القرية] أي أهل القرية
[أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائَا] متى أضع العمامة تعرفوني (٢)

الْثَّنِيَّةُ الْعُقْبَةُ ، وَفَلَانٌ طَلَّاعُ الثَّنَائَا أَيُّ رَكَّابٌ لِعَصَابِ الْأُمُورِ ، وَقَوْلُهُ - جَلَا -
جُمْلَةٌ وَقَعَتْ صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ [أَيُّ] أَنَا ابْنُ [رَجُلٍ جَلَا] أَيُّ أَنْكَشَفَ أَمْرُهُ أَوْ كَشَفَ
(١) الْأَوَّلَى مِنْ كُلِّ زَاجِرٍ ، لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْمَفْضُولِ وَالْمُفَضَّلِ
عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَفْضِيلَ الْقَتْلِ عَلَى غَيْرِهِ لَا يَضُمُّ بَدْوَنَهُ ، فَالتَّقْدِيرُ هُنَا
لَيْسَ رِعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي (٢) هُوَ لِسَجْمِ بْنِ وَكَيْلٍ الرِّيَّاحِيُّ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقِيلَ
لِغَيْرِهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعِمَامَةِ عِمَامَةُ الْحَرْبِ وَهِيَ الْبَيْضَةُ .

أَوْ صَفَّةٌ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا - أَيْ صَحِيحَةٌ، أَوْ
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ، أَوْ شَرْطٌ كَمَا مَرَّ، أَوْ جَوَابٌ شَرْطٍ لِمَا مُجَرَّدُ الْاِخْتِصَارِ،
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرَضُوا
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ،

الأمور (١) وقيل - جلا - ههنا علمٌ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة،
أعني الفعل مع الضمير لاعتن الفعل وحده (٢) [أَوْ صَفَّةٌ نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا أَيْ] كل سفينة غصبا [صحيفة أو نحوها] كسليمة أو غير معينة
[بدليل ما قبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ
المعينة [أو شرط كما مر] في آخر باب الإنشاء (٣) [أو جواب شرط] وحذفه
يكون [لما مجرد الاختصار نحو - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ
تُرْحَمُونَ -] فهذا شرط حذف جوابه [أَيْ أَعْرَضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] وهو قوله تعالى
(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أو للدلالة على أنه] أَيْ
جواب الشرط [شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ،
مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط
به الوصف، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ [أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ] المذكور، كالمسند

(١) وهو على الأول لازم، وعلى الثاني متعدد (٢) لأنه لو كان منقولا عن الفعل
وحده لم يمنع من التنوين، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل، وعلى القول بأن - جلا -
علم لا يكون في البيت إيجاز بالحذف (٣) أَيْ مِنْ تَقْدِيرِ الشَّرْطِ فِي جَوَابِ التَّمْنَى
وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْأَمْرِ وَالنَهْيِ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَا لَا أَفْقَهُ - أَيْ إِنْ أَرْزَقَهُ أَفْقَهُ وَهَكَذَا:

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَقَىٰ مِنَ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ - أَيْ وَمَنْ أَتَقَىٰ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتِلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ مَسِيئَةٍ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَانْفَجَرَتْ - إِنَّ قَدْرَ فَضْرِهِ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ أَنْ ضَرِبَتْ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدِّ وَالْمَقُولُ بِمَا فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكُلُّهُ مَطُوفٌ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَتَقَىٰ مِنَ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ - أَيْ وَمَنْ أَتَقَىٰ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتِلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى (أَوَلَيْكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَتَقَوْا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا) .

[وَأَمَّا جُمْلَةُ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ يَحْدُثِ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جُمْلَةٌ ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ [مَسِيئَةٍ عَنْ] سَبَبٌ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ مُحْذَفٌ مَسِيئَةٍ [أَيْ فَعْلٌ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَانْفَجَرَتْ - إِنَّ قَدْرَ فَضْرِهِ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرُهُ بِهَا - جُمْلَةً مَحْذُوفَةً هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَانْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرِبَتْ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ] فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ جُزْءُ جُمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْفَاءِ تُسَمَّى فَاءَ فَصِيحَةٍ ، قِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أَيْ غَيْرِ الْمُسَبَّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى مُحْذَفِ الْبِتْدَاءِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ خَبَرًا مُبْتَدَأً مُحْذُوفًا (٢) .

(١) فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةِ عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّالِثِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُحْذُوفٍ مُطْلَقًا (٢) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى
يُوسُفَ لَاسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا فَعْمَلُوا فَاتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

وَالْحَذَفُ عَلَى وَجْهَيْنِ الْأَيْقَامِ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يَقَامَ ، نَحْوُ -
وَلَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَأَصْبِرْ .

وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -

[وَأَمَّا أَكْثَرُ] عَطَفَ عَلَى - [إِمَّا جُمْلَةٍ - أَيْ أَكْثَرُ] مِنْ جُمْلَةٍ [وَاحِدَةٍ] نَحْوُ - أَنَا
أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ أَيْ [فَأَرْسِلُونِ] إِلَى يُوسُفَ لَاسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا فَعْمَلُوا
فَاتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

[وَالْحَذَفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : الْأَيْقَامِ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [كَمَا
مَرَّ] فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ [وَأَنْ يَقَامَ ، نَحْوُ - وَلَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ
قَبْلِكَ] فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كُذِّبَتْ - لَيْسَ جِزَاءَ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمَضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَأَصْبِرْ]
ثُمَّ الْحَذَفُ لِأَبْدَلِهِ مِنْ دَلِيلٍ [وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى
الْحَذَفِ [وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ]
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هُنَا حَذْفًا ، إِذْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَشْيَاءِ ،
وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَازُلُهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ

مَبْتَدَأًا حَذَفَ خَبْرَهُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُمُ نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُمُ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأًا وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جِزْءَ جُمْلَةٍ (١) يَعْنِي أَظْهَرِيَّةٌ قَصْدُهُ
لَا الْمَقْصُودُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَّاهَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ فِيهِ - فَاتَّهَ يَحْتَمِلُ فِي حُجَّةِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدَّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلُهَا ، وَالْعَادَةُ ذَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الْأَبْلَانِ ، فدل على تعيين المحذوف ، وفي قوله - منها أن يدل - أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو - وجَّاهَ ربك] فالعقل يدل على امتناع بحجى الرب تعالى وتقدَّس ، ويدل على تعيين المراد أيضا [أى أمره أو عذابه] فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو - فذلكم الذى لَمْ تَنْتَهِ فِيهِ] فإن العقل دل على أن فيه حذفاً ، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فاته يَحْتَمِلُ] أن يقدر [في حجة لقوله - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وفي مرآودته لقوله - تَرَاوَدَّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وفي شأنه حتى يشملهما] أَيْ الْحُبَّ وَالْمُرَاوَدَةَ [والعادة ذلت على الثانى] أَيْ مُرَاوَدَتِهِ [لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره] أَيْ الحب المفرط [إياه] أَيْ صاحبه ، فلا يجوز أن يقدر في حجة ولا في شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر في مرآودته نظراً إلى العادة [ومنها الشروع في الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف ، لأن دليل الحذف هنا هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشئ (٢) والشروع (١) لأن قوله - أَيْ يَدُلُّ - بمعنى الدلالة ، وهى ليست من الأدلة ، وتقدير المضاف في قوله - وأدلته كثيرة - فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع فى الحقيقة إلى دلالة العقل ، وكذلك دلالة الاقتران ، فالدليل على الحذف هو العقل فى

نَحْوُ - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدُرُ مَا جُمِلَتْ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأَ لَهُ ، وَمِنْهَا الْاِفْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمُ
لِلْمُعْرَسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جمعت
التسمية مبدأ له] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أى من
أدلة تعيين المحذوف [الافتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبين] فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أى أعرست] أو مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الائتنام والاتفاق والباء للملابسة .
كل الأحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - (أَفَنُشْرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ امْرِئٍ سَتَمِّمُ مِنْهُ الْعَرِسُ أَوْ مِنْهَا يَتَمِّمُ

(٣) وَإِنْ هُوَ يَحْمِلُ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

ففي الأول إيجاز بالحذف ، والتقدير كن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ منزعج ، وفي الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الائم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق

(٢) هم خلطونا بالنفوس والجؤا إلى حجرات أدفات وأظلت

وَالْإِطْنَابُ إِذَا بِالْإِضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ
لِيَتِمَّ كُنْ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي
صَدْرِي - فَإِنْ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ لَشَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ
بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْإِخْتِصَارُ لَكُنِيَ - نَعَمْ زَيْدٌ - وَوَجْهٌ حَسَنٌ

[والاطناب]

[إِذَا بِالْإِضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ] [احداهما مبهمه
والاخرى موضحة ، وَعِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ] أَوْ لِيَتِمَّ كُنْ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ] لَمَّا
جَبَلَ اللَّهُ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مَبْهَمًا ثُمَّ بَيَّنَّ كَانَ أَوْفَعَ عِنْدَهَا [أولئك
لذة العلم به] أَيْ بِالْمَعْنَى ، لَمَّا لَا يَخْفَى مِنْ أَنْ نِيلَ الشَّيْءَ بَعْدَ الشُّوْقِ وَالطَّلَبِ أَلَدَ [نحو -
رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (١) فَإِنْ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ لَشَيْءٍ مَالَهُ] أَيْ لِلطَّالِبِ
[وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ] أَيْ تَفْسِيرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ [وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنْ الْإِضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ
[بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ] أَيْ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمُخْصُوصَ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ (٢)
[إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْإِخْتِصَارُ] أَيْ تَرَكُّ الْإِطْنَابِ [كُنِيَ - نَعَمْ زَيْدٌ] وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ بِأَنْ
الْإِخْتِصَارَ قَدْ يَطْلُقُ عَلَيَّ مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣) [وَجْهٌ حَسَنٌ] أَيْ حَسَنُ بَابِ نَعَمْ

(٣) أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبَابِهِ فَرَّهْمُ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

(١) لَا يَخْفَى أَنْ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَأَقَّى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ،
وَلِنَا يُقْصَدُ هُنَا ذَلِكَ وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمُنْفِي كَمَا الرِّغْبَةُ فِي الْإِجَابَةِ .

(٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ مَبْتَدَأَهُ مَحْذُوفَ الْخَيْرِ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأً قَدْ قَدَّمَ عَلَيْهِ خَبْرَهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حَيْثُذُ جَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ .

(٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدٌ - مَسَاوَاةٌ لَا إِجْزَاءَ .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -
ومنه التوسيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،
ولما يذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من
جهة الاطناب بالإيضاح بعد الإيهام ، والابحاز بحذف المبتدأ [وإيهام الجمع بين
المتنافيين] أى الإيجاز والاطناب ، وقبل الابحاز والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع
بين المتنافيين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الإيضاح
بعد الإيهام [التوسيع وهو] فى اللغة لَفَّ القُطْنُ المُنْدُوفَ ، وفى الاصطلاح [أن يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] .

[وإما يذكر الخاص بعد العام] عطف على قوله - [إما بالإيضاح بعد الإيهام -
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢)] للتنبيه على فضله [أى مزية الخاص] حتى كأنه
ليس من جنسه [أى العام] تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات [بئى أنه
(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة
فيكون ذكر الخاص فيه لا أجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فإن ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى .-

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةٍ كُنَّا كِيدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُقِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَرِيزَةٍ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

لَمَّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل ثامنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يُعرفُ حُكْمُهُ منه [نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى] أى الوسطى من الصلوات ، أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط ، وهى صلاة العصر عند الأكثر .-

[وأما بالتكرير لنكتة] ليكون إطناباً لإطويلاً (١) وتلك النكتة [كنا كيد الإنذار في - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] فقوله - كَلَّا - رَدْعٌ عَنِ الانهماك في الدنيا وتنبيه ، وسوف تعلمون إنذار وتخويف ، أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ماقدامكم من هَوْلِ المحشر ، وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار ، [وفى ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ] من الأول ، تنزيلاً لبعده المرتبة منزلة بُعد الزمان ، واستعمالاً للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء .

[وإما بالإغال] من - أَوْغَلَ فى البلاد - إذا أبعدَ فيها ، واختلف فى تفسيره [فقيل هو ختم البيت بما يقيد نكتة يَتِمُّ المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة فى قولها] أى

فيه بعد العام يكون للإيضاح ، فيكون من النوع السابق لا من هذا النوع .

(١) صرح بالنكتة هنا مع وجوبها فى كل إطناب ، لأن التطويل يظهر فى التكرار

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وتحقيق التشبيه في قوله :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَابِنَا وَأَرْحُلَنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلَ بَقُولِهِ تَعَالَى - أَتَبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

في قول الخنساء في مَرْثِيَّةِ أَخِيهَا صَخْرٍ [وإن صخرًا لتأتِم] أى تقتدي [الهداة به] كَأَنَّهُ
علم [أى جبل مرتفع] في رأسه نار [فقولها - كَأَنَّهُ علم - وأف بالمقصود ، أعنى التشبيه
بما يُهْتَدَى به ، إلا أن في قولها - في رأسه نار - زيادة مبالغة [وتحقيق] أى وكتحقيق
[التشبيه في قوله : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَابِنَا] أى خيامنا [وأرحلنا الجزع
الذي لم يثقب] الجزع بالفتح الحَزْرُ البانى الذى فيه سواد وبياض ، شبه به عيون
الوحش ، وأتى بقوله - لم يثقب - تحقيقاً للتشبيه ، لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه
بالعيون (١) قال الأصمى : الطَّبْيُ والبقرة إذا كانا حَيَيْنِ فعيونهما كلها سواد ، فإذا
ماتا بدا بياضها ، وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما مَوَتْ ، والمراد كثرة
الصيد ، يعنى مما أكلت كثرت العيون عندنا ، كذا في شرح ديوان امرئ القيس ،
فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر [وقيل لا يختص بالشعر] بل هو ختم الكلام
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها [ومثل] لذلك في غير الشعر [بقوله تعالى] - قَالَ يَأْقُومُ
أَتَبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون] فقوله - وهم مهتدون - بما
أكثر من غيره (١) فالمراد منه دفع المخالفة بين الطرفين ، فيكون لتحقيق التشبيه لا
زيادة المبالغة ، والبيت لامرئ القيس .

وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ،
وَهُوَ ضَرْبَانٌ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ
يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ - عَلَى وَجْهِهٖ ، وَضَرْبٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِنَاكِيدٍ مُنْطَوِّقٍ كَهَذِهِ

يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ ، لِأَنَّ الرُّسُولَ مُهْتَدٍ لِأَحْوَالِهِ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ حَتَّى عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْغِيبِ
فِي الرُّسُلِ .

[وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أَيْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ
الْأَوَّلَى [لِلتَّأْكِيدِ] فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِيضَالِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَكُونُ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ،
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْإِيضَالَ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ الْجُمْلَةِ وَلِغَيْرِ التَّأْكِيدِ [وَهُوَ] أَيْ التَّذْيِيلُ
[ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ لَمْ يَسْتَقِلْ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى
مَاقْبَلِهِ [نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ - عَلَى وَجْهِهٖ] وَهُوَ أَنَّ
يُرَادُ - وَهَلْ يُجَازَى ذَلِكَ الْجُزْءُ الْمَخْصُوصُ إِلَّا الْكَفُورُ - فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَأَمَّا عَلَى
الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ - وَهَلْ يِعَاقَبُ إِلَّا الْكَفُورُ - بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَجَازَاةَ هِيَ
الْمُكَافَاةُ (١) إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرُهُ وَإِنْ شَرًّا فَشَرُّهُ مِنْ الضَّرْبِ الثَّانِي [وَضَرْبٌ أُخْرِجَ
مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ يَقْصِدَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمٌ كُلُّهُ مُنْفَصِلٌ عَمَّا قَبْلَهُ جَارٍ بِمَجْرَى الْأَمْثَالِ فِي

الِاسْتِقْلَالِ وَفُتُوهُوَ الْإِسْتِمَالِ [نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا] أَيْ التَّذْيِيلُ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى ، وَأَتَى بِلَفْظِهِ أَيْضًا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ
هَذَا التَّقْسِيمَ لِلتَّذْيِيلِ مُطْلَقًا لِالضَّرْبِ الثَّانِي مِنْهُ [إِمَّا] أَنْ يَكُونَ [لِنَاكِيدٍ مُنْطَوِّقٍ] كَهَذِهِ
(١) هَذَا بَيَانٌ لِأَصْلِ مَعْنَى الْمَجَازَاةِ ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ مِنْهَا فِي آيَةِ خُصُوصِ الْمُسْكَافَاةِ
بِالْعُقُوبَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ مَعْنَاهَا عَامًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، أَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَالْجُزْءُ
فِيهِ بِمَعْنَى الْعُقُوبَةِ ، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْأَوَّلِ عِقَابُ

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلَهُ عَلَى شَعْتِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمُهْذَبِ

وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا ، وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف

المقصود بما يدفعه ، كقوله :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

الآية [فإن زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل] وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله : ولست [على لفظ الخطاب] بمسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلَهُ [حال من - أخا - لعمومه (١)] أو من ضمير المخاطب في لست [على شعْتِ] أي تَفَرَّقُ وذَمِّمَ خِصَالُ ، فهذا الكلام يدل بمفهومه على نفي الكمال من الرجال ، وقد أكد بقوله [أي الرجال المهذب (٢)] استفهام بمعنى الإنكار ، أي ليس في الرجال مُنْقَحُ الأفعال مرضى الخصال .

[وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود [وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه] أي يدفع إليهم خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نصب على الحال من فاعل - سقى - وهو [صوب الربيع] أي نزول المطر ووقوعه في الربيع [وديمة تهمة (٣)] أي تسيل ، فلما كانت نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير خاص ، والمراد في الثاني مطلق عقاب (١) بوقوعه في حيز النفي ، فيصح مجيء الحال منه ، لأن وقوع النكرة في حيز النفي يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للناطقة الذيباني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء الجاهلية ، وهو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسلة الحنفي .

وَنَحْوِ - أَذَلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ .
 وَإِمَّا بِالتَّشْمِيمِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يَوْمُهُ خِلَافُ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنَكْتَةٍ
 كَالْمُبَالَغَةِ ، نَحْوُ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَبِّهِ فِي وَجْهِ ، أَيْ مَعَ حَبِّهِ .
 وَإِمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مَعْنَى
 بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنَكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - ذمها لذلك [و] الثاني [نحو - أذلة على المؤمنين] فانه لما كان ما يورم أن
 يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [أعزة على الكافرين] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم
 للمؤمنين ، ولهذا عدَّى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعدي بهلى
 الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم .
 [وإما بالتشميم وهو أن يؤتى في كلام لا يورم خلاف المقصود بفضلة] مثل مفعول
 أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة
 ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذب كلام المصنف في الإيضاح ، وأنه لا تخصيص لذلك
 بالتشميم (٢) [لنكتة كالمبالغة ، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه] وهو أن
 يكون الضمير في - حبه - للطعام [أى] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه ، وإن
 جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى
 بجمله أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوي دفع الإيهام] لم يرد بالكلام مجموع
 المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد
 بإتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول أو تأكيداً أو بدلاً [كالتنزيه
 (١) مع أنه يتعدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك
 لا التشميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لأنه لا مدح شرعاً إلا على ما يفعل

فِي قَوْلِهِ - وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :
 إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ
 وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمَ الْمَرْءَ فَعَلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَاقْدِرًا

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [فقولهُ - سبحانه - جملة
 لانه مصدر بتقدير الفعل (١) وقعت في أثناء الكلام ، لأن قولهُ - ولهم ما يشتهون -
 عطفت على قولهُ - لله البنات] والدعاء في قولهُ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٢)

أَي مُقَسِّرٍ وَمُكْرَّرٍ ، فَقَوْلُهُ - وَبَلَّغْتَهَا - اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو
 في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية [والتنبية في قولهُ : وأعلم فعل
 المرء ينفعه] هذا اعتراض بين - أعلم - ومفعوله وهو [أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَاقْدِرًا (٣)]
 أن هي المخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، يعني أن المقدور آتٍ البتة وإن .
 وقع فيه تأخيرٌ ما ، وفي هذا تسليّة وتسهيل للامر ، فالاعتراض يبين التعميم لانه إنما
 يكون بفضلة ، والفضلة لابد لها من إعراب ، ويبين التكميل لانه إنما يقع لدفع
 إليهم خلاف المقصود ، ويبين الإيغال لانه لا يكون إلا في آخر الكلام ، لكنه
 يشمل بعض صور التذليل ، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين
 لاجل الله تعالى (١) أي بفعل مقدر من معناه ، والتقدير أنزهه سبحانه أي تنزيها .

(٢) هو لعوف من محمّل الشيباني من شعراء الدولة العباسية ، وكان قد دخل عليه
 عبد الله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع ، فقال له ذلك من قصيدة في مدحه والاعتذار
 إليه (٣) هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي ولم ينسبه .

وَمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ - نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - فَإِنْ قَوْلُهُ
نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
تَكُونُ النِّكَّةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه ألا يكون بين كلامين ، فنأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل إنه بَيَانٌ التذييل بناء
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [وما جاء] أى
ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) - وثانيهما قوله
[نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ] والكلامان متصلان معنى [فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - بَيَانٌ
لقوله - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ] وهو مكان الحرث ، فإن الغرض الاصلى من
الابتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنكته فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا
به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تكون النكته فيه] أى فى الاعتراض [غير
ما ذكر] عَمَّا سِوَى دَفْعِ الْإِبْهَامِ ، حتى إنه قد يكون لدفع إبهام خلاف المقصود [ثم]
القاتلون بأن النكته فيه قد تكون دفع الإبهام افترقوا فرقتين [جوز بعضهم وقوعه]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى
قوله تعالى (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) الآية .

آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل ، وبعضهم كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بالآ تلى الجملة جملة أخرى أصلا ، فىكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ، وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أرب يؤق فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [فىشمل] أى الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقا ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب ، فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التتميم ، لأن الفضلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤق فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [فىشمل] الاعتراض بهذا التفسير [بعض صور التتميم و [بعض صور [التكميل] وهو (٣) ما يكون واقعا

(١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعارضة

تباين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَأَمَّا بغيرَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ
مُحَمَّدَ رَبَّهُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ
لَا يَشْكُرُهُ مِنْ يَشْتَبَهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بُوَصِّفَ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فِي أَثْنَاءِ السَّكَلَامِ أَوْ بَيْنَ السَّكَلَامِينَ الْمُتَصَالِينَ .

[وَإِذَا بغيرِ ذَلِكَ] عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ - إِذَا بِالْإِيْضَاحِ بَعْدَ الْإِيْهَامِ وَإِذَا بِكَذَا وَكَذَا
[كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ مُحَمَّدَ رَبَّهُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ -
فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ] أَيْ تَرَكَ الْإِطْنَابَ ، فَإِنَّ الْإِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمُ الْإِيْجَازُ
وَالْمُسَاوَاةُ كَمَا مَرَّ [لَمْ يَذْكُرْ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ لَا يَشْكُرُهُ] أَيْ لَا يَجِبُ لَهُ
[مِنْ يَشْتَبَهُمْ] فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِخْبَارِ بِهِ لِسُكُونِهِ مَعْلُومًا [وَحَسَنَ ذِكْرُهُ] أَيْ ذَكَرَ
قَوْلَهُ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ [إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ] وَكَوْنُ هَذَا الْإِطْنَابِ بغيرِ مَا
ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوْهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بُوَصِّفَ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

تَطْلِيْقَاتٍ عَلَى الْإِطْنَابِ :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) :

(٢) سَقَى اللَّهُ تَجْدًا وَالسَّلَامَ عَلَى تَجْدٍ وَبِاحْتِدَاجٍ تَجْدًا عَلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ

(٣) مَنْ يَأْتِيْهِ يَوْمًا عَلَى عِلَاقَتِهِ هَرَمًا يَأْتِي السَّهَابَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فَالْأَوَّلُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِتَنْبِيْهِ عَلَى فَضْلِهِ ، وَالثَّانِي مِنَ التَّكْرِيْرِ لِلتَّلَذُّذِ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ سُودْدَ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءَ نَاهِدٍ

وَقَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتِ الْعَلِيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلُهُ [أي لذلك الكلام] [في أصل المعنى] [يقال للاقتران حروفاً إنه مُطَنَّبٌ ، وللاقل إنه مُوجَزٌ] [كقوله : يصد] [أي يمرض] [عن الدنيا إذا عن] [أي ظهر] [سودد] [أي سيادة] :

[* ولو برزت في زِيٍّ عذراء ناهدٍ (١) *]

الزى الهيئة ، والعذراء البكر ، والنهود ارتفاع الثدي [وقوله : ولست] بالضم على أنه فعل المتكلم بديل ما قبله وهو قوله :

وإني لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِينِي وَحَبِيبُكَ أَنْ أَتَى عَلَى الْعَصْرِ
[بنظار إلى جانب الغنى إذا كانت العليا في جانب الفقر (٢)]

بذكره ، والثالث من التتميم للبالغة في مدحه .

أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَتَجَبَّانِ قاصصيهما في مَأْتَمٍ وَالْدَفْنِ

(٢) صَبِينَا عَلِيهَا ظَالِمِينَ سَيَاطَلْنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِ سَرَّاحٍ وَأَرْجُلُ

(٣) لَوَانَّ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعْلَبُوا مِنْكَ الْمُطَالَا

(١) البيت لا في تمام من قصيدة له في رثاء أبي الحسين محمد بن أبي حمزة .

(٢) البيت للمعدّل بن غيلان عن شعراء الدولة العباسية ، وقيل إنه لا في سعيد

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ - وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :
وَنُتَكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالي ، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ،
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أي من هذا القبيل
[قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي] :

[وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول (٢)]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال - يقرب - لأن مافي
الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى ،
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .

ثم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل في إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخرومى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، وهما في ذاتهما من المساواة ، لأن مثل
عبارتهما يجرى في متعارف الاوساط (٢) هو السموءل بن عادياً من شعراء الجاهلية ،
وهو من قصيدته المشهورة :

إِذَا الْمَرْمُ يَدْنُسُ مِنَ الزُّؤْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

الخطأ والصواب

| صفحة | سطر | خطأ | صواب | صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|------------|----------------|------|-----|-----------|------------|
| ٢ | ١٨ | المقاس | القطع | ٢٤٢ | ١٠ | وهنا | وهنا |
| ٤ | ١٣ | بطلته | بطبعه | ٢٤٢ | ١٢ | التقصي | التقصي |
| ١٠ | ٣ | أَبَالِغُ | أَبَالِغُ | ٢٥٧ | ٧ | انتفاؤهما | استثناؤهما |
| ٥٨ | ١٨ | للتعدية | المتعدية | ٢٥٧ | ١٤ | لعراقة | لعراقة |
| ١١٨ | ١٨ | مثل | مثال | ٢٦٤ | ١٤ | فعل | فعل |
| ١٢٢ | ٣ | تفسيها أنه | تنسيها على أنه | ٢٦٩ | ١٦ | الأصل | أصل |
| ١٨٦ | ٢ | وما | أوما | ٢٧٩ | ١٥ | متزوج | متزوج |
| ١٩٢ | ١١ | الـ | لا | ٢٨٠ | ١١ | بعدم | بعد |
| ٢٢٥ | ١٤ | مبدأ | مبدأ | ٢٨٧ | ١٨ | من | بن |
| ٢٤٢ | ٣ | رَجَالُ | رَجَالُ | | | | |

هذا ويزاد في آخر سطر ١١ من صفحة ٢٧ ، به قى

ويزاد في أول سطر ٩٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ في صفحة ١٢٤ - المقصود



فهرس الجزء الاول من الكتاب

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٢ | ترجمة الخطيب القزوينى |
| ٣٠ | ترجمة سعد الدين التفتازانى |
| ٤ | الخطبة |
| ١٢ | المقدمة |
| ١٣ | الفصاحة فى المفرد - ١٩ - الفصاحة فى الكلام - ٢٦ - الفصاحة فى المتكلم |
| ٢٧ | البلاغة فى الكلام - ٣١ - البلاغة فى المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة فى المعانى والبيان والبديع |
| ٢٤ | الفن الاول علم المعانى |
| ٣٤ | تعريفه - ٣٦ - ابوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه |
| ٤٢ | أحوال الاسناد الخبرى |
| ٤٢ | أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقى والمجازى |
| ٦٢ | أحوال المسند إليه |
| ٦٢ | حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيده - ٨٦ - وصفه |
| ٨٧ | توكيده - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٥ - العطف عليه - ٩٣ - فصله |
| ٩٤ | تقديمه - ١١٥ - تأخير - ١١١ - تفريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر : |
| | وضع المضمر موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمر |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١١٥ | الالتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التمييز عن المستقبل بلفظ الماضي - ١٢٥ - القلب |

أحوال المسند ١٢٧

| | |
|-----|--|
| ١٢٧ | تركه - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما |
| ١٣٧ | تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره |
| ١٥٤ | تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمه |
| ١٦٣ | تنبيه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند |

أحوال متعلقات الفعل ١٦٤

| | |
|-----|---|
| ١٦٤ | حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم بعض المعمولات على بعض |
|-----|---|

القصر ١٨٠

| | |
|-----|-------------------------------|
| ١٨٠ | أنسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر |
|-----|-------------------------------|

الانشاء ١٩٩

| | |
|-----|---|
| ٢٠٤ | التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء |
| ٢٢٦ | تنبيه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة |

الفصل والوصل ٢٢٧

| | |
|-----|---|
| ٢٢٧ | تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بنوع الواو فيما لا محل له من الاعراب |
|-----|---|

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ الفصل لكمال الانقطاع - ٢٣٣ الفصل
لكمال الاتصال - ٢٣٨ الفصل لشيء كمال الانقطاع - ٢٣٩ الفصل لشيء
كمال الاتصال - ٢٤٤ الفصل لدفع الابهام - الفصل للتوسط بين الكالين
٢٥٤ تذييل في أحوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

٢٦٦ الإيجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الإيجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايغال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل
٢٨٦ التتميم - الاعتراض (م)

اطلبوا من : المكتبة المطبوعة (مكتبة المطبعة) بمكة المكرمة
- صندوق البريد ٥٥٥ -

الأيضاح للمخطيب القفروني

في

المعاني والبيان والسبب

٤ اجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعدي * ثمنه ٣٠ قرشا

